قاسيون

العدد 485
السبت 15 كانون الثاني 2011
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (20.912.687) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

كيمياء الانفجار

◄ عبادة بوظو

تعيدنا أخبار الاضطرابات ذات الطابع الطبقي- الاجتماعي، المتحولة سياسياً، والقادمة من مغرب «الوطن العربي» ومشرقه إلى المعادلات المنطقية البسيطة التي تؤكد أن الإفقار يولّد الاحتقان، ويفضي إلى الانفجار.

وتقول معادلات الدول في بسط سلطتها إن مواجهة ذلك تستند أساساً إلى الحلول الأمنية بما تعنيه من سقوط ضحايا برصاص عناصر مختلف أجهزة «الضبط» والقمع، وتنفيذ اعتقالات، وتوجيه تهم.

أما النتائج المترتبة على الاحتجاجات والاضطرابات فغالباً ما تكون إحدى ثلاث: (أولاً) تحول الدولة لتثبيت سلطتها في البلد المفترض إلى البوليسية السافرة، (ثانياً) اتخاذ إجراءات احتوائية مؤقتة لتنفيس الاحتقان إيهاماً بتغيير مزيف، (ثالثاً) وإذا ما انعدمت لأسباب ما إمكانية السيطرة على الاحتجاجات، تجري الإطاحة بالنظام المفترض ليظهر نظام جديد تتحدد معالمه وسياساته بالقوى المحركة «للثورة» وتركيبتها واتجاهاتها وتجسيداتها الطبقية وتوازناتها و«تفاهماتها»، وربما الأهم بحجم التدخل الدولي بالحدث ككل.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المحرك أو المحرض شيء، والحراك والانضمام العفويين بتوسع الحركة هو شيء، ومحاولات التحكم بذلك واتجاهاته من كل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية هو شيء آخر.

بالعودة إلى الملموس فإن الطابع الطبقي بارز في الاحتجاجات التي تشهدها مدن وبلدات وقرى عديدة في تونس والجزائر وموريتانيا وتخوفات الحكومة الأردنية من مثيلاتها، وهو نتيجة للسياسات الليبرالية التي تثبت سوء مآلها وانسداد أفقها، والقاسم المشترك بين هذه الدول وغيرها من الدول المرشحة للانفجار هو أنها دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية المستولدة من رحم «الغات»، وهي دول دخلت الشراكة الأوربية أو تتفاوض عليها وخضعت لشرط صندوق النقد والبنك الدوليين وطبقت من ثمانينيات القرن الماضي وصفات التكيف الهيكلي، أو الإصلاح الاقتصادي- كشعار مجرد- المستندة إلى الخصخصة وفتح الأسواق، والتي تتميز بسمتين أساسيتين: تراجع الدور الاقتصادي- الاجتماعي للدولة، وبروز دور المنظمات الدولية في تعديل الاقتصاد.

والنتائج الحقيقية لذلك بعيداً عن كل ادعاءات أبواق تلك الدول، بدليل تفجر الأوضاع ذاتها، هي: ضعف أرقام التنمية- اللهم إلا الخلبية منها، مقابل ارتفاع أرقام البطالة والفقر والتهميش، وانفلات الأسعار، وضعف المداخيل، وانخفاض القدرة الشرائية، ليبقى الأخطر هو إلغاء دور الدولة.

وعلى سبيل المثال تقول بعض الإحصائيات إنه كنتيجة طبيعية لتمركز الثروة خلال ٢٤ عاماً في أيدي فئة قليلة من التونسيين، يستحوذ أغنى ١٠٪ من التونسيين على ما يعادل ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويسيطر أغنى ٢٠٪ من السكان على ٤٧٪ من الدخل الإجمالي في تونس، بينما لا يمتلك ٦٠٪ من التونسيين سوى على ٣٠٪ من الدخل الوطني.

هذا يشكل حاضنة ملائمة جداً للانفجار الشعبي الحقيقي والمشروع تماماً في تونس. لكن ضرورات التريث في التحليل تستدعي طرح الأسئلة عن لحظة الانفجار، وتداخل المصالح والأصابع: فهل يحاول بعض اللصوص ومحدثي نعمة الفساد من داخل نظام «بن علي» ذاته تصدير أزماتهم، تأثراً بالأزمة الرأسمالية العالمية، لإيجاد تعبيرات سياسية بديلة؟ وكيف سيكون انعكاس الاضطرابات على أوربا وفرنسا تحديداً بوصفها أحد أهم المستفيدين من خزان المستعمرات الأفريقية السابقة؟ وما هو دور الأحزاب والنقابات، بل وعن أية أحزاب يمكن الحديث في النظم العربية الاستبدادية (فهنا لا يجري الحديث عن اليونان أو ايرلندا أو بريطانيا أو فرنسا ولا عن فرز طبقي واضح المعالم)؟ ومَن من مختلف الأطراف يحاول أن يركب الموجة في الجزائر مثلاً، التي لم تعد فيها الثنائية كما كانَت في التسعينيات: الجبهة الوطنية للإنقاذ (الإسلامية المتطرفة) مقابل النظام؟ وهل تسعى واشنطن عبر انتقاداتها المعلنة لطريقة التعاطي القمعي مع الاضطرابات إلى مصادرة دور الشعب التونسي والاستفادة منها لإدراجها على جدول أعمالها الانقلابي التفتيتي في المنطقة العربية، ولكن من غربها هذه المرة؟

واللافت عند هذه النقطة، من زاوية النخب الحاكمة في دول المغرب العربي وأفريقيا- المسماة الأسود الأفريقية «تنموياً»- تيمناً بالنمور الآسيوية التي تحولت قطعاً منذ التسعينيات على وقع السياسات التنموية ذاتها- ومن زاوية النخب في واشنطن والاتحاد الأوربي، هو أن هذه الدول ليس لديها مواجهة مع «إسرائيل» لتتحجج هي بها في «شد الأحزمة»، وبالتالي فإن غياب هذه المواجهة لا يشكل سبباً وجيهاً لدى الحماة التقليديين للكيان في الغرب، للضغط على هذه الدول!!

والحال هكذا فإنه من البدهي أن يعاد طرح الأسئلة عن مشروعية ومستقبل الحلول الليبرالية ذاتها في الدول التي تعلن المواجهة، مثل سورية؟ ما الذي سيمد المواقف السياسية بأسباب الاستمرار، إذا كان المآل المنطقي لسياسات الإفقار المنهجي الليبرالية هو الانفجار واحتمالات نتائجه؟ ومن يضمن مسار الأحداث، وتداخل القوى والأصابع مع استفحال تردي الأوضاع المعيشية تحت وطأة عمليات الخصخصة المستمرة تحت مسمى «التشاركية» والتي أصبحت الكهرباء آخر ضحاياها، وستلحقها المياه، وما بينهما الطرقات، وقبلهما التعليم والصحة.. الخ؟

إن الأحداث تثبت صحة موقف الشيوعيين السوريين: لافصل بين السياسي- الوطني والاقتصادي- الاجتماعي والديمقراطي، إنها سلة متكاملة تخدم عناصرها بعضها بعضاً. ولافصل بين الداخلي والخارجي لأن مواجهة الخارج تمر جدلياً عبر بوابة مواجهة مرتكزاته من أي شكل ونوع في الداخل، وإن أول البنود على جدول المواجهة هو اعتماد النموذج الاقتصادي المطلوب، القائم على تحقيق أعلى نسب نمو وأعلى مستوى عدالة، تخديماً لمصالح السواد الأعظم من السوريين الفقراء، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

الاحتجاجات الاجتماعية المغاربية: انتفاضات حجارة

◄ الحكومة نحو تعديل قانون التأمينات الاجتماعية..
هذه المرة.. لمصلحة من العمال أم أرباب العمل؟... 3

◄ ضرائب غير عادلة على الفلاحين..
سد المزينة مجرد مستنقع وشبكة الري غير مجدية... 8

◄ المفكر المصري د. رفيق حبيب:
هناك من يريد إظهار مصر دولة بشعبين لفرض الوصاية.. 10

◄ أمريكا على حافة الإفلاس..
تسارع البطالة في إمبراطورية منهارة... 12

بيان من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

انطلاقا من إيماننا العميق بأن «الاشتراكية هي الحل»، فإننا - في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين- نعلن تأييدنا وتضامننا المطلق مع الانتفاضة الشعبية في تونس والجزائر، والذي خرج الشعب فيهما إلى الشوارع يطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية واستعادة حقوق الجماهير السياسية والاقتصادية والديمقراطية من أيدي مغتصبيها المتربعين في السلطة، والذين لم يقدموا للشعب من منجزات إلا التضليل الإعلامي وشيوع الفساد وتنامي الفقر والبطالة والجريمة المنظمة، وكلها من نتاج السياسات الليبرالية الاقتصادية في كل البلدان التابعة

وإذا كانت انتفاضة الشعبين التونسي والجزائري مشروعة بكل المقاييس، وتعبر عن تنامي الوعي الوطني والطبقي للجماهير الشعبية في هذين البلدين، فإن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تندد وتدين إقدام النظامين التونسي والجزائري على استخدام قوى الأمن والقمع فيها لسحق المتظاهرين المنتفضين بالحديد والنار.

إن استخدام القوة ضد الشعب الأعزل هو دليل على العجز السياسي وخوف من الجماهير وخروج على المسؤولية الوطنية

دمشق – ٢٠١١/١/١٢

رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

اعتصام عمال المرافئ يثمر مرسوماً لصالحهم..

علمت قاسيون قبيل إغلاق تحرير هذا العدد أن السيد رئيس الجمهورية أصدر مرسوماً يقضي بإعادة توزيع كتلة الأجر المتحول المستحقة وفق أحكام القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٧٩ والمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ١٩٧٥، على جميع المشاركين في العملية الإنتاجية في مرفأي اللاذقية وطرطوس، وذلك بعد أن كانت توزع على فئات محددة. وحدد المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠١١ نسبة حسم مقدارها ١٠٪ على كتلة الأجر المتحول المستحقة، تعود لمصلحة الإيرادات في الشركتين المذكورتين، وذلك بقرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والنقل يتضمن تحديد الوظائف المستحقة وأسس المنح والحجب وسقف المبالغ الممنوحة.

يُذكر أن الأجر المتحول هو جزء من أجور البضائع التي تدخل إلى المرفأ، وكان هذا الأجر يصرف على العمال بحسب قيمة البضائع وبحسب المشاركة بعملية تنظيمها، لكن التوجهات الليبرالية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة حرمت العمال من هذا الحق، ومن كثير من الحقوق الأخرى، مما أدى لقيام العمال بأكثر من اعتصام احتجاجي حاشد لمواجهة الإدارة وإيصال صوتهم المطالب بحقوقهم إلى أبعد مدى.

وبينما كان وزير النقل يعرب بدر مؤيداً لتوجهات الإدارة في حرمانها العمال للكثير من الحقوق، وداعماً وموجهاً لها، ولم يعط أي اهتمام للمطالبات العمالية طوال الفترة الماضية، وخصوصاً وقت تصاعد الاحتجاجات، تغير موقفه فجأة عند صدور المرسوم، ورأى أن «صدور المرسوم هو إصلاح حقيقي وعدالة في التوزيع والتعويضات، إضافة لكونه دفعاً حقيقياً لجميع العاملين على المشاركة في زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة العمل»!.

فسبحان مغير الأحوال (؟؟!!) وفهمكم كفاية...

بصراحة

بالروح والدم.. رزق عيالنا أهم

◄ عادل ياسين

تفجرت الأحداث في تونس والجزائر، وقبلها إضرابات العمال الواسعة في مصر، حيث ألقت الأحداث بظلالها على الساحة العربية سياسياً واجتماعياً، وطرحت تساؤلات كثيرة عن الأسباب الكامنة وراء نزول العمال والجماهير الفقيرة والعاطلين عن العمل إلى الشارع بكثافة وجرأة عاليتين، في المواجهة وطرح المطالب؟

الملاحظ في الأمر غياب القوى السياسية الحقيقية عن قيادة الإضرابات والاحتجاجات الشعبية والمشاركة الفعالة فيها، مع أنها تطرح في برامجها الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة والفقراء، بل أخذت هذه الاحتجاجات طابعاً عفوياً في بدايتها عكسته الشعارات التي كانت ترددها الجماهير الغاضبة والمستاءة من أوضاعها المعيشية التي وصلت إليها نتيجة السياسات الليبرالية التي انتهجتها الحكومات على مدار عقود طويلة كانت نتيجتها زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وغياب التنمية الحقيقية التي يمكن لها أن تحل أزمات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وتدني مستوى الصحة والتعليم وحرمان العمال من حقوقهم الاقتصادية والديمقراطية.

إن عدم إيجاد حلول حقيقية، بل على العكس تم اتخاذ إجراءات قمعية ولّدت ذلك الغضب العارم. لقد قلنا مراراً إن قطب الشعوب بدأ يبزغ، وبدأ يعبر عن مصالحه وحقوقه بأشكال مختلفة منها الإضرابات والاحتجاجات السلمية التي تواجَه غالباً بالعنف والقوة، مما يفاقم الأزمات أكثر فأكثر، ويجعلها عصية على الحل الحقيقي الذي يحقق مصالح الفقراء ومنهم الطبقة العاملة التي تكتوي دائماً بنار السياسات الليبرالية الجائرة التي اعتمدتها أغلب الحكومات كنهج أصيل لتطبيق سياساتها الاقتصادية وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، تحت حجة تخفيض الدعم وتخفيض التكاليف التي تنفقها الحكومات لدعم المواد الأساسية التي تتطلبها الحياة اليومية للفقراء.

لقد جعلت تلك الاحتجاجات والإضرابات الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى تساهم بدورها، كالمحامين والكتّاب والطلبة والسينمائيين، إلى جانب الطبقة العاملة التي أخذت تقود الشارع الآن من خلال نقاباتها التي بدأ دورها يتصاعد في قيادة الاحتجاجات الشعبية، وهذا بحد ذاته تطور مهم في سير الأحداث لما تتمتع به النقابات العمالية من مسؤولية ووعي تجاه مصالح العمال والمتعطلين عن العمل، والدفاع عن تلك المصالح التي هي جزء أساس من مهام النقابات العمالية.

إن خبرة الأحداث والمواجهات العمالية في كل أصقاع العالم، وخاصة في أوروبا، قد بينت شيئاً مهماً وهو أنه كلما كان التلاحم وثيقاً بين الطبقة العاملة والحركة النقابية، استطاعت الطبقة العاملة أن تحقق مطالبها أو تقترب من تحقيقها، لأن ذلك التلاحم يزيد من تعزيز الثقة بقدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها ومصالحها بمواجهة الرأسمالية المتوحشة التي عززت هجومها على مكاسب العمال وحقوقهم في ظل اختلال موازين القوى لمصلحة رأس المال، وأخذ هجومها يشتد أكثر مع تعاظم وتعمق الأزمة الرأسمالية وذلك بحرمان العمال واستلاب حقوقهم ومنها تخفيض أجورهم وتسريحهم من أماكن عملهم وتغير القوانين التي كانوا يحصلون بموجبها على الضمانات المختلفة، حيث جرى تمديد سنوات الخدمة إلى الـ٦٥ عاماً بعد أن كانت ستين عاماً.

إن حصيلة ذلك الهجوم قد جعل العمال والنقابات الملتحمة معهم يخوضون معركة حقيقية ضد قوى رأس المال، والمعركة مازالت مستمرة ولن تنتهي بخسران مواجهة هنا أو هناك، بل الحركة العمالية والنقابية في كل مواجهة تكتسب خبرة ومعرفة في كيفية الدفاع والهجوم مجدداً، وفي كيفية التراجع حين يتطلب الأمر التراجع، وهذا ما نشهده في تعاظم وخفوت الحركات الإضرابية في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم.

إن تصاعد الاحتجاجات الإضرابية المطالبة بحقها في توزيع عادل للدخل وفي تنمية حقيقية وفي اجتثاث النهب الكبير والصغير منه، يحمّل كل ذلك القوى السياسية ومنهم الشيوعيون مسؤولية كبيرة في تسليح الطبقة العاملة والجماهير المحتجة بشعارات وبرامج وقيادة ميدانية تؤمن الوصول إلى نتائج تعبر عن المصلحة الحقيقية للعمال والفقراء في مواجهة قوى الرأسمالية المنفلتة من عقالها، والتي ترى الحل من وجهة نظرها، ومن أجل متابعة نهج النهب وتعزيز سيطرتها، هو بالهجوم على حقوق ومكاسب العمال، وبالمقابل فإن الطبقة العاملة وقواها الحية ترى بالاشتراكية حلاً حقيقياً لكل الأزمات المستعصية التي تواجه الشعوب، وذلك بتأمين توزيع عادل للدخل، وتحقيق النمو المطلوب، وتطبيق الديمقراطية وإعطاء الحريات التي تمكّن الشعوب من التعبير عن رأيها ومصالحها.

■■

اقتصاد السوق وإشكالية العمل النقابي

◄ نزار عادلة

منذ تبني اقتصاد السوق «الاجتماعي» وحقوق الأكثرية تتآكل، الغلاء الذي لم يعالج، وانخفاض القدرة الشرائية والتضخم النقدي، وانسحاب الدولة من الرقابة على سوق التجارة الداخلية وأسعار المواد التموينية وآثاره السلبية على حياة ذوي الدخول المحدودة، الأمر الذي أدى وسوف يؤدي أكثر فأكثر إلى الانهيار السريع في قيمة الليرة السورية وانخفاض قدرتها الشرائية. الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج من مواد أولية وتجهيزات وآلات، تحرير أسعار الطاقة، استشراء الفساد الذي تتأتى منه دخول كبيرة غير ناتجة عن جهد أو تعب، ضرب القطاع العام وضرب القطاع الزراعي.

في المؤتمرات

جملة هذه القضايا الاقتصادية والمعيشية والعمالية أحجمت النقابات العمالية في مؤتمراتها السنوية عن طرحها في تقاريرها ومناقشتها والحوار حولها، وحتى أمام الحكومة طرحت قضايا هامة وأساسية وكان اللقاء أو الاجتماع ينتهي بالتوافق وفي الخندق الواحد. والاقتصار عاماً بعد عام على الطرح والتنظير فقط، في حين تمضي قافلة الحكومة إلى الليبرالية والوصول إلى ما تريد، وهو أمر خطير جداً ليس على العمال والحركة النقابية فقط، وإنما على مستقبل الوطن واقتصاده.

تقرير الاتحاد العام المقدم للدورة الرابعة عام ٢٠٠٨ يقول في فقرة منه «إن التراجع في دور الدولة الاقتصادي يتوافق، وربما موجّه، مع نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين، ومعلومة للجميع أهداف هاتين المؤسستين وما هي النصائح التي قدمتها للدول الأخرى ونتائج هذه النصائح». أبرز الأمثلة على ذلك الأزمة المالية العالمية التي تنطلق من إيديولوجية نهاية التاريخ والنيوليبرالية وتفوق النموذج الرأسمالي. ومازال اتحاد العمال يؤكد على دور الدولة انطلاقاً من أهميته الاقتصادية والسياسية، وأن بناء اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب مجموعة من الآليات والأدوات بيد الدولة لتدخلها وتوجيه السوق نحو الأهداف الاجتماعية، وإن تراجع دور الدولة في ظل تطبيق اقتصاد السوق سيؤدي إلى نتائج غير مرغوبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، تنجم عن ترك الطبقات الأضعف في المجتمع خاضعة لقوانين السوق وتحكم التجار.

طبيعي أن الاقتصار على النضال المطلبي، على أهميته، لا يلبي أهداف الطبقة العاملة الطامحة إلى تصفية الاستغلال، والإبقاء على القطاع العام، وإقامة علاقات إنتاجية واجتماعية وإنسانية، والسؤال: هل رفع المذكرات وتقديم المداخلات في المؤتمرات يكفي؟

التطوير في الخطاب النقابي إنما يعني، أن تتجاوز الحركة النقابية الركود القائم، انطلاقاً إلى عمل ميداني بين صفوف الطبقة العاملة في القطاعين العام والخاص، إلى نهج جديد لا يعيد إنتاج الأساليب القديمة، وإنما خلق الشروط الموضوعية لعلاقة تفاعلية بين الحركة النقابية والطبقة العاملة.

تؤكد الحركة النقابية السورية في كل أدبياتها بأن منهج الليبرالية الاقتصادية لا يتفق مع المصالح الوطنية للدول النامية في التنمية والتقدم، وتؤكد أنه ليس من مصلحة سورية من أجل تقدمها ومواجهتها للتحديات الإقليمية والعالمية الاستمرار على نهج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ولا بد لها من العودة إلى مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، المتجهة نحو الداخل والمعتمدة على الذات وطنياً، يؤكد هذا التوجه دور الدولة ومسؤوليتها عن التنمية اقتصادياً واجتماعياً دون نفي المسؤولية ودور القطاع الخاص وراس المال المحلي في عملية التنمية، ويعزز المشاركة الشعبية الواسعة من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية الجماعية الوطنية، والوعي للحقوق والواجبات في إطار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

اقتصاد السوق الاجتماعي يفترض وجود قوي للدولة تشرف على تطبيقه، وتضع استراتيجية التنموية لتتجسد حقيقة على أرض الواقع. وبهذا الشكل ستلعب الدولة دور المحرك للانطلاق الاقتصادي والنمو، ودور المنظم والمراقب لتحقيق السياسة الاقتصادية، وتوفير شروط المنافسة النزيهة وحرية الاستثمار والملكية مهما كانت طبيعة المؤسسات، سواء عامة أو خاصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي والفساد وتعزيز دور القطاع العام.

الاتحاد العام لنقابات العمال مطالَب بدور فعال بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والحركة النقابية، والحفاظ على القطاع العام ليرتقي إلى مستوى التحديات التي رآها، ويقول: «لا يمكن لبلد في مواجهة هذه التحديات أن يعتمد على قوى السوق الحر في بناء اقتصاده وأن يلقي جانباً أحد أهم الأسلحة التي يملكها في مواجهة الضغوط، وهو القطاع العام».

إنه خطاب نقابي هام يؤسس لنشاط نقابي لاحق لمواجهة نهج الليبرالية الجديدة، وهذا لم يتحقق حتى الآن، لذلك حدث خلل كبير لصالح راس المال والسياسة الاقتصادية التي لا تأخذ البعد الاجتماعي، والتي هي عامل عرقلة للنمو وليس عامل تحفيز.

■■

العمال في الهندسية أثبتوا جدارتهم ويؤكدون:

لا للخصخصة والنتائج هي الحكم بيننا

رغم المحاولات التي كانت تهدف إلى الإقلال من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، فإن العمال أثبتوا جدارتهم كما في كل مرة، وأكدوا إن باستطاعة المؤسسة أن تواجه الخسائر وترتقي بالشركة العامة للصناعات الهندسية إلى مصاف الشركات الرابحة بالخبرات الوطنية، فبعد أن كانت الشركة مكبلة بقيود لا مبرر لها وبدون أية جبهات عمل، وعلى الرغم من ظهور بعض النوايا في تحويلها إلى شركة خاسرة ومن ثم خصخصتها، فإن الشركة وبنهاية عام ٢٠١٠ استطاعت الوصول لأفضل النتائج وتأمين جميع الاحتياجات من المواد والقطع التبديلية التي كانت بحاجة لها وقد أجمع الجميع أن هذه النتائج لم تكن لتتحقق لولا الجهود التي بذلها العمال في تحقيق ما يقارب /٢/ مليون ليرة سورية من الإنتاج، حيث استطاعت تمويل الخطة الاستثمارية إلى نحو /٢٠٠/ مليون ليرة سورية، وكان من أهم المشاريع التي قام بها العمال مشاريع على شكل عقود بلغت /٢٥/ عقداً بقيمة /١٢٧/ مليون ليرة سورية، وأخرى قامت بها الشركة على شكل تكليف مباشر بلغ /١٠٥/ مشروعات بقيمة /٤٤/ مليون ليرة سورية، بالإضافة إلى مشاريع مازالت قيد المفاوضات والدراسة للاتفاق عليها وهي /٢٩/ مشروعاً بقيمة تقديرية /٨٠/ مليون ليرة سورية، واستطاعت الشركة تلبية جميع طلبات الشركات التابعة لوزارة الكهرباء، والعمل على أن يكون عقدي سكر الغاب والرقة في مرحلة الاستلام خلال الموسم القادم، وأكد العمال أنهم سيبذلون كل الجهود من أجل إيجاد عقود جديدة ذات قيمة مضافة أفضل من قيمة المشاريع السابقة.

وقد أكد أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية لـ «قاسيون» أن العمال وبجهودهم الجبارة استطاعوا أن يرتقوا بالشركة من مرحلة الأزمة والاختبار والرهان إلى مرحلة الحدية، وبعدها الوصول بها إلى مصاف الشراكات الرابحة، وأضاف جرادة أن من يطرح مقولة العمال الفائضة يحاول الصيد في الماء العكر، فلا يوجد في الشركة عامل فائض، وإذا كان البعض يقصد بالعمال المرضى، فإن هؤلاء كانوا عمالاً أوفياء ومتفانين في عملهم، وعلينا أن نحترمهم لكي يكون لهم نهاية خدمة كريمة لهم ولأسرهم، وطالب جرادة المهندسين والفنين بالاستفادة من خبراتهم وتجاربهم حتى اللحظة الأخيرة من أجل الارتقاء بالشركة والإنتاج، كما أكد جرادة في تصريحه لـ«قاسيون» على ضرورة استمرار العمال المؤقتين في عملهم لحاجة الشركة إلى جهودهم، رافضاً أبعاد أي منهم من العملية الإنتاجية.

■■

بيان الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بشأن تطورات الأوضاع في تونس

سياسة الخصخصة واللبرلة في البلدان العربية أدت لإفقار الشعب

أصدرت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بشأن تطورات الأوضاع في تونس، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها العديد من المدن التونسية، وأعربت الأمانة في بيانها عن قلقها لكيفية التعاطي الرسمي مع الإضرابات والاحتجاجات، وقد أكدت أن مسار سياسة الخصخصة واللبرلة اللتين هيمنتا على اقتصادات العديد من البلدان العربية هو سبب كل البلاوي، وننشر فيما يلي النص الحرفي لبيان الأمانة لأهميته ولتبنيه حقوق العمال:

«تابعت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب التطورات التي أعقبت التحركات العمالية التي شهدتها العديد من المدن التونسية، وفي مقدمتها ولاية سيدي بوزيد التونسية (٢١٠ كلم جنوب غرب العاصمة)، وهي إذ تعرب عن قلقها لكيفية التعاطي الرسمي مع الإضرابات والاحتجاجات، فإنها على ثقة أكيدة بقدرة الاتحاد العام التونسي للشغل في متابعة تداعيات الأوضاع، والعمل على بلورة صيغ تضع حدا لتطورات الأحداث وتداعياتها، بما يخدم مصالح العمال، ويعزز من حرية العمل النقابي، بكل أشكاله ومستوياته.

وترى الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أن مسار سياسة الخصخصة واللبرلة اللتين هيمنتا على اقتصادات العديد من البلدان العربية، بما فيها تونس، قد أدت إلى إفقار طبقات واسعة من جماهير الطبقة العاملة، وحرمت الشباب الجامعي من حقه في الالتحاق بسوق العمل. كما أن العمل على تحرير الأسواق من برامج التعديل الهيكلي، قد أدت إلى تفاقم الأزمات وشعور شرائح متعددة بالتهميش وحقها في المساهمة بعملية الإنتاج.

كما تعتبر الأمانة العامة أن مسار تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي تعزيز مسار التنمية وتوزيع الدخل القومي بشكل عادل، وشموله لكافة الولايات، وعدم تهميش ولايات الوسط والجنوب، بحال من الأحوال.

إزاء ذلك تشدد الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب على أن أي حل لمشكلة الشباب المهمش والمبعد عن سوق العمل لابد أن يكون عبر السعي الحثيث لتوفير فرص العمل اللائق، والحد من تفشي آفة البطالة، وتوفير العمل اللائق لشرائح متعددة في المجتمع، ولاسيما حملة الشهادات الجامعية.

■■

رئيس الوزراء يوجه للإسراع بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية

هذه المرة.. لمصلحة من العمال أم أرباب العمل؟

قبل أكثر من عامين طلبت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل اجتماعاً مع القيادات النقابية للتشاور حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بضغط وتوجيهات من البنك الدولي، حينها عقد الاجتماع وشرحت الوزيرة مبررات التعديل القادم الذي هو أولاً من أجل تشجيع الاستثمارات وثانياً: إن الوزيرة أحضرت خبيرة اكتوارية من البنك الدولي وقدمت دراسة حول مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلصت في نهاية دراستها إلى أن المؤسسة سوف تكون عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها عام ٢٠١٦، لذلك لابد من تخفيض نسب الرواتب التقاعدية. وجوبهت الوزيرة برفض قاطع للدراسة الاكتوارية، ولتشجيع الاستثمار من جميع القيادات النقابية، وفي نهاية الاجتماع حذرت الوزيرة القيادات النقابية قائلة: «أنكم أنتم سوف تدفعون الثمن..»

في الرابع من الشهر الحالي وفي اجتماع لمجلس الوزراء أكد رئيس المجلس على ضرورة استكمال ما بقي من توصيات المؤتمر الصناعي الأول والثاني ولاسيما ما يتعلق منها بقضايا التأمينات، ودعا الوزيرة إلى إيلاء الاهتمام والإسراع بإنجاز مشروع قانون التأمينات الاجتماعية وعرضه على المجلس في أسرع وقت.

إذاً مشروع تعديل القانون لم ينته بالاجتماع الذي عقدته الوزيرة مع القيادات النقابية، وعبر رئيس الوزراء بكل وضوح بأن تعديل القانون سوف يأتي من خلال توصيات المؤتمر الصناعي الأول والثاني، وهذا يعني أن التعديل المقترح سيكون مكملاً لقانون الاستثمار ومشجعاً للمستثمرين، وبالتالي فهو يخدم أرباب العمل، وسبق وقبل /٣/ سنوات تم تشكيل لجنة من مؤسسة التأمينات الاجتماعية لدراسة تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية رقم /٩٢/ لعام ١٩٥٩، إلا أن هذه الدراسة لم يؤخذ بها لإبقائها محافظة على حقوق العمال المكتسبة، ويقول تقرير الاتحاد العام لعام ٢٠٠٧ في هذا الصدد إن نية الوزارة تتجه لتشكيل لجنة مهمتها وضع مشروع لتعديل قانون التأمينات، ويخشى الاتحاد العام أن يكون الاتجاه منصباً في عمل هذه اللجنة على التعديل باتجاه تخفيض رسوم الاشتراكات التأمينية، علماً أن المشروع المقترح من المؤسسة في صيغته المعروضة على الاتحاد العام هو تطوير للعديد من مواد القانون النافذ، وهو تعديل وصياغة لبعضها، وأن السير بهذا الاتجاه خطوة لضرب المكتسبات العمالية لمصلحة أرباب العمل والمستثمرين.

بدأت على الصعيد التشريعي بتعديل قانون العمل في القطاع الخاص، وقد قوبل هذا التعديل بمعارضة شديدة في البداية من العمال والحركة النقابية، وبعد أن فرض التعديل نفسه وبمباركة الجميع تمت الموافقة عليه، وكان مشروع تعديل القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩ الذي أعد في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القضية الأكثر حساسية، وقد تابع الاتحاد العام لنقابات العمال دراسة مشروع القانون المقترح، ووضع ملاحظاته على المشروع وتمت مخاطبة جميع الجهات الوصائية، وعقدت سلسلة من الاجتماعات ما بين ممثلي اتحاد العمال ووزارة الشؤون ولم يصل الحوار إلى نتيجة. اعترض ممثلو الاتحاد على فقرات عديدة منها:

١) المواد /٢٣ و٢٤/ التي تجيز الجمع بين مكاتب التشغيل والتوريد وهذه المواد تتعلق بإحداث مكاتب خاصة للتشغيل وتوريد العمالة.

٢) المادة /٦٥/ التي تجيز لصاحب العمل في أية حال من الأحوال إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة، والتي تلغي لجان قضايا التسريح والموافقة المسبقة، وتعطي رب العمل كامل الحق في أي وقت لتسريح العامل من عمله ودون تقديم أي مبرر، علماً أن قانون العمل قبل التعديل أورد حالات عديدة وكثيرة يمكن لرب العمل أن يسرح من خلالها العامل دون الحصول على موافقة لجان قضايا التسريح، وأوضح اتحاد العمال هنا «أنه لا يمكن الانطلاق في تعديل القانون بالقياس على علاقة الإيجار أو المزارعة كما أن مقولة (العقد شريعة المتعاقدين) لا يمكن أن تحكم علاقة العمل وخاصة القائمة منها منذ عشرات السنوات ونبه لانعكاساتها السلبية الشديدة على واقع العمل والعمال وحقوقهم المكتسبة.

وأخيراً صدر القانون كما تريده الوزارة وأرباب العمل، وهو لا يضمن للعامل حداً مقبولاً من الأجر لمواجهة أعباء الحياة، وفي هذا الصدد يقول القائد النقابي إبراهيم اللوزة معلقاً عليه «القانون السابق كان أكثر دقة من القانون الجديد بموضوع تشغيل الأحداث، ولكنه لا يشكل محوراً جوهرياً بالنسبة لمجموع العاملين في القطاعين العام والخاص ولا يغطي السلبيات التي يمارسها أرباب العمل على عمالهم في عقودهم وأجورهم عند التعيين وترفيعاتهم وتأميناتهم وإجازاتهم وغيرها من الحقوق. فكل هذه الحقوق ذكرها القانون بطريقة خجولة، وبعيداً عن جدية الرقابة عليها كرمى لعيون بعض أرباب العمل ليبسط سيطرتهم المطلقة، وإرساء مبادئ ظلمهم واستغلالهم وتحكمهم برقاب العمال»، ورغم ذلك لم يطبق هذا القانون ولم تتخذ الجهات الوصائية أي إجراء لتطبيقه.

الآن رئيس الوزراء يوجه بتعديل قانون التأمينات بشكل سريع من دون شرح أية تفاصيل، وبالمناسبة وحسب بعض المصادر إن بعثة البنك أقامت في المؤسسة لمدة أكثر من ستة أشهر، ومدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية ينفي نفياً قاطعاً ما ترده وزارة الشؤون بأن المؤسسة سوف تكون خاسرة بعد سنوات، ويقول في مذكرة تفصيلية إن المؤسسة قامت بإحداث مديرية الاستثمار في الإدارة العامة ودوائر استثمار في كافة فروعها، وصدر نظام الاستثمار رقم /٨٧/ لعام ٢٠٠٣ الذي حدد مهاما لهذه المديرية.. وقد حققت المؤسسة نجاحاً من خلال استثمار فائض أموالها في شراء عقارات ومشاريع سكنية، وتأسيس عدد من المصارف وشراء أسهم في مصارف وشركات، وشاركت المؤسسة في تأسيس بعض البنوك، وهكذا فأن المؤسسة لن تكون خاسرة كما تدعي الجهات الوصائية، وكان يمكن لهذه الجهات أن تطالب وزارة المالية بالمليارات التي سحبتها واستولت عليها من المؤسسة، وأن تطالب الجهات العامة بدفع ما عليها من ديون للمؤسسة تقدر بالمليارات، ومنها على سبيل المثال على وزارة التربية التي تقدر بحوالي /٣٠/ مليار ل.س، ولكن يبدو أن دعاة الليبرالية ماضون في هدم البلد اقتصادياً، وهنا تبدأ مسؤولية أكثرية الشعب وقواه الخيرة في التصدي لهذه السياسات وردعها وفي ذلك كرامة الوطن والمواطن.

■ ن.ع

عمال القطاع السياحي يستنجدون:

رواتبنا هزيلة..حقوقنا تندثر..والقانون لا يحمينا

لقد بات واضحاً إن عمال السياحة في سورية يعدون بعشرات الألوف لكنهم يفتقدون لأبسط الحقوق التي كفلها لهم القانون، لذا فلا بد من إيجاد السبل والخطط الجديدة لإلزام أرباب العمل بإعطائهم حقوقهم كاملة لا بالقنطار كما يقول المثل، ولهذه الأسباب فإن دعم عمال القطاع الخاص يجب أن لا يتم بالكلام والتمنيات فقط، وإنما من خلال إيجاد أسس وضوابط ثابتة وواضحة تحفز هؤلاء العمال وتشعرهم بالاستقرار بعيداً عن المعوقات التي تعترض عملهم.

إنه بمجرد الحديث مع أي عامل في هذا القطاع تنهال المطالب بالجملة فمن ضعف الرواتب والأجور الهزيلة، إلى هضم الحقوق والمكتسبات والافتقاد إلى عقود العمل الواضحة والموثقة لدى المؤسسة والنقابات، وإلى تقديم الضمانات الثابتة التي يتم التطبيل لها دون نيلها، كل تلك المطالب تبقى صعبة المنال في ظل تعسف بعض أرباب العمل، ولجوء بعضهم إلى تسريح عمالهم ساعة يرغبون ذلك، تارة عن طريق استقالات مسبقة من العمل والتي تجري رغم أنف الجميع بما فيه القانون، وتارة أخرى عن طريق براءات الذمة التي يلزم العمال بتوقيعها قبل بداية أي عمل والتي أيضاً مازالت تستخدم على قدم وساق مع معظم العاملين في القطاع الخاص مهما كانت صفة المنشأة صغيرة أم كبيرة، إن كل ذلك يتم بموافقة العامل الذي لا حول له ولا قوة بسبب التهم الجاهزة له، وفي ظل الحفاظ على فرصة العمل وعدم ضياعها ، بالإضافة إلى عدم حصول هؤلاء العمال على الحوافز أو التعويضات الثابتة أو المكافآت، فمنذ أن صدرت الزيادة ٩٪ ، لم يتم تطبيقها على بعض العاملين في هذا القطاع، وبعد صدور القانون /١٧/ وعلى الرغم من تمريره رغماً عن الطبقة العاملة لم يتم تطبيق أي من بنود تعليماته التنفيذية التي مازالت حبراً على ورق.

والغريب في الأمر إنه وعلى الرغم من اقتناع الجميع على أن العامل في القطاع الخاص السياحي هو العامل الأهم والأساس في أي تطوير يجري لهذا القطاع فإن الممارسات المرتكبة من بعض أصحاب المنشآت السياحية يندى لها الجبين، ففي بعض المنشآت التي كان يعتمد عمالها على «الإكراميات» من بعض الزبائن لضآلة الراتب أصبحت أوضاعهم أسوأ من السيئ، نتيجة لتحول هذه المنشآت إلى استقبال الوفود الإيرانية التي لا تدفع هذه الإكرامية، مما يعني الاعتماد على الراتب فقط الذي لا يتجاوز/٨٠٠٠/ ليرة سورية بعد خدمة /٢٠/ سنة فيها وأكثر.

إن وضع ووجود الأنظمة والقوانين هي من أجل حماية العمال وصون كراماتهم لا لابتزازهم وهضم حقوقهم وعلى النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تطبيق الأنظمة والتحرك من أجل هؤلاء قبل أن يحصل ما لم يحمد عقباه لأن إعطاء هؤلاء العمال الحقوق الواجبة لهم هو الأساس في أي نهوض للقطاع السياحي.

■■

رسالة من عامل في السكك الحديدية بالحسكة:

نلجأ للإعلام الوطني للدفاع عن قضايانا

جرت العادة أن يمنح العمال المميزون في عملهم إضافي ما يطلق عليه الإضافي المنجز بنسبة من ٢٠ إلى ٤٠ ساعة وهو تكريم للجهود التي يبذلها العمال في مجالات العمل الصعبة ممن تعتمد عليهم المؤسسة فعلياً ويتم تحديد الأسماء من قبل السيد مدير فرع المؤسسة بعد أن يرفع إليه مدراء الدوائر المختصة أسماء العمال المميزين ثم يقوم السيد مدير الفرع باختيار المستحقين من بين الأسماء المرفوعة إليه لكن يبدو أن عين السيد المدير ضاقت عن رؤية المستحقين مما حدا به إلى اختيار خاص جلهم من الإداريين، ولا يتعدى عددهم أصابع اليد الواحدة ممن ارتأته العلاقات الخاصة والمصالح المتبادلة، وهذا ما كان له بالغ الأثر على بقية العمال، وحيث كان له ردة فعل سلبية من العمال الذين يبذلون جهداً مميزاً وإضافياً، ولاندري لماذا تصرف المدير بهذا الأسلوب؟ هل هو الحفاظ على أرباح المؤسسة، أم هو إحباط لأولئك الذين يعملون بامتياز حقاً ؟ علما بأن عملية التكريم تتم في الفروع الأخرى للمؤسسة حيث يمنح العمال وبأعداد كبيرة مما يؤثر ايجابيا على أداء العاملين، وهنا لا بد من طرح السؤال الأهم وهو: ما هي الأسس التي اعتمدت في الانتقاء؟ وأين دور النقابات العمالية في التقييم، التي أصبحت بعضها تابعة لتلك الإدارات تابعية مطلقة؟ وأين من يوجه العمال شكواهم؟ خاصة بعد أن حصل الكثير من التجاوزات على حقوقهم، والخوف الأكبر الذي دخل نفوس العمال ليس على المكاسب الإضافية فقط، بل أن تمتد اليد هذه إلى الرواتب بناء على مزاجية رئيس قسم أو مدير ليعاقب هذا عامل أو ذاك بحجج واهية لا علاقة لها بمصلحة العمل.

إن معاناة عمالنا في الكثير من المؤسسات والشركات تتفاقم يوما بعد يوم، وغالبا لايجد العمال من يساندهم ويؤيد قضاياهم، وهنا ندعو النقابات أن تقوم بأداء الدور المنوط بها في حماية أعضائها من تسلط، ومزاجية الإدارات، وها نحن نلجأ للإعلام الوطني في أن ينقل نموذج من هذه المعاناة ويضعها بين يدي أولئك المسؤولين الذين ما زالوا يمتلكون شيئاً من الضمير ويعرفون معنى احترام وتقدير العمال، وهم أعمدة الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

■■

عمال مرفأ طرطوس يعتصمون للمرة الثانية خلال أسبوع

أفاد مراسل «قاسيون» في طرطوس أن المئات من عمال مرفأ طرطوس اعتصموا يوم الأحد الواقع في ٢٠١١/١/٩ أمام مبنى محافظة طرطوس احتجاجا على وضعهم المعيشي السيئ، والقرارات التي ستسلبهم حقهم في التوزيع العادل للكتلة الإنتاجية كما درجت العادة وأصبحت حقاً مكتسباً، والوضع العام الأسوأ من انعدام الخدمات العامة التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية, إضافة إلى القضايا التشريعية والقانونية التي تضمن حياتهم وحياة أولادهم للمستقبل القادم.

واحتجاجا على كلام المدير العام لمرفأ طرطوس بأنه سيرميهم في الشارع, صرخوا بأعلى أصواتهم نحن أولاد دولة ولنا حقوقنا، ولا يستطيع أحد رمينا بالشارع, نحن معرضون لكل أنواع المخاطر أثناء العمل, ولا يوجد عامل بيننا إلا وتعرض لإصابة عمل أو أكثر، ناهيك عن الوفيات, الدستور يضمن حقنا ونحن نريده.

«قاسيون» كانت الوسيلة الإعلامية الوحيدة الموجودة ضمن الحشود الغاضبة بامتياز, وأظهر لنا العمال بطاقات العمل لديهم التي كتب عليها (عامل عرضي) أي مؤقت وطارئ، وتساءلوا: كيف تقول الإدارة إننا عمال مؤازرة؟ أمن أجل سلبنا حقوقنا؟ وعرض قسم كبير منهم إصابات العمل الذين تعرضوا لها أثناء عملهم, وقالوا: اكشفوا على كل عامل فينا وشاهدوا آثار الحروق ببعض المواد الحارقة، وآثار الإصابات المتكررة, نحن نعمل في كل الظروف الجوية القاسية, محرومون من الإجازات وعطل الأعياد والمكافآت, وحتى في إصابة العمل فأننا لا نستطيع التوقف عن العمل كي لاتُسحَب منا البطاقة, مَن له أحقية الحصول على حصة عادلة من الكتلة الإنتاجية؟ نحن أم الإداريون الذين يتمتعون بكل المزايا التي حُرمنا نحن منها؟ طالب العمال المعتصمون بتثبيتهم ومنحهم الحقوق التي نص عليها الدستور, ومنحهم تعويض طبيعة العمل والطبابة والإجازات وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها الموظفون في المرفأ. وانتقدوا وسائل الإعلام لعدم إلقائها الضوء على معاناتهم وعدم اقترابها من أماكن عملهم عند زيارة المسؤولين للمرفأ، وتحدثوا عن عدم وجود مياه الشرب النظيفة، ويضطرون للشرب من خزانات السيارات الشاحنة أحياناً, وعدم وجود دورات مياه أيضاً لأنها معطلة منذ زمن طويل، وتساءلوا عن دور النقابة, وقالوا: نحن نعيل أكثر من ١٨٠٠ عائلة, أفلا نستحق حقوقنا؟

إن «قاسيون» التي دافعت دائماً عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، وستبقى معكم تشد على أياديكم, وتشد أزركم، وتضم صوتها إلى صوتكم مناصرة كالعادة للحق والعدالة.

■■

الحكومة.. جمعية خيرية؟!

◄ محمد عصام زغلول

إن التقلبات السياسية التي يشهدها العالم أجمع غيرت مسيرة الكثير من الدول، وغيرت اتجاهاتها بشكل جذري، مما جعل الكثير من المراقبين يؤكدون حتمية الانهيار العالمي وسط تلك المتغيرات..

ووسط تلك المتغيرات تختار الحكومات المنضبطة ما يناسبها ويناسب مواطنيها.. وقد كان المتوقع للحكومة عندنا أن تتريث بعملية التحول التي قد تختارها، خاصة وأن الشعب في حالة من الذهول، لم يستطع حتى الآن أن يفصل مواقف الحكومة النظرية عما يراه على أرض الواقع!

والمأمول من حكومتنا «الاشتراكية» أن تلامس حال المواطنين أكثر، خاصة وأن الانفتاح الاقتصادي قد بدأ، والرأسمالية عندنا بدأت تتعاظم هي الأخرى، في حين أن المواطنين يتفاقم فقرهم وبؤسهم ومعاناتهم، فهم يرون صعود الرقم الاقتصادي قبل هبوط المعيشة!

خلاصة القول إننا كنا نتمنى أن تقف حكومتنا موقفاً متأنياً لتختار مقعداً مناسباً لها، وقد كان، حيث قررت الحكومة الموقرة نقطة التحول وموعدها وخطوطها العريضة.

فقد وافقت الحكومة الأسبوع المنصرم على مشروع قانون يقضي بتحويلها من حكومة عتيدة إلى جمعية خيرية!!!

فلقد وجدت هذه الحكومة المعذبة من أعباء المواطنين نفسها فوق دائرة الاحتمال، ووجدت أن الدعم الذي تقدمه لهذا الشعب «البطران» قد آن أوان إنهائه.

فالشعب قد وقف على رجليه وانتقل من الحبو إلى «الترفيس»، ووجب «فطمه» لأنه من الآن فصاعداً: لا بنزين ولا مازوت ولا رز ولا سكر ولا طحين ولا دعم...!!

اكتفينا ... تقول الحكومة!

شعب عاش في كنف الحكومة وظلها وخيراتها ودعمها سنين طوالاً، آن له أن يكبر ويستقل بنفسه ويخرج من دار عرابه!

شعب صار يرمي «المحرمة» من أول استعمال، صار يرمي القمامة مساءً بالأطنان، صار يتهافت على وكالات السيارات...! هذا شعب انتهى من مرحلة الدعم، وأن له هو أن يدعم الحكومة، وهذا ما تفعله وزارة المالية من خلال إعلاناتها بتوعية المواطنين لدفع الضرائب..

أما من أجل تلك الحفنة الصغيرة البسيطة من الذين لا تكفيهم رواتبهم - على سبيل المثال - أي من أصحاب الدخل المحدود، والعاطلين والمعطلين والفقراء والأرامل والمساكين، وصغار الكسبة - أولئك الذين أكلوا رأسنا بهم في المدرسة - فهؤلاء ستطبق عليهم الحكومة نظام الجمعيات الخيرية، وفق شروط البيانات التي سيتضمنها القانون.

هؤلاء وهم قلة قليلة - كما تزعم الحكومة - سيصطفون بعد أن يثبت صدقهم - فالكذب صار شائعاً بكثرة - لينالوا بطاقات معونة، ثم سيصطفون لينالوا المعونة...!

الحكومة لن تنسى هؤلاء الذين يشترط في واحدهم ألا يكون موظفاً ولا عاملاً ولا حرفياً ولا نقابياً ولا شغيلاً ولا تقاعدياً - لا هو ولا زوجته -! لأن الموظف يقبض الراتب آخر الشهر، وخلال الشهر يحصل على البراني! ولأن العامل مسؤول عنه رب عمله وليس الحكومة! ولأن الحرفي والنقابي، لديه نقابات تعينه!

أما بقية هؤلاء فالحكومة لهم نعم الجمعية الخيرية، وهي بذلك تطبق نظام «تعويض العاطلين» الأوربي والأمريكي، مع التحفظ!! بل مع كامل التحفظ!!

فنحن دولة اشتراكية وأولئك دول رأسمالية عدوة... وبالهناء والشفاء.. تقول الحكومة.. مع تحيات الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية..!

essamaldean@yahoo.com

المؤتمرات الفلاحية بدير الزور..

تزايد الخوف من مستقبل زراعي غامض!

على الرغم من أن إحدى عشرة جمعية لم تنجح حتى الآن في عقد مؤتمراتها.. سينعقد قريباً المؤتمر العام لفلاحي محافظة دير الزور بعد أنهت معظم الجمعيات ورابطتا البوكمال والميادين مؤتمراتها.

وقد كانت نهاية المطاف يوم ١/١١ مع رابطة دير الزور، وهي الأكبر، إذ تضم خمسين ألف وسبعمائة وسبعين فلاحاً في ١٣٨ جمعيةً، وتغطي مساحةً تمتد من قرية الطوب نهاية خط موحسن شرقي المدينة، إلى معدان على أطراف محافظة الرقة. وقد حضر مؤتمرها نحو ١٢٠٠ فلاح لم تتسع لهم قاعة المركز الثقافي فاضطر كثير منهم للبقاء في الخارج.. ولعل الغائب الأكبر هو جمعية موحسن التي تضم أكثر ٢٤٠٠ فلاح وهي من أكبر الجمعيات في المحافظة مساحةً وعدداً، وهذا مدعاة للتساؤل عن أسباب ذلك..؟

وفي العموم، غاب عن المؤتمرات الفلاحية أهم القضايا الحساسة من بينها مناقشة السياسة الاقتصادية وتحديداً الزراعية منها وانعكاساتها، والخطط الزراعية ومدى تنفيذها ونتائجها ومن المسؤول عن قصورها وأسبابه وطرق معالجته.

وأيضاً ندرت مناقشة التقارير المقدمة باستثناءات قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

لكن ما يلفت الانتباه في مؤتمر رابطة دير الزور قضيتان، الأولى الإقبال الكبير على الترشيح في الانتخابات، حيث بلغ عدد المرشحين ٤٦ مرشحاً انسحب منهم اثنان لمقاعد مجلسها الـ١٩، وكذلك خمسة مرشحين لشغل مقاعد لجنة المراقبة الثلاثة. والثانية: إشارة تقرير مكتب الرابطة إلى العدد الكبير من العقبات والصعوبات التي تعترض العمل وصلت إلى(٢٩) عقبة، طالب بها كتوصيات ومقترحات وأغلبها متكرر منذ سنوات لأن الفلاحين باتوا لا يقدرون على الدفاع عن حقوقهم، وهي في الحقيقة معرقلات وجرائم بحق الزراعة والفلاحين والوطن والشعب..

وقد جرت بعض المطالبات منها:

الفلاح إبراهيم عبد الحنان من جمعية العبد قال إن الخطة تساوي الشريحة الأولى بالثانية، والقطن بالسوق السوداء بسبعين ليرة والدولة تأخذه منّا بخمس وثلاثين. أما أحمد الحسين من جمعية الحصين فطالب بدعم القمّح.

رئيس جمعية الصومعي أكد أن مركز الأعلاف لا يوجد فيه شيء من شهر..

قراءة في التقارير

ربط تقرير مكتب المتابعة التسييس لاتحاد الفلاحين بالتسييس لحزب البعث، وإجرائه للمسح السياسي.. واتضح فيه اقتصار الندوات السياسية والثقافية على المناسبات وإهمال الثقافية منها، أما الجولات البالغة ٢٧٧ والزيارات ٣٧٠ فقد احتج الفلاح سالم الحمدان من جمعية الشجيري بقوله لم نر أحداً ومصير الجمعيات التي لم تعقد مؤتمراتها وعددها خمس هو تشكيل لجان تدير أعمالها..

وأكد التقرير الاقتصادي أن نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لم تزدد، وثلثها تقريباً أي ٦٧٧٣٣ دونم من أصل ٤٤٠٦٩٣ لم تستثمر، وكذلك قلة الأراضي المشجرة البالغة ٢١٠١ دونم فقط، والأراضي المزروعة فصة ١٣٥٠ دون بيان الأسباب رغم وجود الثروة الحيوانية الكبيرة.. بينما نحن بحاجة لكل شبر من الأرض..

في مستلزمات الإنتاج: أشار التقرير إلى نقص المقنن السمادي، ونتائجه ظهرت على الفلاحين.. لكن في الخطط الزراعية لم تبين نسب التنفيذ؟ وفي المكافحة جرت مكافحة القمح على نفقة الفلاحين..؟ والقطن لم تجر مكافحته من مصلحة الوقاية لأنّ الإصابة لم تصل إلى العتبة الاقتصادية.. بينما الوقائع وتدني الإنتاج تبينان عكس ذلك؟ وفي التسويق التعاوني بين الجدول عدم تسويق الذرة الصفراء في السنتين الأخيرتين والشوندر في السنة الماضية، ولم يبين السبب وهو رفض الحكومة استلام الذرة وبذار الشوندر المستوردة والمستبدلة الفاسدة، ولا نتائجها على الفلاحين وحقهم في التعويض عن خسائرهم..

في الإحصاء: أشار إلى تأخر وصول نتائج إحصاء الثروة الحيوانية مع كونها غير دقيقة، وهذا أثر على خطط الجمعيات، وانعكس سلباً على استجرار الأعلاف من المؤسسة وفروعها، وإنّ تطوير هذه الثروة يتطلب توفير الأعلاف بأسعار مناسبة ومواصفات مطلوبة مع زيادة قيمة المادة الغذائية.

في الهندسة الريفية: تبين من التقرير قلة عدد المحركات الكهربائية ٣٨ من أصل ٥١٠، ولم يشر إلى أنّ ذلك سيرفع نسبة الكلفة نتيجة ارتفاع سعر المازوت مع المطالبة بتحويل البقية إلى الكهرباء.

العقبات والصعوبات

العقبات في الحقيقة هي ليست كذلك فقط، وإنما هي جرائم ترتكب بحق الزراعة والفلاحين والشعب والوطن وباتت تحتاج إلى حلول جذرية تبدأ بتغيير السياسة الاقتصادية الاجتماعية، ومحاسبة القائمين عليها. ويلاحظ أنّ ٢١ من أصل ٢٩ عقبة تبدأ بجملة «عدم وجود..»، وهذا يؤكد الوقائع.. ولكثرتها نجملها وندمج بعضها:

١ – عدم تثبيت منسوب نهر الفرات، وخاصةً أثناء زراعة المحصول الصيفي، وعدم العناية بالطرق الزراعية، وعدم إنشاء السدود السطحية والترخيص للآبار الارتوازية في البادية.

٢ – عدم تعميم بذار القطن على كافة الجمعيات، وعدم إعفاء الفلاحين من رسوم عداد المياه، والجمعيات من رسوم الطابع والرسوم المالية حسب القانون ٢١، وأصبحت كلفة الترخيص السنوي على سرير النهر٢٥٠٠ ليرة، وعدم إدخال مساحات جديدة ضمن قطاع الري، وعدم استكمال مشاريع استصلاح الأراضي في خطي الجزيرة والشامية، وعدم الإسراع في بتنفيذ مشاريع الري في القطاع السادس، وعدم صرف تعويضات الفلاحين، وزيادة تعويضات مرور سكة الحديد بأراضيهم.

٣ – عدم إقامة صندوق ضمان للكوارث (وهذه قضية مهمة وضرورية)، وعدم استلام محصول الذرة وارتفاع فواتير الكهرباء للجمعيات وزيادة سعر المازوت وتأخير صرف فواتير الأقطان سبب عزوف الفلاحين عن الزراعة.

٤ – عدم إعفاء الجمعيات من فوائد قروض الأعلاف، وقلة المقنن العلفي وارتفاع أسعار العلف وضرورة رفع معدل نمو الأغنام ١٢٪.

٥ – عدم العمل على وقف المخططات التنظيمية، وعدم تجفيف المستنقعات، وعدم إدخال مساحات جديدة في الأراضي الزراعية.

٦ – عدم تخصيص رواتب لرؤساء الجمعيات وأمناء الصناديق، وحرمان الفنيين والمهندسين المفروزين للمنظمة من طبيعة العمل وتعويضات اللباس وبقية المزايا.

وقد صيغ كل ذلك كمطالب.. قسم كثير منها يتكرر لكن لا حياة لمن تنادي.. ولا شك أن ما ذكرناه يهدف إلى مساندة التنظيم الفلاحي لممارسة دوره الحقيقي في الدفاع عن حقوق الفلاحين ومكتسباتها التي تتآكل بسرعة ولتحقيق تنمية زراعية توفر الأمن الغذائي وتدعم صمود الوطن وخاصةً أننا بلد زراعي من فجر التاريخ، وقد أصبح لا بديل سوى ترحيل هذه السياسة الاقتصادية الاجتماعية والقائمين عليها ومنفذيها ولا بديل عن الاشتراكية لمواجهة الرأسمالية المتوحشة وليبراليها مصاصي الدماء.

دير الزور/ زهير مشعان

مؤتمر رابطة الثورة الفلاحية بالرقة..

هموم كبيرة، ومطالب لا تُنفَّذ!

عقدت رابطة الثورة للفلاحين مؤتمرها بعد نهاية مرحلة مرت على الفلاحين مخلفة وراءها حزمة من المطالب المتكررة والكبيرة، التي تعبر عن لسان حال الفلاحين وهم بأمس الحاجة لتحقيقها، أملاً بالخلاص من الفقر والعوز وغلبة الديون، حتى وصلوا أو كادوا إلى الرمق الأخير بسبب المعاناة التي تزداد يوماً بعد يوم بسبب السياسات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية التي تقودها الحكومة وطاقمها الاقتصادي والزراعي ومن حولهم من الليبراليين من تجّار وفجّار.

لقد عقد الفلاحون مؤتمرهم في ظل غلاء الأسعار من جهة، و إفلاس جيوبهم من جهة أخرى.. لقد عقدوا مؤتمرهم ولا يزالون ينتظرونَ من الحكومة وهم على أحر من الجمر، دعم محاصيلهم الزراعية أو دعماً للمازوت ولو بأكذوبة يعللون بها أنفسهم و آمالهم ويدفئون مضاجع أطفالهم.

لقد عقدوا مؤتمرهم وأصبحت مستلزمات إنتاجهم بيد التجار الطامعين بالتهام قوتهم وقوت أبنائهم ووطنهم وقضم مكاسبهم التي حصلوا عليها عبر نضالهم الطويل والتي ضحوا من أجلها، وبذلوا النفس والنفيس منذ أيام الإقطاع الأسود إلى يومنا هذا.. فالحلول مغيبة والهموم زائدة في نفق مظلم لا تعرف له نهاية..!

وقد وافق المؤتمرون على جملة من المطالب في تقريرهم المقدم من مجلس رابطة الثورة للفلاحين والذي عقد بتاريخ ٢٠١١/١/١٠..

ومن أهم الصعوبات والمقترحات والتي على الأغلب توضع على الرف في المجال الزراعي.. ما يلي:

في الشوندر السكري..

١- انقطاع مياه الري بمشروع مسكنة مشرق بسبب عدم وجود شعبة ري مستقلة تشرف على عمليات الري لتسهيل مراجعة الجمعيات لها بفتح الري بالوقت المناسب.

٢- نقص المقنن النائي في المشاريع الأخرى (بئر الهشم، بليخ قسم ١+٢، الفرات الأوسط، الرائد).

٣- ضعف تدفق المياه من محطات الضخ بمشروع بئر الهشم حيث لحقت أضرار في محصول ٢٠١٠ وبسبب استقبال الشوندر من المحافظات الأخرى.

٤- عدم تنفيذ الخطة لقلة توفر البذار في المصارف الزراعية ومؤسسة إكثار البذار.

٥- عدم رغبة الفلاحين بزراعة المحصول لانخفاض درجة الحلاوة والتي يحدد على أساسها سعر المحصول.

بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات الزراعية وسوء عمليات التسويق وما يتبعها من فساد.

محصول القطن..

١- سوء صنف البذار المعتمد لعدم تحمله تقلبات درجات الحرارة الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج الدونم لما بين ٧٥-٢٠٠كغ/دونم وهي غير كافية حيث يلجأ الفلاح إلى سوق جهنم الحمراء.

٢- قيمة الشل مرتفع ولجأ الفلاحون إلى شرائه من السوق السوداء.

٣- الإصابة الحشرية والمرضية التي اكتسحت حقول الفلاحين من نوع دودة الجواز الأمريكية، ما أدى إلى تدني الإنتاج، واضطر الفلاحون للقيام بمكافحات فردية وعلى نفقتهم الخاصة وبمبيدات معظمها فاسد.

٤- ارتفاع تكاليف الخدمات الزراعية الأمر الذي جعل الفلاحين يفتشون عن محاصيل أخرى تعطيهم أرباحاً لسد حاجاتهم المعيشية.

٥- لم تقم دائرة الوقاية بمديرية الزراعة بالرقة بأية إجراءات وقائية للآفات الحشرية من دودة الجوز، ولم يحاسبها أحد أو يسأل عما جرى لأكبر محصول استراتيجي وطني.

محصول الذرة الصفراء..

النقص في تنفيذ الخطة لعدم رغبة الفلاحين بزراعة هذا المحصول لتدني السعر المورد لمؤسسة الأعلاف ناهيك عما جرى له عام ٢٠٠٩ من خراب وتلف وتدني الأسعار.

الإرشاد الزراعي في مديرية زراعة الرقة:

١- لم يشارك المكتب في الندوات الزراعية للفلاحين ولا توجد عروض سينمائية عن واقع المحاصيل الزراعية وكيفية التعامل مع النبات وكأنه هناك فارق بين الزراعة والفلاح لعدم تنفيذ مصلحة الإرشاد للندوات وفق البرنامج المحدد من مديرية الزراعة.

٢- لا توجد أية جولات عن واقع الوقاية ولم تقدم مديرية الزراعة برنامج وقاية حيث تعرض محصول القطن لدودة الجوز الأمريكية، واكتسحت مساحات واسعة من الأراضي المزروعة، ولم تقم دائرة الوقاية بالمديرية بالتحري والمكافحة والوقاية للحد من استفحال هذه الآفة وعلى مرأى من وزارة الزراعة التي شاهدت المحصول يذبح أمامها ولم يهتز لها رمش عين.

الثروة الحيوانية

إن مربي الأغنام يعانون من مشكلات عدة أهمها:

١- قلة المدارس الابتدائية المتنقلة.

٢- صعوبة تأمين المواد التأمينية بسبب بعد التجمعات السكانية.

٣- عدم وجود خدمات ومراكز صحية وقلة مياه الشرب.

٤- قلة الخدمات البيطرية.

٥- بعد المغاطس عن مكان تواجد المربي.

٦- ارتفاع كلفة المواد البيطرية وعدم توزيعها في المراكز الموجودة في القرى.

٧- الأعلاف غير كافية وهناك تأخير في مواعيد توزيعها بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها.

الجمعيات التعاونية الإنتاجية

إصلاح الري الحكومي حيث يواجه الفلاحون في الجمعيات الفلاحية صعوبات كثيرة منها:

تملح التربة وهو ناتج عن عدم وجود مصارف بين الحقول.

نقص المقنن المائي في كل المشاريع المستصلحة وخاصة أثناء تداخل زراعة المحاصيل الصيفية والشتوية.

تهبط الأقنية والمراوي بسبب التكهف بالتربة وخاصة مشروع بئر الهشم، الرائد، الفرات الأوسط.

ضعف محطات الفخ في الأنصار وجروة والعدنانية والخامسة ولإعطاء المقنن المائي الكافي تحتاج إلى محطات جديدة قادرة على تعويض النقص الحاصل.

عدم وجود جسور ومعابر على الأقنية والمصارف الرئيسة.

عدم وجود طرق زراعية والموجود منها غير صالح وتحتاج إلى إصلاح.

إعادة النظر في الصرف الجوفي في الأراضي المستصلحة.

الرقة - مراسل قاسيون

بطالة الشباب.. و«التطنيش» الحكومي

يذخر المجتمع السوري بآلاف الشباب من المثقفين وحملة الشهادات العلمية وأصحاب المواهب والقدرات والعقول النيرة والكفاءات، غير أن هؤلاء الشباب ضاعوا في ظل الوضع الراهن، وأصبحوا كالفريق الذي يبحث عن القشة في عرض البحر. فبعد فترة الدراسة الجامعية والأحلام الوردية يبدو أن كل شاب بات يصحو على كابوس مرعب ومخيف، ألا وهو البطالة التي باتت تقضي على أحلام وطموحات الشباب بعد أن تغلغلت وتفشت في الساحة الاقتصادية السورية الضيقة رغم اتساعها بالأصل.

إن وضع العاطلين عن العمل من حملة الشهادات يزداد سوءاً كل يوم، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لا تهتم وكأن الموضوع خارج عن مسؤوليتها واختصاصها، ومع تراكم الأيام تشتد ملامح البطالة بتغطية وجه الشباب في سورية، وخاصةً منهم أولئك القادرين على العمل والراغبين فيه دون فرصة حقيقية للانخراط به، فالشروط الموضوعة الواجب توافرها لتشغيل الشباب المتعلم تتضمن إتقان اللغة الإنكليزية، واستخدام الكومبيوتر، والخضوع للاختبار الوطني باللغات، إضافة إلى أن من يتقدم لطلب العمل في الدوائر الحكومية يجب أن يكون قد أنهى الدراسة الجامعية بمعدل جيد أو فوق ذلك. وفي حال قامت الوزارة بالإعلان عن مسابقة- وهذا نادراً ما يجري- فإن عدد المتقدمين يتجاوز خمسة أضعاف العدد المطلوب ليتم الاختيار حسب الواسطات، والمحسوبيات، والعلاقات الشخصية ومن لا يملك هذه الأمور فليس له أدنى فرصة في النجاح.

وعلى الرغم من أن مشكلة البطالة مشكلة عالمية، وتعاني منها معظم دول العالم، ولكن أسبابها تبقى محلية في واقع الأمر وترجع إلى جوانب متعددة منها: ضعف النمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص؛ وضعف التقنيات المستخدمة في المنشآت؛ واستبعاد العناصر النزيهة وذات الكفاءات؛ وتفشي الرشوة وانتشار الفساد؛ وضخامة فائض العمالة في القطاع العام؛ ناهيك عن التوظيف على أساس الواسطات دون النظر إلى المواهب والشهادات؛ وسعي الغالبية لتأمين وظيفة حكومية باعتبارها أكثر أماناً وسهولة واقل جهداً؛ إلى جانب تخلي الدولة بطريقة أو بأخرى عن دورها الاقتصادي والاجتماعي ومن أكبر الأمثلة على ذلك سحب الدولة يدها من تعيين خريجي الجامعات مما أدى إلى زيادة أكبر في أعداد العاطلين عن العمل.

وبالنظر إلى هذه الأمور بجدية نجد أن معدلات البطالة تتفاقم باستمرار، والأرقام خير دليل على ذلك حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات السورية: ٤٦٦٢ ذكور، ٢١٥٧٩ إناث وبنسبة /٣٠٪/ من إجمالي العاطلين عن العمل، وأمام هذه النسبة الهائلة شرعت الدولة باللجوء إلى سياسة التعددية الاقتصادية الفاشلة قبل القيام بها والهادفة أصلاً إلى تعميق دور القطاع الخاص بأمور الدولة حيث قامت بسحب الشباب المتميزين وأصحاب الخبرة في القطاع العام ونقلها إلى الخاص وعدم تعين العاطلين عن العمل وبالتالي تتزايد المشكلة، وإشراك القطاع الخاص في معظم المجالات وبالتالي تعميق المشكلة، ولم تنتج حلولاً اقتصاديةً واضحة المعالم رغم فشل كل ما لجأت إليه من «حلول» خلال السنوات الخمس الماضية.

وعلى الرغم من ضخامة الأزمة فالحلول موجودة وممكنة، ومفاتيحها بيد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وما تبقى من المسؤولين. والحل يكون بالتفكير بوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، والتخلي عن اتباع التوظيف على اساس المحسوبيات والواسطات وإعطاء الوظيفة لمن يستحقها، وتعميق الدور الذي تقوم به مكاتب التوظيف وجعل دورها دوراً حيوياً وليس دوراً هامشياً والعمل على زيادة فعاليتها، إلى جانب العمل الجاد على إيجاد فرص عمل على المستوى الفردي، والعمل على إنشاء خطط تنمية اقتصادية ومشاريع جديدة، وزيادات المهارات في الحاسوب واللغة الإنكليزية، والقيام على التعليم والتدريب وإنشاء مراكز للتدريب تساعد الخريج في اختيار الهدف. كي نتمكن من إنشاء كوادر قادرة على خلق فرص عمل وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

فهل سيأتي اليوم الذي يتحقق فيه الحل ويدرك مسؤولونا خطورة معنى كلمة بطالة ويعملون بشكل فعلي من أجل القضاء على كونها واقعاً تؤكده الأرقام بالعمل وليس مجرد كلام؟!.. لا دليل على ذلك حتى الآن!

م.هـ. الحمصي

تهجير الأهالي لتسكن محطات البث الخلوي

بعد الشكوى الواردة إلى «قاسيون» من أهالي بلدة النجيح في منطقة إزرع التابعة لمحافظة درعا، في العدد /٤٨٣/ تاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٥، والمتعلقة بهجرة الأهالي لمنازلهم بسبب خوفهم من أضرار محطة البث الخلوي التي ارتفعت فوق خزان البلدة، قام بعض أعضاء لجنة محافظة درعا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بزيارة للبلدة وأطلعوا على الموقع الذي تم تركيب برج تقوية البث الخلوي لشركة سيرياتيل، والقائم على سطح خزان المياه.

كانت القرية قد تبرعت بالأرض لإقامة خزان المياه لتستفيد منه في تخزين وتوزيع مياه الشرب، وإذا بالخزان يستخدم كقاعدة للبث الخليوي، الأمر الذي دفع سكان البيوت المجاورة لهجرها، وتركها خالية خوفاً على أبنائهم من أخطار الأشعة الصادرة عن محطة تقوية البث. وقد أطلع أحد الذين هجرهم الخوف من هذا خطر، المواطن حسين علي البلخي، «قاسيون» على العريضة المقدمة لمحافظ درعا والموقعة من جميع فعاليات البلدة الاجتماعية والسياسية، مع /٢٠٠/ توقيع من أهالي البلدة، وقد سُجلت العريضة في ديوان المحافظة برقم /٣٧٤٨/ بتاريخ ٢٠١٠/٨/٥، وحتى هذا التاريخ لم يحرك أحد ساكناً لحل أزمة الذين هُجروا من منازلهم، والآخرين الذين يعيشون بخوفهم لعدم قدرتهم على استئجار منازل أخرى، فيكفيهم صعوبات المعيشة اليومية وقسوة الفقر والحياة في ريف انحبست عنه الأمطار وانحبس معها مورد رزقهم، فيحملون فوق ذلك الخوف على صحة أبنائهم وحياتهم.

إن الغرض المطلوب من إنشاء المرافق العامة هو أن توضع في خدمة الشعب لا أن تكون مصدر خطر وقلق وخوف. كما أن خدمة البث الخليوي على أهميتها وحاجة الناس لها لا يجب أن تكون مصدراً لتعاستهم وخوفهم. إن خوف المواطن مشروع، وقلقه الدائم مشروع، رغم كل ما يتم الحديث عنه ويروجه المنتفعون من شروط الأمان في محطات البث وعدم خطورتها على الصحة العامة، إلا أن هناك دلائل وإشارات على أرض الواقع أثبتت خطورتها وتأثيرها السرطاني. فهل ننتظر حدوث حالات موت جماعي حتى يثبت ضرر الأشعة الصادرة عنها؟ أم على الشركات المعنية اتخاذ الاحتياطات سلفاً وإيجاد الحلول الصحية الملائمة لحماية المواطن؟ وهي قابلة للتطبيق وأولها بناء الأبراج خارج المخططات التنظيمية.

مؤسسة المياه وجدت في تأجير أسطح الخزانات استثماراً ناجحاً، ولكن على حساب صحة المواطن وراحته وطمأنينته.

درعا - مراسل قاسيون

جسر جديدة عرطوز- قطنا.. حوادث وضحايا على مدار العام!

عندما تدخل في مفرق قطنا عن طريق جديدة عرطوز على بعد حوالي /٥٠م/ يصادفك هذا الجسر الذي يمكنك أن تطلق عليه جسر الموت لكثرة الحوادث والضحايا التي يخلفها إهمال الجهات المسؤولة عن إيجاد حل لمشاكله وتخديمه بشكل لائق..

ومن الحوادث التي وقعت على هذا الجسر كما صرح السيد (و.ج) من الأهالي المتضررين بسبب هذا الجسر، والذي يسكن في جواره، سقوط دراجة نارية أسفل الجسر وإصابة صاحبها بأضرار جسدية، وصدم سيارة لأربعة شبان كانوا على متن الجسر ليلاً لعدم وجود إضاءة على جانبيه، ما أدى إلى وفاة أحدهم ودخول أحدهم في غيبوبة طويلة لم يستيقظ منها إلى الآن وبتر ساق آخر وإصابة الباقين بجروح خطيرة.. كما أدى انقلاب جرار زراعي وسقوطه من على الجسر إلى تضرر بناء مجاور، وكذلك شهد الجسر انقلاب سيارة وباص عسكري وسقوطهم عنه في حادثة مروعة شغلت أحاديثها المنطقة لأيام.

مشكلة هذا الجسر كمشكلة جسر معضمية الشام الذي تم الحديث عنه في العدد /٤٨٣/ من جريدة «قاسيون»، حيث لا توجد حواجز وقائية على جانبي الجسر ولا إنارة، ويزيد مشاكل هذا الجسر قرب بعض الأبنية منه بشكل كبير، وكثرة الحوادث المرورية عليه لضيقه ومرور السيارات فيه باتجاهين متعاكسين... يضاف إلى ذلك تساقط الأتربة والأحجار من جانبيه وهو ما يؤدي إلى إغلاق مداخل الأبنية المجاورة له، وإعاقة مرور المشاة وزيادة الخطورة على الأهالي. وقد قام الأهالي المتضررون من وجود هذا الجسر بالقرب من منازلهم مؤخراً بتقديم شكوى إلى وزارة الإدارة المحلية لإزالته أو الاهتمام به، فجاء الرد بتقديم ذرائع مختلفة منها وجود كبل كهرباء يمر من أسفل الجسر تابع لمنطقة عسكرية أو أن إزالته مرتبطة بإزالة جسرين معه وهما جسر معضمية الشام وجسر سبينة، وذريعة ثالثة أن إزالته ستتسبب بوجود كميات كبيرة من الردم والأتربة لا توجد مناطق لترحيلها، إضافةً إلى ذريعة مرور سكة القطار من تحته علماً أن سكة القطار ملغاة وغير صالحة لمرور القطارات عليها. باسم جميع الأهالي القاطنين بالقرب من هذا الجسر والمتضررين بوجوده، توجه «قاسيون» نداءً إلى الجهات المسؤولة التي تمثلها وزارة الإدارة المحلية بإيجاد حل سريع لمشكلات هذا الجسر والجسور الأخرى التي على شاكلته، وذلك لضمان سلامة المواطنين والسائقين الذين هم بغنى عن المزيد من المصائب دون شك!.

نمر الذيب

الشعب... والحكومة

الحدث: تزايد الهوة والانفصال المتسارع بين الشعوب وممثليهم في المجالس أو في الحكومات.

السبب: تسريع الليبرالية السياسية الاقتصادية وانعدام العدالة والمساواة في المجتمع.

في الشرح: الشعب في واد والحكومة في واد، والحوار حوار أضداد.

الشعب: هل يوجد دعم هذه السنة؟

الحكومة: هناك ثلاثة سيناريوهات، وفلمان وثائقيان وفلم رعب مدبلج من الليبرالية إلى المحلية.

الشعب: هل هناك زيادة رواتب؟

الحكومة: يوجد /٥٠٠/ رصيف، و/٢٠٠/ بوري ماء، و/٨٠٠/ شارع دون حفر وتزفيت وهكذا. وسوف تذهب الميزانية كلها نحوها (صدقناهههه!!).

الشعب: هل هناك وظائف جديدة؟.

الحكومة: ادعوا الله أن يأتي المستثمرون أصحاب الملايين ويستثمروا عندنا ويأمنوا الوظائف للكل.

الشعب: هل هناك تثبيت أسعار؟

الحكومة: ضبط السوق مثل ضبط الماء بالغربال.

الشعب: لماذا الأسعار في تزايد جنوني؟.

الحكومة: الأسعار والأعمار بيد الله.

الشعب: هل هناك دعم للمنتجين الصناعيين والزراعيين؟.

الحكومة: كل فلاح يأخذ /٢٥٠/ ليرة للدونم، حتى لو كلفه /٢٥٠٠/ ليرة، والصناعي يدبر رأسه!.

الشعب: ويل لأمة لا تأكل مما تزرع ولا تلبس مما تصنع.

الحكومة: العالم أصبح قرية صغيرة، وما من داع لنزرع ونحصد ونصنع ونتعب حالنا. هناك من يزرع ويحصد ويصنع عنا. نحن مثل شيوخ البداوة نرتاح ونشرب لبن وقهوة مرة.

الشعب: بهذه الحالة يصبح قرارنا بيد غيرنا.

الحكومة: المقاومة خيار صعب، خلونا «نمشي الحيط الحيط ونقول يا رب السترة»!.

عماد بيضون

حملات البيئة.. أهذه هي مشكلتنا؟

مشاهد كثيرة من واقعنا الأليم، تختلف وقائعها من مشهد إلى مشهد، ومن فصل إلى فصل.. تكمن ما بين بطل يمثل صناع القرار، وكومبارس فاقد الحيل والإرادة والصوت عاجز حتى الآن، عن التحرك فيكتفي بتحريك الآخرين له.

واقعنا هذا.. نشاهده كل يوم، وهو آخذ بالازدياد.. ولا نعلم إلى أين ستؤول النهاية..

أبرز ما نشاهده هو الشعارات، إذ لا يكاد يمر يوم دون أن نسمع أو نرى شعاراً أو إعلاناً مختلفاً تارة يحثنا على التقنين، وتارة على دفع الضرائب، وتارة على الالتزام بتعليمات المرور التي تغلق كل يوم طريقاً وتفتعل تحويلة..

لكن أحدث صرعات الشعارات، هو ذلك الشعار الذي يحثنا على النظافة، وكأننا -نحن المواطنين- وحدنا المسؤولون عن نظافة بلدنا وشوارعنا وأحيائنا ومنازلنا.. ولا يوجد غيرنا مقصر في تنظيف «حديقته» ورصيفه وما إلى ذلك...

اليوم، أين ذهبت ستجد اللوم يقع على المواطن وحده، وهو الذي يتحمل الجزء الأكبر من امتلاء الحاويات والطرقات والشوارع والساحات.. بالقمامة والأوساخ، وكأنما إدارات المحافظات ومجالسها المحلية تقوم بما عليها على أكمل وجه..

يتناسى مصممو الشعارات وراسمو سيناريوهاتها بأن جزءاً كبيراً من الحق والحقيقة والتقصير يقع على عاتق الوزارات التي قامت بدعمها للإعلانات التي صمموها!.

من الإعجاز أن تمر في شوارع دمشق أو ريفها عابراً أمام حاوية للقمامة وتجدها فارغة.. أو بالأدق، مفرغة، وليس فقط الحاوية، وإنما محيط دائرة حولها يراوح قطرها بين متر إلى متر ونصف.. مما يدل على عدم رفعها وقلبها منذ ثلاثة أيام على الأقل..

تسير في الشوارع الرئيسية فتصادف الكثير من الأوراق والأكياس السوداء المرمية على طول الشارع، وكأنها تنزل مثل القنابل من السماء..

الأرصفة، وأمام مداخل البنايات، حدث ولا حرج.. حدائقنا وحرم الطرقات الدولية المزروعة بالإعشاب مليئة بالقاذورات حتى تكاد تنصعق عند رؤيتها..

فمن المقصر إذاً؟ هل كل ذلك يتحمله المواطن؟ وإذا كان بعض المواطنين يسيء إلى المدينة ويقع اللوم عليه في رمي الأوساخ والنفايات لعميان قلبه وكثرة همومه، فأين الرقابة؟ وأين المخالفات؟ أم هي قوانين صورية فقط دون تطبيق، ودون رادع حقيقي للمخالفين؟.

سمعنا مؤخراً عن مرسوم أكدته وزيرة الدولة لشؤون البيئة يقضي بمضاعفة عقوبة رمي الأوساخ من نوافذ السيارات من /٢٠٠٠/ ليرة إلى /٥٠٠٠/ ليرة، فهل هناك من يظن أن رفع قيمة المخالفة ستدفع الناس للالتزام بالقانون والمحافظة على نظافة الوطن؟.. أهكذا يفهم المسؤولون معنى المواطنة؟

من الأجدر بمن يعتقد أن رمي الناس للقمامة هو مشكلة المشكلات أن يفكر أكثر.. والأفضل إذا ما فكر بتطبيق مبدأ النظافة، أن يبدأ بأصحاب الأيدي غير النظيفة، فيقطع أيديهم عن رقاب الناس وجيوبهم وعيونهم وبصيرتهم.. بعدها عليه أن يعمل لوضع سلال مهملات في الطرقات وبشكل متقارب وتوفير حاويات على الطرق ودعم الأماكن المضغوطة والمختنقة بحاويات أخرى، والعمل على نقلها للمكب بصورة دائمة وحسب الحاجة، ووضع طريقة للمراقبة، وتحصيل المخالفات غيابياً أو حضورياً.. وهكذا تكون الأمور واضحة أكثر... ومحددة أكثر.. وإلا سيبقى القرار مزايدات، ونحن مللنا المزايدات... فالكلام الذي يقال ولا يطبق... فيا حسرة قائله...

أحمد محمد العمر

كيف تصبح مسؤولاً؟!

المسؤول: لغةً، اسم مفعول للفعل سألَ، يصاغ للدلالة على من وقع عليه الفعل، ولكن إن نخرج من الإطار النظري للغة العربية، تتغير المعادلة، إذ يغدو المسؤول هو الفاعل ويصبح الشعب المفعول به!..

وبما أن المسؤول بشكل أو بآخر هو فرد من أفراد الشعب تطور بشكل استثنائي ليصل لمنصبه القائم، كان لابد لنا من الوقوف على بعض الخصائص والإمكانات التي يتمتع بها، والتي أدت إلى تبوئه هذا الكرسي أو ذاك، لعلنا نوفق في تذليل العقبات التي تواجه من يطمح ليعتلي صهوة مكتب في معظم مؤسسات دول العالم الثالث.

إذاً: ما هي مقومات المسؤول؟

أولاً- يتوجب على المسؤول المستقبلي أن يبدأ في سن مبكرة من الطفولة في إتقان لعبة (ليل نهار)، التي تقوم على قاعدة أن يخفض الشخص رأسه عندما يقال ليل وأن يرفعه عند سماع كلمة نهار، لأن من أساسات هذا العمل أن يتعلم الطامح متى يحني رأسه ومتى يرفعه.

ثانياً- لابد لكل من يطمع بهذه الوظيفة أن يتعلم بعض الخدع السحرية، ولا سيما تلك التي تختص بالظهور والاختفاء، لأنه سيحتاجها كثيراً مستقبلاً، حيث سيتوجب عليه التواري عند حدوث المشكلات والأزمات والتواجد في ساحات التكريم والاحتفالات.

ثالثاً- إمكانية التنازل المؤقت عن الاسم: هذه الصفة تعد من أهم الصفات التي على المسؤول في بلادنا أن يتحلى بها للحفاظ على منصبه، فعند وقوع حادث سير يودي بحياة العديد من الأشخاص، ينبغي على المسؤول أن يتنازل عن المسؤولية وبشكل ارتجالي للسائق الأرعن، وعند التكلم عن غلاء الأسعار، يجب أن يعتلي عرش المسؤولية التاجر الجشع وما إلى ذلك من أمثلة.

رابعاً- عدم الناقلية: أو بصيغة أخرى إمكانية امتصاص الانتقادات وجعلها تتخامد عنده- أي المسؤول- والحيلولة دون انتقالها إلى المساس بمن يقبع فوقه في السلم الوظيفي.

خامساً- العمل ضمن فريق: فالمسؤولون على اختلاف مناصبهم يشكلون جماعة عمل مشتركة المصالح والغايات، لذلك يتطلب من كل شخص يصبح مسؤولاً، أن يدرك حقيقة أنه لاعب في فريق يضم جميع المسؤولين على المستويين الرأسي والأفقي، وأنه كلما كانت العلاقة بينهم مبنية على التفاهم والانسجام حققوا أهدافهم بشكل أفضل.

ومما سبق يتبين لنا مدى ندرة توافر كل هذه المقومات في شخص واحد، ومن هنا نلاحظ بأن معظم المسؤولين يشيخون في مناصبهم وذلك لصعوبة إيجاد البديل المناسب..!

■■

المشافي «الوطنية».. اسمٌ أسقطت عنه الصفة!

هل المشافي الوطنية ما زالت وطنية بالفعل تُخدم المواطنين الفقراء، أم شابها الفساد والاستثمار والإهمال وبقيت محافظة على الاسم فقط..!؟ من المسؤول عن كل التراجعات في دور الدولة وما كانت تقدمه من خدمات..!؟ والسؤال الأهم من يحاسب المسؤولين عن ذلك، ومتى..!؟

في منتصف السبعينيات أنجز سد الفرات في سورية بمساعدة الاتحاد السوفييتي آنذاك مع العديد من المشاريع الأخرى في إطار مساعدته للشعوب الفقيرة على مستوى العالم، من تدريب وتدريس الكوادر الفنية والعلمية وحتى الثقافية، الاتحاد الذي جرى تخريبه من جشع الفاسدين ولآمة الليبراليين وإنكار الجاحدين للجميل..

سد الفرات يعتبر من المشاريع الوطنية والطبقية (الاشتراكية) التي نؤكد اليوم أكثر من السابق بأنها هي الحل بعد إزالة العفن الذي لحقها منذ منتصف القرن الماضي، الاشتراكية التي تطرق أبواب القرن الحادي والعشرين بقوة وتعيد الدور والاعتبار للماركسيين اللينينيين الحقيقيين..

وقد أنشئت مدينة الطبقة الحديثة (الثورة) على ضفاف بحيرة السد، لإسكان العمال والفنيين وحتى قسم من سكان المنطقة. وفي جولة سابقة في المشفى الوطني في المدينة، كان يمكن للمرء ملاحظة ضخامة المشفى وكثرة ملحقاتها التخصصية وأجهزتها الفنية المتقدمة لأغلب الاختصاصات، وكذلك سهولة الدخول وتلقي المعالجة فيها على أيدي الأطباء والكوادر الطبية الأخرى.

ولا شك أن ذلك كان من أهم المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة خلال نضالها وتضحياتها الطويلة السابقة، ولكن المشفى نالها اليوم ما نال أغلب مؤسسات الدولة وشركاتها ودوائرها من فساد ونهب وتهميش وسرقات ومحسوبيات ورشاوى، وهو ما يزداد يوماً عن يوم في زمن التراجعات عن الضمان الصحي ودور الدولة عموماً.

ورغم ضخامة المشفى ووجود الأجهزة، فإنها تشكو من النقص الحاد في الكوادر الطبية وخاصةً الأطباء المقيمين والأخصائيين لكونها تقع على مسافة ٥٠ كم من مدينة الرقة وهو ما يجعل من انتقال الأخصائيين إليها أمراً صعباً، وحال المشفى لا يختلف عن حال شقيقتها في الرقة وربما شقيقاتها في المحافظات الأخرى في المنطقة الشرقية بل وكل شركات ومؤسسات الدولة (القطاع العام سابقاً)، ورغم كل ذلك ما يزال هناك العديد من الشرفاء والغيورين على مصلحة الشعب والوطن يحاولون وبصعوبة القيام بواجبهم وسدّ هذا النقص الناجم عن تجاهل واضعي السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية في البلاد لحال القطاع الصحي عموماً ودوره الاجتماعي خصوصاً في مختلف المحافظات السورية. فقد أدت السياسات الاقتصادية المتبعة إلى تهجير الكوادر الطبية والفنية خارج البلاد نتيجة تدني الأجور والتهميش والمحسوبيات والفساد، أما من بقي منهم فاكتفى بفتح عيادته وأغلبهم بات لا يستطيع العيش بحد الكفاف..

وقد قام محافظ الرقة الجديد بمحاولة التعاقد مع طاقم طبي من محافظة حلب وسد العجز الموجود ولم تنجح جهوده ورغم ذلك ما زالت الطبخة على الموقد، ولنكن واضحين أكثر؛ تصوروا أن راتب الطبيب المتعاقد بعد عدة سنوات حوالي ١٠ آلاف ليرة وفي أحسن الأحوال لا يتجاوز ١٥ ألف، أما رواتب المقيمين فهي أقل من ذلك..!! فهل بمقدور المواطن الفقير إجراء عملية وضع شبكة شرايين تكلف أكثر من ٢٥٠ ألف ليرة ناهيك عن ارتفاع أسعار الأدوية والتحاليل الطبية والصور الإشعاعية وأجور الكشف الطبي التي باتت تجبره على كتم آلامه وعدم معالجة نفسه؟.. وهل بإمكانه أن ينتظر حتفه، بينما غيره من الفاسدين يتنعمون بخيرات الوطن والشعب..؟! من وراء ذلك؟ ومن وراء تعقيد شروط الإقامة والاختصاص؟ ومن وراء رفع درجات قبول الطلاب لدراسة الطب في الجامعات الحكومية وغيرها من الاختصاصات؟ ومن يدفع نحو خصخصتها ونحو الجامعات الخاصة..!؟ كلها أسئلة مشروعة، فوراء كل هذه المصائب نهج واحد!.

إنّ حق الحياة والضمان الصحي يكفله الدستور، وحقّ التعليم يكفله الدستور، وحقّ العيش بكرامة يكفله الدستور.. والدستور في المادة ١٤ ينص على خيار الاشتراكية.. ومن يخالف الدستور هل ما زال يسمى وطنياً كما تسمى المشافي الوطنية- اسماً فقط؟ حيث تحول قسم منها إلى نهج الاستثمار.. هذا ما يجب على جميع الشرفاء في سورية مواجهته ومحاسبته اليوم قبل الغد!.

مراسل قاسيون/ الرقة

الطب مهنة إنسانية أم تجارة بأوجاع البشر؟!

بات من المؤسف القول إن أرقى المهن وأكثرها إنسانية تحولت إلى مهنة استغلالية وربحية بحتة. ومن هنا فإن الارتفاع الكبير في الأجور والمعاينات الطبية ليس بالحدث العادي، لأن الطبابة أمر يهم الناس بمختلف شرائحهم وأجور الأطباء تلعب دوراً أساسياً في نوعية العلاج التي يحصل عليها المواطنون، وطبعاً فإن اختيار الطبيب الذي يقدم العلاج الملائم للمريض ولكن بمبلغ وسعر سياحيين، سيزيد في أوجاع الشخص ويرهق كاهله حتى وإن كان هذا الطبيب من أمهر الأطباء.

هذا الأمر كان الأساس الذي دفع بوزارة الصحة سابقاً إلى إلغاء قرار يقضي بزيادة التعرفة الطبية، وإصدار قرار جديد ينص على تخفيض أجور الأطباء بنسبة تراوحت بين /٣٠٪ إلى ٥٠٪/، غير أن هذا لم ينل استحسان المواطن بعد والذي يعتبر ذلك حبراً على ورق، فتطبيق القرار على أرض الواقع هو المحك وليس غيره.

فعلى الأرض لم يأبه معظم الأطباء بالقانون الجديد، ولم يعلموا به، واستمر معظم الأطباء على المنوال نفسه حيث يقبضون ما يريدونه من المرضى بغية الوصول إلى الثراء الفاحش، وبعضهم تحولوا إلى تجار ليس إلا، مستغلين حاجة المريض إليهم.

الأطباء رأوا أن إلغاء القرار القائل بزيادة التعرفة الطبية بنسبة ١٠٠٪ أمر غير مبرر ومجحف بحقهم، وأن القرار الجديد الذي أصدرته وزارة الصحة ليس منصفاً بحق الأطباء من الصعب تطبيقه وقد نص القرار الجديد بتحديد أجور الأطباء على النحو التالي:

أجور كشف الطبيب الاختصاصي منذ أكثر من عشر سنوات : ٧٠٠ ل.س

أجور كشف الطبيب الاختصاصي منذ أقل من عشر سنوات : ٥٠٠ ل.س

أجور كشف الطبيب العام الممارس منذ أكثر من عشر سنوات : ٤٠٠ ل.س

أجور كشف الطبيب العام الممارس منذ أقل من عشر سنوات : ٣٠٠ ل.س

غير أن معظم الأطباء تجاهلوا القرار مستغلين عدم وجود الرقابة الفعلية أو الرادع الحقيقي من وزارة الصحة، ورغم أن التعرفة موجودة لكن الأطباء لا يلتزمون بها ويتقاضون ضعفها. ومن الأمور الملحوظة وجود عدد كبير من الأطباء يتبعون نظاماً في عيادتهم يقوم على دخول المريض متوجهاً نحو السكرتيرة لتسجل اسمه، ثم يمكنه الانتظار لاستشارة الطبيب بعد دفع أجور المعاينة سلفاً، وغالباً ما تكون الأجور مرتفعة كون الطبيب مشهوداً له بالخبرة والشطارة ويملك عيادة في منطقة فخمة، لذلك فإن إقبال المرضى عليه شديد والانتظار قبل المعاينة قد يطول لساعة أو حتى ساعات، وعند وصول المريض إلى سرير المعاينة يسارع الطبيب لمعاينته من أجل اختصار الوقت قبل أن يصف له مجموعة من الأدوية والتي يعتقد أنها السبيل إلى الشفاء. وحتى وإن علم الطبيب أن الموضوع ليس من اختصاصه وأن الحل موجود عند طبيب آخر فإن ما دفعه المريض يبقى في جيب الطبيب الذي أضاع وقته الثمين في هذه المقابلة مع المريض، والذي لم يستفد شيئاً بطبيعة الحال.

أمام هذه المخالفات اكتفت وزارة الصحة بإنذار الأطباء المخالفين وإحالتهم إلى مجلس تأديبي في حال تكرار المخالفة، غير أن هذا المجلس يتألف من أطباء النقابة أصلاً، ما يعني أنهم سوف يساندونه الطبيب لا المواطن. وهذا يجعلنا نحلم ونتمنى أن نجد في المستقبل القريب قانوناً ينظم عمل هؤلاء الأطباء، ويحمي المريض من جشع استغلال البعض من هم اتخذوا من هذه المهنة الإنسانية طريقاً للربح السريع وليس لخدمة الناس والمجتمع.

محمد هاني الحمصي

إدارة فاشلة تدمّر مشفى الكلية الجراحي بدمشق!

مفاجأة نهاية السنة في مشفى الكلية الجراحي بدمشق جاءت تحت غطاء مقتضيات المصلحة العامة، حيث أصدرت الإدارة جملة من القرارات بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠، اختلط فيها الحابل بالنابل، وأثار بعضها الكثير من الاستغراب، إذ جاء بعضها بحجة تحسين الطاقم الإداري، والبعض الآخر تم إصداره دون أية أو فائدة تذكر سواء على المشفى كإدارة، أو على المرضى الذين من المفترض أن تصدر القرارات لتصب في خدمتهم، ومن هذا الباب جاء قرار إعفاء الدكتور (ج.ر) من رئاسة قسم الزرع والشعبة الجراحية الأولى.

الكل يشهد للدكتور (ج.ر) تفانيه في العمل ودوره في تطوير مشفى الكلية وقيامه بعمليات نوعية في المشفى بالتأكيد لن تجري بعد اليوم في حال تركه المشفى، والغريب في الأمر أن قرار إعفائه جاء بعد أن قررت الإدارة عدم الموافقة على تجديد عقده مع المشفى للعام ٢٠١١ دون ذكر الأسباب، علماً أن الإدارة قد جددت عقود كوادرها جميعاً باستثناء الموما إليه، والأغرب أن مديرية صحة وافقت على التجديد للدكتور إلا أن الإدارة استفادت من صلاحياتها في هذا المجال بحكم أن المشفى هيئة عامة وأصدرت قراراً معاكساً لا ترغب في استمراره بالعمل في المشفى الذي بأمس الحاجة لخدماته.

حالة قلق وتذمر في المشفى من قرار الإدارة الأخير هذا، علماً أن المعطيات إنما تؤكد أن هذه الإدارة هي العائق الحقيقي في تطور المشفى، بل أنها السبب في تدمير المشفى ووصوله إلى وضع يرثى له.

بالرغم من أن قرار الإعفاء جاء بشكل مفاجئ إلا أنه كان متوقعاً، والجميع يشهد أنه مخطط له منذ أكثر من عدة أشهر، ودليل ذلك ما سبق وأشارت إليه «قاسيون» في عدد سابق حول ما تقوم به الإدارة من تضيق على بعض الكوادر بغية «تطفيشها».

وهنا نناشد السيد وزير الصحة:

هناك مشاكل عديدة في المشفى ذات أولوية أعلى، وبدل أن تقوم إدارة المشفى بحل هذه المشاكل ها هي تتخذ إجراءات ليس من وراءها غير الابتزاز. من هذه المشاكل أن جهاز التفتيت الجديد والحديث حسب ما تقوله الإدارة والذي لم يمض على تشغيله أشهر، معطل..! ناهيك عن عدم توفر مستلزمات بسيطة لكن ضرورية لعمليات نوعية تجرى في المشفى، ما يجبر المريض على شرائها من السوق وما أدراك ما السوق؟!.

أضف إلى ذلك أن مشكلة اضطرار ذوي المرضى والمرضى أنفسهم لشراء الأدوية من السوق، وعلى مسؤوليتهم، لم تحل بعد!.

وغير ذلك من المشاكل التي تتعلق بأجهزة التخدير، فمنذ فترة الشهر والنصف تقريباً توفي شاب في مقتبل العمر في غرفة العمليات والكل يؤكد أن سبب وفاته هو عطل أصاب أجهزة التخدير القديمة..

كل هذه المشاكل والكثير غيرها ما زال قائماً، والمشفى تتحول إلى هيئة عامة مستقلة من المفترض أن تحل كل هذه المشاكل قبل البدء بنظام الهيئة العامة، ولكن يبدو أن إدارة المشفى استغلت صلاحيتها- كونها هيئة عامة مستقلة- لا لتخدم الصالح العام والمرضى في إحدى أهم مشافي البلاد، بل لتمارس دورها التسلطي على كوادرها وتطفش الأوادم منها وتترك المرضى يواجهون أمراضهم وأمراض سوء الإدارة في آن معاً!.

غ.ق

الحلول التي تقدمها الرأسمالية لأزمتها.. النيومالتوسية نموذجاً وأساساً

◄ مهند دليقان

المؤتمرات الدولية الدوارة من «قمة العشرين» و«الثماني» وغيرها... وما تعلنه من مقررات حول ضرورة تقييد السوق جزئياً ودعم المصارف.. وغيرها من المقترحات ليست أكثر من «لعب عيال» ودعاية كاذبة، فالرأسماليون يعرفون أين تكمن مشكلتهم الحقيقية، إنها قانون التناسب بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، حيث تلعب القوى المنتجة دور المضمون، وعلاقات الإنتاج دور الشكل المنظم لعلاقات المضمون. وتطور المضمون يضغط على الشكل القديم حتى يدمره ويخلق شكلاً جديداً مناسباً لدرجة تطوره.

ولكن مصيبة الرأسمالية أن هذا الشكل الجديد لن يكون علاقات إنتاج رأسمالية بالتأكيد، أي لن يؤمن الربح، لذا فالحل هو ضرب القوى المنتجة لتخفيف الضغط على علاقات الإنتاج إلى أن يحلها ألف حلال.. وبهذا يؤجل سقوط الرأسمالية، وهكذا تعود أمريكا وحلفاؤها إلى أوراقهم القديمة لينبشوا فيها بحثاً عن المخرج، ولعل واحدة من أهم وأخطر تلك الأوراق هي «النيومالتوسية» التي لم يتوقفوا عن اللعب بها منذ ١٩٧٥ وحتى الآن، ولكن يبدو أن هذه الورقة دخلت في مرحلة جديدة محاولةً لعب دور الجوكر بوقاحة منقطعة النظير..

ما هي المالتوسية

المالتوسية هي نظرية اقتصادية خرج بها مالتوس في القرن (١٨)، تقول بأن «الثروات تزداد بسلسلة حسابية (١- ٢- ٣- ٤ ...) في حين أن السكان يزدادون وفق سلسلة هندسية (١- ٢- ٤- ٨..) ما يجعل من الحروب والكوارث الطبيعية والأوبئة ضرورة موضوعية للإبقاء على التوازن بين الثروات وعدد السكان».

لنسأل أنفسنا: كم هي مساحة الأرض غير المستغلة زراعياً؟ ما هي نسبة الاستفادة من الثروة السمكية على امتداد العالم؟

ما هو عدد العاطلين عن العمل؟ أليس لدى هؤلاء القدرة على إنتاج أضعاف حاجتهم من الثروة إذا ما وجدت سياسات اقتصادية قادرة على تشغيلهم؟ ما هي كمية الطاقة الشمسية المهدورة دون أية استفادة منها (لأن الاستفادة منها أقل ربحيةً من سرقة النفط بالمجان)؟ إضافةً إلى ذلك ما حاجة البشر إلى هدر ثروات هائلة من رتبة ١٠ تريليون دولار سنوياً على إنتاج الأسلحة والمخدرات والإعلام التجاري، والتي لا يمكن اعتبار أي منها حاجة اجتماعية ولا حتى بيولوجية للإنسان؟ وفوق ذلك كله فالكوارث الطبيعية بمعظمها ليست طبيعية!! حيث: سياسات اقتصادية جائرة بحق البيئة والإنسان (همها الوحيد هو الربح) تؤدي إلى تلوث بيئي، فيؤدي إلى احتباس حراري وأوزون مثقوب...الخ. ثم هناك بالنتيجة إعصار كاترينا وتسونامي (وغيرها الكثير)...

إن مالتوس في نظريته قد أغفل – عامداً- حداً ثالثاً في معادلة (ثروات، سكان) وهو عامل «توزيع الثروة»، وقفز فوقه ليقول للناس: تلك هي سنة الحياة.. ليس في هذا الكون من الثروات ما يكفينا جميعاً، لذا ارضوا بما أنتم فيه من فقر وظلم وجوع، ولا تبالوا بنا -نحن أصحاب الثروات-. ولكن التطور التاريخي أثبت أن مالتوس كان «درويش وعلى نياتو» لأنه في نظريته تلك أراد فقط أن يقنع الناس بأن سوء أحوالهم أمر لا مفر منه، وبالتالي يثبط ويخمد إمكانية ثورتهم على نمط توزيع الثروة الجائر ولكنه «درويش» لأنه لم ينتقل بنظريته إلى حيز التطبيق كما فعل نادي روما ١٩٧٥.

النيومالتوسية (الملیار الذهبي)

بعد انهيار اتفاقية بريتين وودز عام ١٩٧٢ بدأت تناقضات الرأسمالية ومشاكلها النابعة أصلاً من التوزيع غير العادل للثروة الاجتماعية بالظهور بشكل أكثر جلاءً ووضوحاً، فكان لابد من اختراع حل استراتيجي يضمن للرأسمالية عمراً أطول.. وكان هذا الحل متمثلاً بالنيومالتوسية حيث خرج نادي روما (وهو أحد المراكز البحثية الأساسية للرأسمالية العالمية) في عام ١٩٧٥ بما أسماه نظرية الملیار الذهبي وفي هذه النظرية ثلاثة حدود (الثروة، السكان، توزيع الثروة) حيث قالت بأن: «عدد السكان في ١٩٧٥ هو حوالي ٣ مليارات، ٢٠٪ يملكون ٨٠٪ من الثروة، و٨٠٪ يملكون ٢٠٪، وللمحافظة على هذه النسبة لابد من إبقاء عدد السكان ٣ مليارات، لأن زيادة عددهم سيجعل تغيير هذه النسب أمراً لا مفر منه. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان في ٢٠٢٠ إلى ٨ مليارات، ولذا يجب المسارعة بوضع آليات توقف هذا «التضخم البشري»، (وهذا ضمنياً حكم إعدام بحق ٥ مليار إنسان).. وأما عن تقسيم المليارات الثلاثة فهو مليار ذهبي يعيش على حساب مليارين»..

بعض آليات «الملیار الذهبي»:

١ - الحروب المصطنعة على أساس إقليمي، ديني، طائفي.

٢ - الوسائل الاقتصادية (المباشرة): وذلك باشتراط المساعدات الاقتصادية بتحديد النسل في الدول الفقيرة والمحتاجة للمساعدات.

٣ - الوسائل الاقتصادية (غير المباشرة): وتتمثل بتحويل اقتصاديات دول العالم الثالث باتجاه الليبرالية واقتصاد السوق الحر (أو الاجتماعي لا فرق)، حيث يؤدي هذا النوع من الأنظمة الاقتصادية غير المنتجة إلى تخفيض مستوى المعيشة وبالتالي تخفيض وسطي العمر المحتمل مع ما ينتج عنه من انخفاض في عدد السكان المطلق.

٤ - القتل المباشر: (نشر الأوبئة والأمراض، تعقيم الرجال والنساء كشرط للحصول على عمل، وهذا ما يحدث يومياً في مصر والهند ودول أخرى كثيرة اتبعت اقتصاد السوق الحر...).

الآن وفي عز أزمتها، تحاول الرأسمالية تسريع تطبيق هذه النظرية، وتفعيلها أكثر وأكثر بدمج كل الاقتصاديات بالاقتصاد العالمي لتصدر أزمتها باتجاه الخارج، كما يحدث مع الدول النفطية العربية. فإن كنا نسمع فيما مضى عن دعوات نحو الانفتاح... فالشاطر اليوم هو من يدعو نحو الانغلاق!!

■■

هل يوجد صراع طبقي في الاشتراكية؟

◄ أكرم فرحة

منذ تحول المجتمع الإنساني من المشاعية البدائية إلى مرحلة العبودية.. وحتى يومنا هذا، يسري في المجتمع قانون الصراع الطبقي، وهو قانون طبيعي مستقل عن إرادة الإنسان الذي لا يستطيع إلغاءه أو التغافل عنه .

ولفهم آلية مفعول الصراع الطبقي وتغير أشكاله من مرحلة إلى أخرى نعتمد التعمق في قوانين الطبيعة وفهم آلية عملها وصيرورتها .

نعلم أنه عندما تجتمع كميات كبيرة من جزئيات تتكون من اتحاد ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين تتكون حالة جديدة يختلف شكلها باختلاف مقدار التماسك أو التباعد بين الجزيئات المكونة لهذه الحالة، وهي الماء طبعاً، لكن في الطبيعة توجد ظواهر تؤثر على هذه الحالة كالشمس مثلاً، إذ تؤدي إما إلى زيادة حركة التباعد، أو زيادة حركة التماسك بين الجزيئات، فإذا ازدادت حركة تباعد الجزيئات إلى حد معين تحول شكل الحالة من شكلها المائي إلى الشكل الذي ندعوه بخاراً، ولكن الصراع بين تماسك وتباعد الجزيئات لا ينتفي في البخار بل يبقى ساري المفعول شاءت الجزيئات ذلك أم لا .

هذا القانون كان يسري في الطبيعة قبل وجود الإنسان على الأرض، وما يزال يسري بعد وجوده، وسيبقى سارياً ما دام مجتمع هذه الجزيئات موجوداً .

فالصراع الطبقي كان محتدما طيلة وجود النظام الاشتراكي والإنسان عاجز عن إلغائه, ولكن القوى المتعارضة في المجتمع كانت تعمل على تغيير الصراع وفقاً لمصالحها .

وكما تشكل درجة غليان الماء حداً حرجاً لتحول الماء إلى بخار، كانت وفاة ستالين درجة التحول في المجتمع السوفييتي من مجتمع اشتراكي إلى مجتمع رأسمالي.. كانت وفاة ستالين الدرجة التي تغلب فيها النقيض المستتر الذي يريد إعادة الرأسمالية على النقيض الذي يريد السير بالنظام الاشتراكي في اتجاه المجتمع الشيوعي.

من كتاب ستالين (نظرة أخرى)

بدأ خروشوف عمله التدميري مدعياً بأنه إنما كان ينتقد أخطاء ستالين من أجل أن يعيد للينينية نقاءها الأصلي، وليصلح النظام الشيوعي. ثم جاء غورباتشيف فأطلق الوعد الديماغوجي ذاته كي يبدد قوى اليسار. ولو تأملنا في الموضوع قليلاً لأدركنا أنه تحت ذريعة العودة إلى لينين جرت العودة إلى القيصر، وتحت ذريعة إصلاح الشيوعية تم بعث الرأسمالية المتوحشة.

فلقد أكد ستالين على أن الصراع الطبقي لا يتوقف في ظل الاشتراكية، وأن القوى القديمة للإقطاع والرأسمالية ستواصل القتال من أجل عودتها إلى المسرح، وأن الانتهازيين في قلب الحزب من تروتسكيين وبوخارينيين وقوميين برجوازيين لن يكفوا عن مد يد العون للطبقات والشرائح المعادية للاشتراكية من أجل تجميع قواها .

ثم جاء خروشوف وأعلن أن هذه الموضوعات باطلة، وأنها تعود إلى التعسف والتسلط، غير أن صورة القيصر الجديد بوريس يلتسن التي برزت عام ١٩٩٢ تشهد على نحو لا يقبل الجدل على صحة تحليل ستالين.

لقد أتيح لنا خلال الأعوام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ أن نرى كل مزاعم (نقاد اليسار) ضد ستالين.. كانت أشبه بجداول صغيرة انصبت في النهر الكبير، نهر العداء للشيوعية، فالاشتراكيون الديمقراطيون والتروتسكيون والفوضويون والبوخارينيون التيتويون والخروشوفيون, وحماة البيئة، وجدوا أنفسهم جميعاً في عباب الحركة التي ترفع شعارات (الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان..إلخ).. والتي قامت بتصفية كل ما كان قد تبقى من الاشتراكيين في الاتحاد السوفييتي، وتمكن كل هؤلاء (النقاد اليساريون) لستالين من أن يمضوا حتى العواقب النهائية لخيارهم السياسي، وساهم كل منهم في إرساء رأسمالية وحشية وخلق (دكتاتورية برجوازية عديمة الرحمة)، وتقويض المكتسبات الاجتماعية والسياسية والثقافية لجماهير الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم. وفي بعض الحالات ساهموا في انبثاق الفاشية وإشعال فتيل الحروب الأهلية الرجعية.

وفي الوضع الذي كان يعيشه الاتحاد السوفيتي، والذي ظل يشهد حصاراً وتطويقاً رأسمالياً، يمكن القول بان احتدام الصراع الطبقي واتساع نطاق المقاومة من جانب العناصر الرأسمالية ضد الطليعة الاشتراكية، راح يقوي ضغط العناصر البرجوازية على الجزء الأضعف صلابة في صفوف الحزب، ويخلق إيديولوجية استسلامية إزاء الصعوبات، ويشيع روح الانهزام والتخلي ومحاولات الوصول إلى اتفاق مع العناصر الكولاكية والرأسمالية في المدن والأرياف، وذلك راح يشكل جذراً لحالة عدم الفهم الكلي لدى فريق بوخارين لتفاقم الصراع الطبقي الذي تدور رحاه، وهو الأساس لموقفه الداعي إلى التقليل من شأن المقاومة الضارية التي كان يشنها الكولاك ورجال النيب، ونظريته المعادية للينينية والقائلة بان الكولاك سوف يندمجون في داخل الاشتراكية وهو كذلك أساس معارضة هذا الفريق لضرب العناصر الرأسمالية في الريف.

«ما أشبه اليوم بالأمس»...

■ ٢٠١٠/١٢/٢٤

بين مصدر القانون وميدان تطبيقه..

أين هي المكتبة الحقوقية العربية؟

◄ نجوان عيسى

يعد القانون بصرف النظر عن مصدره وكيفية صياغته، الناظم لعلاقات أفراد المجتمع فيما بينهم، ولعلاقتهم بالسلطة التي تُؤسَّس وتمارس مهامها وفقاً للقانون، ويأتي الدور الثري لعلماء القانون وفقهائه وفلاسفته في تأسيس القانون نظرياً، وفي شرحه وتقييمه، ومن ثم وضع المقدمات النظرية لتقويمه، ومن هذه الشروحات والأبحاث تتكون المكتبة الحقوقية لأية أمة من الأمم، لتضم على رفوفها طيفاً كبيراً من المؤلفات التي تمتد من الفلسفة إلى الشرح التطبيقي لجزئيات القانون وآلياته اليومية.

تتميز العلوم الإنسانية ومنها علم القانون بأن مخابرها التطبيقية تمتد على مساحة المجتمعات الإنسانية، وبأن هذه المجتمعات بتاريخها وحاضرها ومستقبلها هي ميدان البحث والتطبيق وقياس النتائج، ويتميز علم القانون عن بقية العلوم الإنسانية بأنه لا يقتصر على تحليل الظواهر ومحاولة فهمها، وإنما يمتد ليشمل القيام بعمليات تركيب نظرية تؤدي من خلال التطبيق العملي إلى تنظيم المجتمعات وضبط حركتها بما يتوافق مع رؤية السلطة لدورها ودور أفراد المجتمع في صناعة كيان الدولة.

ومن التحول في رؤية السلطة لدورها ودور أفراد المجتمع في صناعة كيان الدولة، ولدت القوانين المدنية الحديثة في الغرب، فبعد أن كانت السلطة تتمثل في الملك منفِّذ إرادة الله على الأرض، وبعد أن كانت مشروعية القوانين تؤسس على الإرادة الإلهية التي يشكل الملك «الخليفة أو السلطان في الشرق» ممرها والمُعَبِّر الأوحد عن عدالتها، أصبح المجتمع المنضبط في مؤسسات السلطة «بمعناها الواسع» مصدر السلطة والقوانين في التأسيس النظري، وعلى هذه الفكرة بنيت المكتبات الحقوقية في الغرب، ومن هذه الفكرة انطلقت آلاف الشروحات والنظريات حول القوانين المختلفة لتشكل تراثاً حقوقياً عظيماً نجح في توسيع هامش حقوق الأفراد الذين أصبحوا «مواطنين» بعد أن كانوا رعايا، ونجحت في المقابل بتأسيس مفهوم جديد للسلطة وكيفية تكوينها وقيادتها للمجتمع الإنساني.

إلا أن تحولات مماثلة أو مقابلة لم تحدث في البلاد العربية، وإنما حصل تحول مفاجئ في التأسيس النظري للسلطة والقانون، لم ترافقه تحولات اجتماعية أو اقتصادية موازية، وانتقل منشأ السلطة والقانون من العاهل إلى المجتمع على المستوى النظري فقط، وتم في أوائل وأواسط القرن الماضي نقل القوانين الغربية الحديثة لتحكم المجتمعات نفسها، التي كانت قبل أيام محكومة بالإرادة الإلهية- الملكية المطلقة، ووجد طلاب وأساتذة القانون العرب أنفسهم في مواجهة مجموعات قانونية لا يعرفون شيئاً عن أسسها النظرية، وانطلقوا في وقت مبكر في عملية شرحها وتأصيلها وإكسابها المشروعية الأكاديمية الموازية للمشروعية المؤسساتية، وإنما في غياب مطلق للمشروعية التاريخية، وكما جاءَ الموادُ القانونية في المجموعات العربية ترجمة للمواد القانونية في المجموعات الغربية، جاءت شروحاتها العربية أشبه بترجمة للشروحات الغربية.

وهكذا بدأت عملية بناء المكتبة الحقوقية العربية، لتضم على رفوفها شروحاً للقوانين المدنية والدستورية والتجارية والجزائية وغيرها، على غرار نظيراتها في المكتبات الحقوقية الغربية، وبذل الباحثون وأساتذة القانون العرب جهوداً جبارة في هذا المضمار، ونجحوا في أقل من قرن في تكوين مكتبة حقوقية لا يستهان بها باللغة العربية، ولكن هل تستحق هذه المكتبة وصفها بالعربية فعلاً؟

إذا كان القانون المدني هو العمود الفقري للقوانين العربية، فإن القوانين المدنية في الدول العربية لا تعدو كونها نقلاً أميناً في أغلب موادها للقانون المدني الفرنسي، وبالتالي فإن شروحاتها لن تكون إلا نقلاً أميناً لشروحات القانون المدني الفرنسي، مما يفقدها أصالتها والتصاقها بحاجات المجتمع العربي، خاصة أن أي شرح لأية مادة قانونية لا بد أن يستهدي بموجبات إصدارها، فإذا كانت موجبات سنّ أية مادة في القانون الفرنسي شديدة الالتصاق بواقع المجتمع الفرنسي، ورؤية السلطة هناك لكيفية تنظيم المجتمع، فإن هذه المواد تبدو عارية من أية موجبات حقيقة لسنّها في أي مجتمع عربي. ولا يعني ذلك بأي حال أن البيئة التي طبقت فيها المواد القانونية العربية، ورؤية السلطات العربية لغاية القانون ومصدره لم تؤثر في النصوص القانونية مطلقاً، ولكن هذه التعديلات ذات المنشأ العربي، جاءت بناء على الأصل الغربي، ومنقطعة كلياً في الوقت نفسه عن أسس هذا الأصل وموجباته، وبالتالي جاءت لتزيد المشكلة تعقيداً، ولتزيد من غربة القوانين عن المجتمع الذي تطبق عليه.

يتمثل المفصل الأساسي في المشكلة في حقيقة أن واحداً من أهم أقسام أية مكتبة حقوقية يبدو فارغاً تقريباً في المكتبة الحقوقية العربية، وهو قسم فلسفة القانون الذي يعنى بأصل القانون وغايته، ولا شك أن فراغه يرجع في أحد أسبابه إلى هذه الفجوة بين ميدان تطبيق القوانين العربية ومصدرها التاريخي، ويبدو صدى هذا الفراغ في أن المستويات الأكاديمية العالية لعدد من أساتذة وعلماء القانون العرب لم تنقلهم إلى العالمية، ذلك أن الأصالة والمحلية هي الشرط الأساس للوصول إلى العالمية، ولعل الدراسات الحقوقية لفقه المعاملات الإسلامي، كانت المعبر الوحيد إلى العالمية لبعض فقهاء القانون العرب، وهذا بدوره قد يشكل مفتاحاً للانطلاق في العمل على فهم المشكلات الحقوقية في البلاد العربية.

■■

مطبات

الأساطيل البيضاء

◄ عبد الرزاق دياب

مرة أخرى سلعة واحدة تجند كل هذا الكم من المقالات والثرثرات والنزاعات، سلعة جديدة تُخرج البطاطا والبندورة والفروج والبيض من ساحة التلاسن، سلعة بيضاء حلوة المذاق، وأهم ما فيها أن لا (ضرب متة) بدونها، سلعة ناعمة تعيدنا إلى الحديث عن الاحتكار والغلاء، واستغلال ضعاف النفوس لأساسيات مائدتنا الفقيرة.

وتأتي أهميتها ليس من كونها تساعد على ابتلاع فطورنا الثقيل من (المكدوس) واللبنة والجبن البلدي فحسب، وتدخل في تركيب مربياتنا، وفي قهوة صباحنا.. أهميتها في أنها ليست منتجاً وطنياً محضاً، ولا تزرع في ديارنا، وتخضع لتفاوت السعر العالمي، والأزمات المناخية، وعلاقات الدول.

تعود مادة السكر كحدث يثير التواصل بين الناس على الأقل أمام أبواب المؤسسات الاستهلاكية التي وعدت بتأمينها دون عناء للمواطنين، هنا يحدث التواصل الاجتماعي الحقيقي، فالكل شركاء في الانتظار، وفي الحاجة، عدا عن ما يمكن أن يبعثه حصول مواطن على كيلو سكر دون آخر، وهنا يشعر الآخر بالغيرة، أما المواطن الأول فيدركه شعور اهتمام مؤسسات التدخل به كمواطن يستحق أن يصرف له السكر..والاهتمام.

ومع ذلك ورغم شكوى البعض بأن السكر غير متوفر في بعض منافذ المؤسسة العامة للخزن والتسويق، وأن سعر الكيلو في المحلات وصل إلى ٦٠ ليرة، فالمؤسسة رغم ذلك (تستمر بطرح كميات جديدة من مادة السكر في صالاتها المنتشرة في المحافظات، وفي توفير المادة في المناطق التي لا تتوفر فيها صالات للبيع عبر سياراتها الجوالة)، وأن سعره هو ٤٠ ليرة فقط حسب التصريحات الصحفية لمسؤولي المؤسسة (إن المؤسسة مستمرة بتأمين السكر الحر بسعر ٤٠ ليرة انطلاقاً من مبدأ التدخل الإيجابي لمؤسسات القطاع العام لتوفير ما يلزم للمواطنين من مواد غذائية بالسعر والجودة المناسبة بما يحقق التوازن السعري في السوق المحلية).

المؤسسة لم تكتف كعادتها بمنافذها المتوزعة على كامل جغرافية الوطن، بل أنها حسب التصريحات نفسها (سيرت اليوم الأربعاء) وعلى فترتين سبعين سيارة وشاحنة جوالة تحمل مواد غذائية متنوعة بما فيها مادة السكر).

إذاً: لا حجة لسيل الشكوى..هل من المعقول أن يصل إلى مؤسسة ضخمة في إحدى مدن ريف دمشق فقط كيسين من السكر لتوزيعها على المواطنين، هل تصدق رواية مواطن عن أن موظفي منافذ البيع لا جواب لديهم سوى لا يوجد سكر، ورواية أخرى عن شراكة خفية بين ضعاف النفوس في بعض المؤسسات وبعض التجار، وروايــة أخرى مضحكة عن سؤال لمواطن لأحد أصحاب المحلات عن سعر السعر فأجابه بـ ٦٠ ليرة، فقال له المواطن ولكن في الجريدة قالوا ٣٨ ليرة، فأجابه صاحب المحل (اشتري من الجريدة).

عند زاوية كلية الحقوق تقف سيارة ثابتة للخزن والتسويق، وعلى بابها المفتوح لوحة بأسعار المواد التي تتوفر بأقل من سعر السوق بنسبة تصل إلى ٣٥٪ كحد أقصى، وقلة من المواطنين تقف لتسأل.. الجواب قاله مظفر النواب منذ زمن بعيد (ذنب السكر أن السكر سكر).

■■

ضرائب غير عادلة على فلاحي سهل البقيعة

سد المزينة مجرد مستنقع وشبكة الري غير مجدية والخاسر هو الفلاح

◄ يوسف البني

فرضت وزارة الري رسوم ري على قرى سهل البقيعة ووادي النضارة البالغة حوالي خمس عشرة قرية بحجة الاستفادة الأراضي من الري من مياه سد المزينة وشملت هذه الرسوم ضرائب عن ثلاث سنوات سابقة علماً أن الفلاحين لا يستفيدون من مياه السد لري أراضيهم لكثير من الأخطاء الواردة على تنفيذ المشروع وشبكة الري على أرض الواقع والسوء في توزيع المياه وعدم الاستفادة الكثيرين منها. حول موضوع ري الأراضي من سد المزينة وعدم عدالتها وباعتبارها عبئاً جديداً على الفلاحين وتحميلهم صعوبات وتكاليف إضافية غير عادلة إضافة إلى أعبائهم وصعوباتهم السابقة،

كانت «قاسيون» قد نشرت شكوى الفلاحين من هذه الضريبة في العدد /٤٨٢/ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٨، ووجهت نداءً لوزارة الري بضرورة دعم الفلاحين ورفع الأعباء عنهم وضرورة تشجيعهم على الالتصاق بأرضهم والتشبث بالزراعة بتحسين وضعهم المعيشي وخفض تكاليف الإنتاج. وحول تفاعلات هذا الموضوع كان ل«قاسيون» اللقاءات التالية مع فلاحي سهل البقيعة الذين اجتمعوا في ناحية الحواش وحدثونا عن مشكلاتهم وضرورة حلها:

- أحد الفلاحين قال:«رغم وجود لجنة فنية لدراسة السد كان التنفيذ غير مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة، أول عطل هو السكر الرئيسي الذي يهرب المياه، وحين شكونا للمهندس قال السكر عاطل، نحن نعرف أنه عاطل، ولكن ألا يمكن إصلاحه؟! ألا يجب إصلاحه؟! ثم يقول إن الخط الفلاني لا يمكن تمرير المياه فيه بحجة أنه لا يتحمل الضغط، كيف ذلك؟! أين الدراسة الفنية والمواصفات؟ أين حساب ارتفاع الأراضي والضغط المحتمل ومواصفات البواري التي تحتمل هذا الضغط؟ ومن وضع الشروط؟».

- فلاح آخر تابع: «فرضوا علينا ضريبة ورسوم ري على السنوات الثلاث الأخيرة، بعد أن أخبرونا في السنين السابقة أن السد تحت التجريب، وفجأة يصدمونا بفرض رسوم ثلاث سنوات، وحتى لو فرضنا أننا نسقي حقاً من السد، كيف لا يخبروننا بالرسوم كل عام بأوانه ويفاجئون الفلاحين برسوم ثلاث سنوات دفعة واحدة؟ ألا يكفينا ما نتحمل من أعباء وخسائر وضغوط؟».

أحد الفلاحين قال:«فرضوا رسوم ري على الأراضي المزروعة حنطة وهذا ظلم وغير منطقي وغير عادل فالحنطة عندنا موسم شتوي ولا تحتاج لسقاية من السد، وإذا حدث أن احتاجت حقول الحنطة للري كما حدث هذا العام بسبب الجفاف وتأخر الشتاء، وحكينا مع المهندس عن حاجتنا للري وطياف الحقول فقال«لا يوجد مياه في السد»، وفعلاً لو نزلت إلى السد لوجدت أنه ليس أكثر من مستنقع، فمياهه تهرب عبر الشبكة الخربانة منذ أكثر من سنتين ولم يتم إصلاحها، نحن لسنا ضد الحضارة، السد أوفر من المازوت، ونحن مع السقاية بالتنقيط فإنه حسب الدراسة النظرية يخفف العبء والتكاليف على الفلاح، ولكن تأخذ رسوماً عن خدمة لا توفرها؟! هات مياه عبر الشبكة وخذ رسوماً قدر ما تريد».

- وآخر قال:«السد لا يمكن أن يكفي قرى سهل البقيعة البالغة حوالي /١٥/ قرية ومنها الحواش، المزينة، البساس، قلعة السقا، التلة، عناز، باروحة، عش الشوحة، والشميسة وغيرها، مياه السد تذهب هدراً أمام أعين الجميع وتصب في الريكار، والشبكة مكسورة منذ أكثر من عامين، تم إصلاحها مرة ولم يتوقف تدفق المياه إلى الريغار وناموا على الموضوع، المياه تجري خسارة أمام أعيننا وتعتصر قلوبنا حسرة على هذه الخسارة ولا أحد يكترث. وحسب التنفيذ الحالي الري من السد بالتنقيط لا يمكن أن يكون عملياً ولا يمكن أن يكون مفيداً، لأنه مياه مجارير حيث أن كل خطوط الصرف الصحي لكل القرى المحيطة به تصب في السد، وهذه ظاهرة خطيرة وسيئة، المياه مليئة بالأوساخ والموثات».

تنفيذ الحضارة بالتخريب والتدمير

حتى الأراضي المجوفة المفرغة من التربة الزراعية الجيدة لصالح السد والتي لا يستفيد أصحابها منها صيفاً وشتاء، لأنها في الشتاء هي بحيرات ومستنقعات حيث أصبحت أراضي منخفضة المنسوب بالنسبة للأراضي التي حولها والتي لم يتم تجريف التربة منها، وفي الصيف لا يوجد مياه حتى في السد لسقايتها، ومع ذلك فقد تم فرض رسوم الري على هذه الأراضي التي خسرها أصحابها كأراضٍ زراعية وأصبحت عديمة الفائدة.

في حينه وعند بناء جسم السد حضرت آليات الشركة المنفذة للمشروع مدعمة بقوات حفظ النظام والشبيحة الذين أطلقوا النار على الفلاحين الذين دافعوا عن أراضيهم ضد تجريف تربتها الزراعية الغنية، وعند فتح التحقيق أحصى المحققون حينذاك /١٥/ ألف طلقة أُطلقت على المواطنين والفلاحين، وتم توقيف فلاح عجوز عمره /٧٧/ عاماً وابنته لأنهما دافعا عن أرضهما ضد التجريف، والفلاح الذي لم يستطع الدفاع عن أرضه وتم تجريفها خرجت من تصنيف الأراضي الزراعية، ولم يعد لها أية فائدة، فانظروا كم هي الخسارة كبيرة.

- فلاح قال:«لا يوجد تعاون بين اتحاد الفلاحين ووزارة الزراعة ووزارة الري، وحتى الإرشاديات فكل قراراتها وكل ممارساتها ضد الفلاح، وكأن هناك سياسة مقصودة ومرسومة لتدمير الزراعة وتهجير الفلاح من أرضه وتتريكه الزراعة. وزارة الزراعة ضد الفلاح، لا يمكن إتمام معاملة إلا بشق النفس، الإرشاديات (تعوفنا اللي خلقنا) الإرشاديات ضدنا عينك عينك، من أين سيحصل الفلاح على الرسوم لثلاث سنوات؟ وخاصة الذي لم يسق أرضه ولم يستفيد من مياه السد! نسوا أن هناك خطة لتحسين وَضع الفلاح ودعمه ولكن الممارسات الفعلية تدل على أن هناك شيئاً مقصوداً لتهجير الفلاح من أرضه، كل السياسات في هذا البلد ضد الفلاح وضد المواطنين بشكل عام، من الوزارات للمحافظ لكل القرارات والقوانين».

- من زاوية بعيدة انطلق صوت يقول:«الذي خطط لهذا المشروع على الورق أراد لسهل البقيعة أن يكون قطعة من الجنة، فالمشروع نظرياً حضاري جداً ومفيد ومريح للفلاح، فكم جميل أن تقف عند السكر وتفتحه فتأتيك المياه التي تريدها، فهذه حضارة ما بعدها حضارة، ولكن التنفيذ على أرض الواقع لا يواكب هذه الوعود والمخططات، الفلاح رمز للعطاء والخير والتضحية، ومن المفروض أن نقابل هذا العطاء بعطاء ونبادله المعاملة مثلما يقدم لهذا البلد، من هنا كيف تأخذ مني رسوم المياه وأنت لا تعطيني المياه؟! أتحمّلني هموماً وأعباء إضافية فوق معاناتي ومعاندتي للطبيعة وقساوة الأيام وصعوبة العمل؟! المشروع غير ناجح ولا يؤدي المهمة المتوخاة منه! ما هي الأسباب لا أدري! أنا كفلاح بسيط لا أعرف ما الأسباب! سألنا الشركة فقالوا الأنابيب لا تتحمل الضغط، وإذا لم يتم ضغط المياه فإنها لا تصل إلى الكثير من الحقول المرتفعة! وعلى حديث المسؤولين في الشركة فإن نوعيات البواري سيئة رغم أن الدراسة والجدوى الاقتصادية موجودة».

القضاء على البيئة الزراعية للحفاظ على السياحة

صدر قرار عن محافظة حمص بمنع تربية المواشي والدواجن عند فلاحي سهل البقيعة بحجة أنها تؤثر على السياحة، فكيف يمكن أن يعيش الفلاح دون تربية المواشي كالبقر والأغنام والدواجن؟ وكيف يسمى فلاحاً أصلاً؟ فالتربية من صلب العمل الزراعي وتساعد على رفع مستوى المعيشة في المنطقة. وكيف تؤثر تربية الأبقار والدواجن عند الفلاحين على السياحة؟! ففي أوربا وفي أفضل الدول السياحية يتم توزيع /٥/ دجاجات على كل بيت لتربيتها قسراً، وذلك للعمل على التخلص من كثير من النفايات، فهي بالإضافة إلى فائدتها الاجتماعية الاقتصادية تساعد على تنظيف البيئة، فبأي قانون يتم منع تربية الدواجن والمواشي عند فلاحي سهل البقيعة؟! ومن الذي اخترع هذا القرار؟ وبناء على ماذا؟

- صوت آخر قال:«كل سنة تأخذ الشركة مياه نبع الناصرية وتديرها قبلي وترجعها إلى السواقي القديمة التي خربتها، لو أن المشروع ناجح ويؤدي وظيفته فهل هم ملزمون بالقيام بهذا الأسلوب المتخلف؟! نبع الناصرية كان يروي الأراضي حسب خطة قديمة اعتاد الفلاحون عليها وكل أرض لها سعة إرواء مدروسة فجاؤوا بهذا المشروع وأخذوا مياهنا وخربوا السواقي ولم يعوضوا علينا المياه، ويريدون الآن أجور الري»

- وآخر قال: «من عام ١٩٩٧ حتى الآن بالرغم من كل التسويف والوعود وأنهم سوف يصلحون الشبكة ويوفرون المياه وسنعمل وسنقدم وسَوف وسَوف... وفجأة يأتوننا بثلاث سنوات ضرائب ورسوم وأجور ري، هل يسمح القانون بذلك؟! كانوا خلال السنوات السابقة يأتوننا فيقولون سنجرب الري هذه السنة من السد والمياه مجاناً، والفلاحون يستجدونهم (كرمى لله ابعثوا لنا مياه إلى أراضينا)».

افتعال نقمة بين الأهالي

- شرح فلاح آخر مشكلة اجتماعية خطيرة فقال: «سمعنا أنه من أهداف السد تخفيف العبء على الفلاح لحثه على الالتصاق بأرضه، ولكن بسبب هذا السد وهذه السياسة التي يعاملوننا بها فإن جاري في الأرض الذي عشت العمر معه كالأخوة، جدّي وجدّه عاشوا سوية، وأبي وأبوه عاشوا سوية، وأولادنا ربيناهم سوية، وفجأة أصبح عدوي، واختلفنا على دور السقاية، وأصبحنا نتقاتل ويزداد الخلاف والشقاق بيننا يوماً بعد يوم، كلما رأيته قادماً ليسقي أرضه أتعوذ بالله من الشيطان، وأدعو له بالعرقلة، ويارب يمرض، يارب يروح فيها، يارب يكون عنده مشكلة تعيقه من السقاية، لأن (زرنوقة) المياه إن أخذها قبلي فلن تصل المياه إلى أرضي، فما الحل؟ وأين يكمن هذا الحل؟ بيد من؟! من يتأخر عن حل المشكلات؟! ومن يساهم بخلقها بشكل مقصود؟! على الورق كل المسؤولين يعملون على إيجاد صيغ لترتيب وتجميل الواقع، ولكن الحقيقة أن الواقع سيء ويجب إيجاد حل له، زبدة الكلام أن هذه المليارات التي تم توظيفها في هذا السد بهدف خدمة الفلاح، ولكنها ليس فقط ذهبت هدراً، بل تم توظيفها لافتعال نقمة بين الأهالي والفلاحين، بينما لتقوية النهج المقاوم فالمطلوب هو عكس هذه الممارسات، دعم مسيرة البناء والحفاظ على كرامة الوطن والمواطن تتطلب عكس ما نراه على أرض الواقع».

- شارك آخر برأيه فقال:«مشكلة استصلاح الأراضي ستخلق مشكلة أخرى في المستقبل، أسلوب التجفيف الذي يتبعونه سيؤدي إلى تملح الأرض بعد بضع سنوات وسيلزمها إعادة استصلاح من جديد. قالوا إنهم سيأخذون منا رسوم استصلاح وتجفيف من العام القادم وعلى مدى /٣٣/ عاماً. رسوم الري تفرض حتى على من سار البوري بأرضه وحتى لو كان غير مستفيد منه، مثل العقارات والمساكن التي ضمن المخطط التنظيمي، تدفع رسوم ري فقط لأن البوري من عقارك إلى الأراضي الزراعية التي تليك. السد خذل الفلاحين ولم يخدمهم، إننا نطالب فقط أن يكون سد المزينة تماماً مثل سد تل حوش، في سد تل حوش المياه موجودة ليلاً نهاراً في الشبكة وصيفاً وشتاءً، متى أراد الفلاح سقاية أرضه عليه فقط فتح السكر، إلا أن سهل البقيعة مغضوب عليه مع أنه من أجمل وأخصب سهول سورية، وخيراته ومنتجاته من أفضل الأنواع طعماً وشكلاً».

- أحد سكان البلدة قال:«حتى الأراضي التي على الجبل فوق مفروض عليها رسوم ري، ما ذنب صاحب العقار على الجبل فوق ولا يستفيد من شبكة الري حتى توضع على عقاره إشارة من الري ليمنع حتى من الترخيص إذا أراد استحصال رخصة بناء وحتى ضمن المخطط التنظيمي؟! قلنا لهم في حينها ألا يمدوا الأنابيب ضمن التنظيم، هنالك أنابيب ري ليس لها داع بين البيوت والتجمع السكني، وحتى لو كانت موضوعة على مخطط الشبكة قبل التوسع التنظيمي، فإن تنفيذها والإصرار عليها في حينه وبعد صدور مخطط التوسع كان خطأ فادحاً يدفع المواطنون ثمنه الآن، مدوها ضمن البيوت وهدموا جدراناً، ويدفّعون المواطنين رسوم ري».

- فلاح آخر قال:«الفلاح الذي يزرع التبغ يحس أنه كي يحصل على حقه بسعر جيد لمحصوله يجب أن يذل نفسه ويقبّل الأيادي، فالموظف الذي يأتي ليأخذ محصول التبغ يفرض عليك أتاوة على كل بالة /١٠٠/ ل س، هكذا وبكل وقاحة، وإلا فإنك لن تستلم ثمن محصولك، هذا بالإضافة إلى السعر البخس الذي حددته الحكومة لكيلوغرام التبغ، والذي لا يرد حتى تكاليف إنتاجه».

إلى أين نحن ذاهبون

أية حضارة هذه؟! وأية سياحة تلك التي نشجعها لتقضي على الزراعة والثروة الحيوانية وتربية المواشي؟! وأية أعباء وهموم إضافية نرميها فوق كاهل الفلاح الذي هو عماد الأمن الغذائي ومصدر رزقنا وداعم لقمة عيشنا؟! هل فعلاً هو مخطط مقصود لإكراه الفلاح على ترك كار أهله وجدوده؟ وترك موادرنا وخيراتنا في مهب العواصف والرياح؟! هل هنالك غاية لا نعرفها وراء إتباع هذه السياسات؟! لقد ضاقت بالسواد الأعظم من شعبنا سبل العيش، وبات غالبية المواطنين تعاني الأمرين في الحصول على قوت اليوم! فلا تكن القرارات والسياسات سبباً لحرمانهم هذا القوت، بل نحن في هذه المرحلة الحرجة من الزمن نحتاج لسياسات تدعم وتقوي أسس الوحدة الوطنية الداخلية، وتحفظ كرامة الوطن والمواطن.

■■

شكاوى متفرقة وسريعة

- **ساقية فريشلو معتدى عليها من الجوار.**
- **الخطوط مكسورة ولا يتم إصلاحها، مع أن التهريب كبير وواضح للعيان والمياه تصب في الريغار.**
- **هناك ظاهرة فساد حيث يتم فتح المياه فقط لري البساتين التي يدفع أصحابها رشوة لمسؤول فتح الخطوط.**
- **عدم العدالة في توزيع المياه يؤدي إلى مشاكل ومشاجرات بين الفلاحين وخلق روح الفتنة والحقد الدفين.**
- **تتم عرقلة كل معاملات المواطنين (ترسيم سيارة . رخصة بناء) لحين إحضار براءة ذمة من الري، وبالتالي تتوقف حال المواطنين ومعاملاتهم.**
- **تأخر توزيع بذار القمح في الجمعيات الفلاحية حتى ما بعد منتصف شهر كانون الأول ٢٠١٠، بينما كان المفروض أن يتم توزيعها في نهاية أيلول أو قبل منتصف تشرين الأول.**
- **تم رفع الدعم عن الجرارات الزراعية ولم يعد بالإمكان حصول الفلاح على جرار، لا بالتقسيط ولا بسعر معقول، فلا هم يمكنوننا من اقتناء جرار، ولا يسمحون لنا بتربية البغال لفلاحة الأرض.**

الاقتصاد الخفي لا يزال يظلل خارطة الاقتصاد السوري ويضللها..

ما يـزال اقتصاد الظل يظلل جـزءاً غير قليل من خارطة الاقتصاد السوري أسوة بالكثير الكثير من الاقتصادات العالمية، ولكنه في بلدنا ما يزال هناك من يعتم على الحصة الحقيقية له، وحجم الدور الذي يلعبه في الحسابات القومية والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فهو يقوم بدور المضلل، حيث يحجب حقيقة حجم الاقتصاد وتطوره.. فهل لهذا الاقتصاد من ايجابيات؟! وما هي أخطر سلبياته؟! وهل تساءل أصحاب العلاقة في القرار الاقتصادي عن الأسباب التي أدت لنشوئه؟! والتي ستمثل عقبة دائمة في وجه تنظيمه بالتأكيد؟! كلها أسئلة سيحدد على أساس إجاباتها النظرة إلى دور هذا الاقتصاد الخفي، وضرورة وجوده من عدمه!..

بالتعريف

بالتعريف، اقتصاد الظل هو الاقتصاد غير المنظم، والذي يتضمن كل الأنشطة الاقتصادية لأفراد أو شركات أو منظمات خارج مظلة الإحصاءات الرسمية، لأنها تتم خارج التشريعات التي تضعها الدولة، ولا تلتزم بمعاييرها. ولا تدخل مدخلات هذا الاقتصاد في حسابات الدخل القومي، كما أن مكونات هذا الاقتصاد لا تخضع للتكليف الضريبي أو الرسوم.

ليس بالأمر الصعب التعرف على هذا النوع من الاقتصاد، حيث إن شوارعنا مليئة به في كل زاوية وعلى كل رصيف، فبدءاً من أصحاب «البسطات»، الذين يفترشون أرصفة الشوارع دون استئذان، مروراً ببائعي العلكة والدخان، الذين يمسحون زجاج السيارات على إشارات المرور في شوارع العاصمة دمشق، وبائعي الثقافة والكتب المستعملة وعمال المواسم الزراعية في أقصى الريف السوري، وصولاً إلى التجار الكبار في منطقة الحريقة، والمعامل المنتشرة في محافظة ريف دمشق وسواها من المحافظات السورية، وأصحاب الأعمال غير الشرعية، كالمهربين مثلاً، فهم أيضاً مصنفون ضمن قائمة اقتصاد الظل أيضاً، إذاً فاقتصاد الظل تعبير مطاط، ويحمل في ثناياه الأعمال الفردية الصغيرة التي لا يتعدى قوامها شخصاً واحداً، والمشاريع الصناعية والتجارية الكبيرة التي تستوعب كل منها ما يقارب ١٠٠ عامل أحياناً، كما أنه يشمل العمل الشريف والأعمال غير الشريفة في الوقت عينه، العضلية وغير العضلية، والذين يجمعهم أنهم غير منظمين أو خارجين عن القانون بشكل أو بآخر، على الرغم من عدم عدالة تصنيفهم في الخانة نفسها.

تخمينات مخيفة

حجم هذا الاقتصاد من كتلة الاقتصاد السوري الكلية لا يزال موضع تخمينات وتقديرات لا أكثر، لأنه لا يمكن إحصاؤه أو التكهن بحجمه بشكل دقيق، فأغلب منشآتنا الصناعية غير مرخصة، وذلك ينطبق على المشاريع الزراعية في بلدنا أيضاً، وحتى الخدمية والسياحية، كما أن بعض المرخص منها هو بشكل أو بآخر يمكن تصنيفه ضمن اقتصاد الظل، فهو يمتلك ترخيصاً نظامياً إلا أن دفاتر حساباته تعاني من تهرب ضريبي كبير، وعمالته قسم منها أو كلها غير مسجلة في سجلات التأمينات الاجتماعية، إذا فهو اقتصاد ظل في جزء منه أيضاً.

٩٠٠ مليار ليرة الحجم التقديري للقطاع الاقتصادي غير المنظم في سورية، لأن التقديرات الحكومية تحدده بـ٣٥٪ من الحجم الإجمالي للاقتصاد الوطني، أي ثلث حجم الناتج المحلي حالياً، أما إذا أردنا حسابه على أساس تقديرات الاقتصاديين السوريين، فإنه يمكن القول إن كتلة هذا الاقتصاد تصل إلى ١٢٠٠ مليار ليرة سورية، وهذا يعني أن الدخل الوطني سيتضاعف إذا ما تمت عملية تنظيم هذا الاقتصاد، وكذلك سيتضاعف حجم الضرائب التي تدخل خزينة الدولة أيضاً.

فالقطاع الخاص هو عنوان اقتصاد الظل إذاً، لأنه وانطلاقاً مما قاله وزير المالية د. محمد الحسين خلال الجلسة الأولى من المنتدى السوري - الكويتي الأول للاستثمار، فإن القطاع الخاص يساهم بنحو ٧٠٪ من الدخل الوطني، بينما لا تتعدى نسبة مساهمة هذا القطاع في مجال الضرائب والرسوم ٣٠٪ بحسب آخر التقديرات، ومن هنا يتبيّن لنا حجم الفارق الكبير بين الحجم الكلي لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني وحجم مساهمته الضريبية بما لا يتجاوز الثلث تقريباً.

ويضاف إلى التدني في حجم المساهمة الضريبية، غياب تسجيل عمالة هذا القطاع في مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل، والتي تتراوح حسب المؤسسة بين ٣٠ – ٥٠٪ من عمال هذا القطاع، بينما تقدر الإحصاءات غير الرسمية حجمهم بنحو ٧٠٪، فالقطاع غير المنظم يفوت على خزينة الدولة موارد ضريبية كبيرة من أماكن مختلفة، سواءً من جانب التهرب من الضرائب المفروضة على الإرباح، فيما لو كان هذا القطاع منظماً، أو الضرائب التي كان يتوجب أن تحصل عليها مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل، لتأمين العاملين من جهة، وتوظيف هذه المبالغ في مشاريع استثمارية من جهة أخرى، إذاً فالضرائب بمجموعها قادرة – إذا ما تم تحصيلها وتنظيمها– على مضاعفة رواتب السوريين بالحد الأدنى، لا بل تحسين المستوى المعيشي لعموم السوريين أيضاً.

الحاجة ترسخ اقتصاد الظل

بالطبع لاقتصاد الظل –بمعظم مكوناته– سلبيات لا يمكن إنكارها، كالتهرب الضريبي، وغياب التأمين على العاملين، ولكن لا بد من التساؤل في المقابل عن الايجابيات التي يحققها هذا القطاع الخفي، وهل نحن بحاجة إلى هذا النوع من الاقتصاد؟! وإذا لم يكن موجوداً فما هو البديل المقترح حكومياً؟! ولا تنفي هذه الحاجة في الوقت عينه ضرورة تنظيمه مستقبلاً بالتأكيد، فاقتصاد الظل يساهم في تقليص نسب البطالة عبر توفير فرص العمل، خصوصاً وأن الإحصاءات تشير إلى أن هناك نحو ٣ مليون سوري يعملون في هذا القطاع اليوم من أصل ٥,٥ مليون شخص، وهذا يعني أن القضاء على اقتصاد الظل يعني إلغاء ٣ مليون فرصة عمل لما يقارب مليون أسرة سورية، أي ما يقارب خمس الأسر السورية بالحد الأدنى، فالاقتصاد غير الرسمي يعتبر المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذا معترف به، ومن جهة أخرى، فإن الدخل الذي يقدمه القطاع غير المنظم يرفع من دخل الأسر الفقيرة ذات الدخل المتدني، وبالتالي فإنه يزيد إمكانية وسوية إنفاق هذه الأسر، ويساهم وبالتالي في تحسين مستوى معيشة هذه الأسرة.

فالحاجة لتحسين مستوى المعيشة هي التي تدفع باتجاه ترسيخ اقتصاد الظل والحفاظ عليه موضوعياً، وإنهاؤه دون حلول بديلة عادلة تعني حرمان هذا الكم الكبير من الأسر من مصدر أساسي وضروري للدخل غير قادرين على الاستغناء عنه، أو استبداله ببديل غير متوفر أساساً!..

لسنا الوحيدين

اقتصاد الظل لا يقتصر على سورية فقط، حتى وإن كان حجمه لدينا الأكبر تقريباً بين الاقتصادات العالمية، حيث يقدر الخبراء حجم هذا الاقتصاد في دول منطقة اليورو بنحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن هناك نحو ٢٦٠ مليار يورو خفية في هذا الاقتصاد غير خاضعة للضرائب أو التشريعات والقوانين، أما بالنسبة لسويسرا، فان قيمة اقتصاد الظل تصل إلى ١٣٠ مليار فرنك سويسري تقريباً، أي أنها تستأثر بنحو ٩,٦ ٪ من الناتج الإجمالي المحلي لها.

وبالانتقال إلى حجم هذا القطاع في الدول العربية، نجد أنه يشكل نحو ٤٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، بقيمة تقديرية تصل إلى نحو ٧٥ مليار دولار، بينما يستوعب هذا القطاع نحو ٦٠٪ من اليد العاملة المصرية، أي أن حال قطاعنا غير المنظم شبيه إلى حد ما بواقع الاقتصاد ذاته في مصر، فالاقتصاد غير المنظم في الدول النامية أكبر منه بالدول المتقدمة قياساً بنسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا تبعاته في تخفيض الحصيلة الضريبية، وتشوه المعلومات حول معدلات البطالة وحقيقة النمو الاقتصادي الحاصل.

التنظيم وارد..

الاكتفاء بالإحصاءات الدورية التي تقوم بها بعض الجهات الحكومية على أمل بناء الثقة مع أصحاب المنشآت المصنفة في اقتصاد الظل أمر ضروري، ولكنه غير كاف، لأن الإحصاء وحده لن يؤدي إلى إيجاد الحلول الضرورية لتنظيم هذا القطاع الاقتصادي، ولن يمكن هذا الأسلوب من إدخال هذا الاقتصاد في الاقتصاد الحقيقي أيضاً، كما أن المطاردة اليومية التي تقوم بها البلديات ودورياتها، وبعض الجهات الإدارية في المحافظات السورية لقمع هذا النشاطات غير القانونية لن تكون كافية أيضاً، ولن تجدي نفعاً، وهذا ليس من باب اليأس أو القبول بالأمر الواقع، ولا من باب القول بعدم ضرورة تنظيم هذا النوع من الاقتصاد، لا بل إن الحاجة هي التي ترسخ – في أغلب الأحيان – هذا الاقتصاد، فإنهاء وجوده أمر شبه مستحيل في ظل الظروف والسياسات المتبعة، لكن تنظيمه وارد وممكن بالتأكيد، ولكن بشروط، أولها أن يتم ذلك التنظيم على مراحل بما يراعي الأسباب التي أدت لنشأته، وضمن شروط تساهم وتدفع إلى تنظيمه لا إلى زيادة تعتيمه وإخفائه.

hassan@kassioun.org ■

الرفع التدريجي لأسعار حوامل الطاقة.. كارثة يجب ألا تقع!

قدمت المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية دراسة مفصلة إلى وزارة الصناعة، تقترح فيها تأجيل البت بموضوع رفع أسعار حوامل الطاقة نظراً للانعكاسات الخطيرة لذلك على الصناعة والزراعة والاقتصاد الوطني بشكل عام.

فقد بينت الدراسة بالأرقام أثر الرفع التدريجي لأسعار حوامل الطاقة خلال الخطة الخمسية القادمة على تكاليف وأسعار المواد التي تنتجها المؤسسة، فأشارت إلى خطورة رفع سعر طن الفيول من ٨٥٠٠ ليرة للطن عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٠٠٠ ليرة عام ٢٠١٥، حيث إن المشروع المقترح لرفع أسعار حوامل الطاقة الأخرى كالمازوت والغاز أيضاً، سيؤدي إذا ما تحقق إلى رفع قيمة الكيلوغرام من البودرة في صناعة المنظفات من ٥٠ ليرة عام ٢٠١٠ إلى ٥٦,٠٧ ليرة عام ٢٠١٥، كما سيرتفع سعر طن أسمدة كالنترو من ١٠٥٤٢ ليرة عام ٢٠١٠ إلى ١١٤١٦ ليرة في العام ٢٠١٥، أما أسمدة اليوريا فسترتفع أسعارها من ١٢٠٨٧ ليرة للطن عام ٢٠١٠ إلى ٢٩٨٨٤ ليرة في العام ٢٠١٥، وبالنسبة للسماد الفوسفاتي فسيرتفع سعر الطن من ١٩٣٥٨ ليرة عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٢٥٠ ليرة بالعام ٢٠١٥ ... وهكذا دواليك... فكيف تجرأ من قدم اقتراح رفع أسعار حوامل الطاقة على ذلك؟ وإلى أين أراد أن يأخذ البلاد؟؟.

■■

غلاء السكر.. أسئلة مُرّة في واقع مر

ستيركوه ميقري

(بيقولو الحلو ما يكملش) هي مطلع أغنية، ولكن الحلاوة غابت عن حياة الشعب السوري، وهاهو يعاني الأمرين حتى يستطيع تأمين كغ من السكر، وبات يشرب الشاي دون سكر على طريقة القهوة العربية المرة..

ترى لماذا تصر حكومتنا الغراء على التهاون في حقنا بشرب الشاي بالسكر وسورية من الدول المنتجة له ولديها عدة معامل تنتجه من الشوندر المزروع في أراضيها وبعضه من السكر الخام المستورد وبكميات وافرة؟.

حسب جريدة الوطن السورية (تاريخ ٢٠١٠/١٠/٥) حول بدء إنتاج شركة مصانع الشرق الأوسط فإن (سورية تستهلك سنوياً نحو ٨٠٠ ألف طن من السكر ويبلغ معدل استهلاك السوري من السكر ٤٠ كيلو سنوياً، وبإقامة مصنعين كبيرين للسكر أحدهما شركة مصانع الشرق الأوسط تكون سورية قد دخلت مرحلة الإشباع وانتقلت من الاستيراد إلى التصدير).. لذلك فالسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: لماذا نعاني نقصاً حاداً في عرض مادة السكر في الأسواق، رغم أننا أصبحنا من مصدري السكر كما تقول جريدة الوطن؟.

يعتبر الشوندر السكري، وهو المصدر الوحيد لصناعة السكر عندنا لعدم وجود مصدر آخر له كقصب السكر، ثالث المحاصيل الإستراتيجية الهامة بعد القمح والقطن في سورية، ويزرع منه سنوياً حوالي ٣٠٠٠٠ هكتار تنتج وسطياً حوالي ١,٢٥ مليون طن من الشوندر الخام ينتج منها حوالي ١٠٠ ألف طن من السكر، وهذه الكمية تؤمن ما نسبته بين ١٥٪ الى ٢٠٪ من الاحتياج المحلي لكن زراعته تعاني من صعوبات جمة أهمها عدم إضافة الفلاح للسماد العضوي المتخمر لمحصول الشوندر السكري، وهذه المشكلة تتركز بنسبة ثماني وأربعين بالمئة من الأراضي الزراعية على مستوى القطر، وعدم استخدام الفلاح للآليات الزراعية الحديثة بنسبة ثماني وخمسين بالمئة، وعدم إضافة الأسمدة الكيميائية وفق تحليل التربة بنسبة خمس وسبعين بالمئة، وعدم إضافة سماد «البورون» وفق تحاليل التربة للشوندر السكري بنسبة ثماني وستين بالمئة، وإن قلة عمليات التسميد التي يقوم بها الفلاحون نظراً لارتفاع أسعار السماد والتي تتحمل مسؤولية ارتفاعه الحكومة بشكل حصري إضافة إلى قلة عمليات تحليل الترب الزراعية قبل زراعة محصول الشوندر.

أضف إلى ذلك وجود ضعف في التسويق والتوريد , مثلا فإن مزارعي إدلب يضطرون إلى شحن محصولهم إلى محافظتي دير الزور والرقة، مع العلم أنه يوجد معمل لصناعة السكر في منطقة مسكنة، إضافة إلى وجود مختبر وحيد لتحليل الترب الزراعية في إدلب، والذي لا يفي باحتياجات التحليل التي يقوم بها المزارعون لحقولهم، وأخيرا هنالك ضعف في التركيز على العوامل المتعلقة بدرجة الحلاوة والاستفادة منها للحصول على درجات حلاوة أعلى ومواصفات فنية أفضل للشوندر المنتج، فإن درجة ارتفاع الحلاوة في الشوندر في سورية متدنية عموما للأسباب المذكورة أعلاه فهي تتراوح بين ١٠٪ الى١٣٪ في حين يجب أن لا تقل عن ١٧٪ إلى ١٨٪ , ولكن حتى لو استطاع فلاحونا من إنتاج شوندر ذي حلاوة مرتفعة فإن البيروقراطية والفساد كفيل بتخفيضها فزمن عملية شحن الشوندر التي لا تتعدى الساعة تجبر الفلاح على الانتظار ما بين ٣-٥ أيام للوقوف عند باب المعمل لتسليم شحنته وهي أمور إدارية يمكن ببساطة تخفيفها ورفعها عن كاهل المزارعين المساكين.

ولنسأل مجدداً المسؤولين الاقتصاديين المحنكين الاجتماعيين: لماذا تم إيقاف معملين أساسيين لإنتاج السكر دفعة واحدة من أجل الصيانة والتحديث؟ أما كان بالإمكان إبقاء أحدهما ينتج ريثما يتم تحديث الآخر؟

وإذا كانت الحكومة على دراية بواقع الاقتصاد السوري وما يعانيه الشعب من غلاء فاحش، فلماذا لم تبادر إلى تعويض النقص بالاستيراد، وهي تعلم، بل وتبرر النقص الحاصل بزيادة الطلب على السكر، خصوصاً خلال أعياد الميلاد ورأس السنة؟

لابد من الإشارة إلى أن استيراد السكر لسورية محتكر من جانب بعض التجار الذين لا يسمحون لأحد بالدخول إلى سوق السكر إطلاقاً، وهؤلاء الحيتان الكبار مازالوا بالتواطؤ مع بعض المتنفذين قادرين على منع أي مستورد لهذه المادة من دخول المنافسة، وبسبب غلاء السكر في البورصات العالمية يتمكنون من التلاعب بعرض المادة لجني أكبر ربح ممكن لهم ولو على حساب الشعب الذي ماانفك يتمرمر في معيشته ومسكنه وملبسه وشرابه وصحته.

حسناً الشعب غير قادر على الحصول على السكر التمويني بسبب سياسة فريقنا الاقتصادي الذي يقتر ويقنن المواد المدعومة (لغاية في نفس يعقوب) ربما لإلغاء هذا الدعم نهائياً، ولكن أن يشتري السكر بأسعار تفوق الأسعار العالمية بكثير فهذا لا يسمى إلا نهباً مبرمجاً وسافراً لقوت شعبنا الذي لم يعد يستطيع التحمل أكثر من هذا الوضع الراهن، وإن إعادة الحلاوة لحياة السوريين لن تبدأ حتماً بتوفير السكر في الأسواق، ولكن على الأقل ستخفف من مرارة هذا العيش المر الذي لا يستحقه شعبنا الصابر المكافح حفاظاً على كرامته التي تهدر يومياً من جانب التجار.. ومن جانب السياسات المحابية لأطماعهم والداعمة لثرواتهم وطموحاتهم الكبيرة.. جداً.

■■

المفكر المصري د. رفيق حبيب(*):

هناك من يريد إظهار مصر دولة بشعبين لفرض الوصاية عليها

موجز لحوار مطول أجراه الإعلامي إميل أمين لمصلحة مركز الجزيرة للدراسات، وقد تم نشره بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٤.

• تعمل جماعات الضغط الصهيوني في المنطقة العربية والإسلامية لدعم حركات الانفصال أو الغضبات الداخلية أو الاحتجاجات لدى الأقليات العددية.. كما في مصر ولبنان والعراق..

• حيثما وجد الاحتلال سواء أكان إسرائيلياً أو أمريكياً.. أو حين تكون هناك تدخلات خارجية سياسية أو عسكرية، ينقرض الحضور المسيحي العربي!.

الأزمة.. والجذر الاجتماعي - الاقتصادي

• كيف تقرأ حال العلاقة الراهنة بين الأقباط والمسلمين في مصر، وإلى أين تمضي؟

تمضي إلى مرحلة أزمة أكثر عمقاً.. فالأزمة بدأت منذ السنوات الأخيرة للقرن الماضي عبر حادثتي الكشح الأولى والثانية، وهي مستمرة في منحى تصاعدي ديني وطائفي.. حجم العنف مرتفع، حجم تلاحق الأحداث سريع، إذاً نحن نمضي إلى لحظة الذروة في هذه الأزمة.

• إلامَ تعزو هذا الاحتقان الخطير في الأعوام الأخيرة؟

في واقع الأمر هناك عدة أسباب، منها ضعف تمثيل الدولة للانتماء العام، فمنذ سبعينيات القرن الماضي هناك أزمة مجتمعية طرحت نفسها بعد هزيمة عام ١٩٦٧، وبات المجتمع المصري يعيد بناء نفسه على أسس هويات دينية دون أن تعبر الدولة عن هوية واحدة جامعة مانعة داخل إطارها الأوسع، هناك كذلك أزمات اجتماعية واقتصادية أدت إلى زيادة التعصب والاحتقان، هذه العوامل مجتمعة شكلت أزمة مجتمعية شاملة أثرت على قيم الإنسان المصري وهويته، ولذا ظهرت درجة عالية من التعصب.

• لكن، ألا ترون أن مصادمات الجيزة الأخيرة بين بعض الأقباط وبين الأمن مشهد نوعي غير مسبوق يتمثل في اللجوء للعنف؟

هي لحظة جديدة في مسالة النزاع الديني بلا شك، ويمكن القول إن الخروج بالتظاهرات والاعتراضات منذ حادثة الكشح ينمو تدريجياً.. إذ انكسر حاجز الخوف لدى فئات كثيرة في الشارع المصري مما شجع الأقباط على الدخول في مواجهات مباشرة مع النظام.

• هل تخشى من أن يكون هذا النموذج مرشحاً للتصاعد عند أقرب مواجهة فكرية تالية؟

أتصور أنه مرشح للتصاعد والتكرار عند أية أزمة تحدث لافتقاد إستراتيجية حقيقية ناجعة لمواجهة مثل تلك المشكلات منذ سبعينيات القرن العشرين، أي منذ أربعة عقود، ولابد من إجماع العقلاء والحكماء في مصر على إيجاد مثل هذه الإستراتيجية.

• هل قضية تلكؤ الحكومات المتعاقبة في إصدار قانون بناء دور العبادة الموحد هو المنطلق الرئيس لهذه الصدامات أم أن هناك جذورا أكثر عمقا للأزمة؟

مواقف الأقباط الأخيرة لا يمكن أن نعزوها فقط إلى تأخر صدور قانون العبادة الموحد، بل يجب أن نعزوها إلى عدة أشياء في وقت واحد منها على سبيل المثال: القول إن الجماعة القبطية أصبحت جماعة نشطة في إطار طائفي سياسي داخل إطار الكنيسة وأن لديها رؤى ومشروعاً، لأنها عندما خرجت في حادثة وفاء قسطنطين لم يكن معها الحق أن تخرج لأنها خرجت ضد حرية الاعتقاد، وهذا يعني أن تلك الجماعة تخرج أحياناً في شكل رد فعل، وأحياناً في شكل فعل، وبالتالي لا يمكن أن نعزو الأمر لإشكالية بناء دور العبادة فقط.

أما مسالة تلكؤ الدولة فهي حقيقة لأن هناك إجراءات لبناء الكنائس غير واضحة، غير عادلة، لا تؤدي إلى تحديد مساحة الحق أين هو، ولا تؤدي بأي شخص لأن يعرف أين حقه لكي يأخذه.

الإجراءات المعقدة تؤذي مشاعر المسيحيين لأنها تمس حقهم في بناء دور العبادة، وأنا أرى أن الدولة تتلكأ في إصدار قانون البناء الموحد لدور العبادة لأنها في ظني تعتقد أن تصاريح بناء الكنائس هي أداتها للسيطرة على الكنيسة، هذا أولاً، وثانياً إذا كان هناك قانون محدد وعادل وواضح لبناء الكنائس يحدد متى يمكن ومتى لا يمكن سوف تفقد ورقة مهمة للسيطرة على الكنيسة والضغط عليها.

أيضاً الدولة أحياناً كثيرة تتجنب فتح ملفات كثيرة لا تعرف كيف تديرها على المستوى الاجتماعي، مثلاً تجنبت الدولة فتح قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين لعقود طويلة، وأنا أظن أن الدولة ستتلكأ أكثر في مسألة بناء الكنائس، وهذا سيظل أحد أهم الأسباب الرئيسية للتصادمات الطائفية كما كان منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن.

جدل الهوية

• هناك جدل جرى في مصر بين بعض الرموز المسيحية والإسلامية حول هوية مصر: من هو صاحب البلد الأصيل ومن الضيف هل تعتقد أن مثل هذا الجدل العقيم ساعد في إشعال المواجهات؟

جوهر التصريحات التي صدرت عن الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية المصرية عن أن الأقباط هم أصحاب مصر الأصلاء وأن المسلمين ضيوف، تعبر عن رؤية ذات بعد قومي سياسي وتتناول الحديث عن مصر المصرية الخالصة التي ليست لها أية روابط بهوية العالم العربي أو الإسلامي.. هذه الرؤية ظهرت عدة مرات من ممثلي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في عدة محاضرات سابقة كما في محاضرة الأنبا توماس في الولايات المتحدة الأمريكية.. هي رؤية سياسية قومية بدأت تنتشر لدى الجماعة القبطية وليست جديدة، بل الجديد هو التصريحات التي أظهرتها.

وتصوري أن طرح الحديث عن هوية مصر يجب أن يكون قضية مفتوحة للحوار، فحدوث الحوار، حتى ولو كانت له آثار سلبية، ليس خطراً، لأن بقاء رؤية معينة لدى الأقباط عن هويتهم ورؤية للمسلمين عن هويتهم؛ وبقاء الرؤيتين معناه أننا تحولنا إلى شعبين ولم نعد شعباً واحداً، وهذه هي الخطورة الشديدة؛ ولذا علينا أن نناقش هذه القضية بموضوعية.

• ما الذي جرى للتعايش الإسلامي المسيحي المشترك عبر أربعة عشر قرناً في مصر؟

عبر أربعة عشر قرناً كان هناك تعايش إسلامي مسيحي، نعم حدثت نزاعات دينية بين المسلمين والمسيحيين في بعض الفترات المتفرقة، لكن لم يحدث أن استمرت أربعة عقود كما الحال مؤخراً، كانت تستمر أسابيع أو أشهراً كأقصى تقدير ثم تنتهي..

كان النزاع الديني وقتها يرجع إلى أزمات العصر، مثل المجاعات أو استغلال الحكام الطغاة لمناصبهم، ولهذا لم يكن النزاع يتمحور حول القيم والهوية، الآن التنازع حول الهوية الدينية. ولعل ما عمق الأزمة أنه في الماضي كان المجتمع قوياً برجاله ومؤسساته وتكويناته الاجتماعية وقياداته المجتمعية القادرة على حل أي أزمة؛ لكن هذا النموذج ضعف لمصلحة سيطرة الدولة، وبالتالي لم تعد هذه الرموز حاضرة مما أضعف كيان المجتمع المصري وسهل ظهور تلك النزاعات.

• قبل عدة عقود لم تكن الكنيسة إلا موضعاً للعبادة ما الذي تغير على صعيد هذا الدور؟

لأول مرة في التاريخ المصري يتغير الدور الأصلي المنوط بالكنيسة القبطية، وبدا وكأنها تطرح نفسها ممثلاً سياسياً، وتظهر الكنيسة بهذا الشكل في العمل السياسي لتكون ضمن القوى المؤيدة مباشرة للحزب الحاكم.. وبالتالي نحن أمام متغيرات جديدة جعلت أزمة المجتمع مختلفة وخطيرة في الوقت نفسه.

خطر البلقنة..

• البعض يحذر من أن مصر تمضي في طريق سيناريو اللبننة أو العرقنة أو البلقنة هل ذلك ممكن فعلاً؟

الأزمات الطائفية الأخيرة تضع مصر في مواجهة سيناريو لمشروع لبننة لمصر، وإن كان مغايراً لما جرى في لبنان، يضعها أمام مشروع لا يتعلق بالتقسيم الطائفي كما هناك لأنه لا توجد طوائف في مصر ولا توجد فكرة تقسيم مصر جغرافياً لأن الأقباط منتشرون من الإسكندرية إلى أسوان، ولا يوجد مشروع لإقامة ما يسمى بالدولة القبطية هذا غير صحيح.. لكن ما يحدث هو تحول مصر إلى دولة لشعبين، وهذا بداية الطريق لأن تصبح تحت الحماية الدولية، وتتحول في النهاية إلى دولة تفرض عليها وصاية دولية لحماية شعب من تغول شعب آخر عليها، وهذا هو الوارد والممكن في المشروع القبطي.

• يرى البعض أن فوران حالة الإسلاموفوبيا في الغرب والدعوة لمطاردة المسلمين بوصفهم إرهابيين، والدعوات لحرق القرآن وما إليها، أحدثت ردود فعل طبيعية في الدول العربية والإسلامية إلى أي حد يصدق هذا التحليل؟

هذا صحيح إلى درجة كبيرة، ولاسيما أن الهجوم على الإسلام والمسلمين تعاظم مؤخرا وتمثل في مظاهر كثيرة مثل منع بناء المآذن ثم منع النقاب والدعوة لإحراق القران.. وفي هذا السياق كان طبيعيا أن يشعر عموم المسلمين بأن هناك حرب على الإسلام، وهناك عشرات من الدلائل تشير إلى وجود حرب على الإسلام، ولهذا كان من الطبيعي أن يسأل رجل الشارع المسلم العادي أين موقع الأقباط من هذه الحرب؟ فإذا وجدوا أن الأقباط يستظلون بالحماية الدولية، ويرحبون بالتدخل في الشأن الديني كما رحبت الكنائس بتقرير الحريات الدينية، إذاً على عامة المسلمين أن يدركوا أن هناك علاقة ما بين الطرفين، وبهذا يتم التوصل إلى خلاصة أن الأقباط هم جزء من الحرب على الإسلام وجزء من الإسلاموفوبيا.

أعتقد أننا أمام مشكلة ينبغي ردها للتاريخ: الغربي دائماً يريد أن يهيمن على المنطقة العربية والإسلامية في لحظات قوته، فعل ذلك منذ زمن الإسكندر الأكبر والإمبراطورية اليونانية، مروراً بالإمبراطورية الرومانية، وصولاً إلى جورج بوش الثاني.. هذه الهيمنة لم تكن بدافع صليبي مسيحي، إذا استثنينا فترات الحروب الصليبية بالتأكيد، هي نزعة قومية غربية، الرجل الأبيض الغربي المتفوق يرى أن من حقه أن يقود العالم لأنه الأفضل والأكثر تحضراً ويجب عليه أن يهيمن كذلك على حدوده الجنوبية أي حدود أوربا الجنوبية في العالم القديم لأن تلك الدول ببساطة، يمكن أن تكسر هيمنته أو تنافسه أو تكون بديلاً عنه على المستوى الدولي والعالمي..

والحقيقة أن الاستعمار الغربي منذ الحملة الفرنسية على مصر حتى غزو العراق، يريد أن يجعل من المنطقة فناءه الخلفي. وهنا نلفت النظر إلى أمر مهم يلتبس على البعض وهو أن رؤية الغرب للعالم العربي والإسلامي لم تختلف بعد ١١/ أيلول عما سبق، ذلك أنه إذا عدنا لكل ما هو مكتوب ومقروء من التراث السياسي والثقافي والفني الغربي لعدة عقود، فإننا نجد هوليوود تشوه دائماً صورة العرب والمسلمين منذ السبعينيات..

ويقال إن صورة العرب والمسلمين في الغرب لم تتغير إلا بزيارة السادات للقدس، أي أنه عندما سلمت المنطقة الراية لأمريكا وإسرائيل تحسنت صورتها، الغرب يريد من هذه المنطقة أن تكون تابعة له.

في هذا السياق يصبح الغضب العربي والإسلامي والعنف الممارس هو ردة فعل طبيعية وهذا ليس تبرير أو إعطاء شرعية أو مشروعية له، لكنه تنفيس طبيعي في ظل غرب قابض بيد من حديد على الأنظمة العربية والإسلامية في هذه المنطقة..

فشل النُخَب

• لك مكان قيادي في الهيئة القبطية الإنجيلية، وهي من أهم الهيئات التي تعنى بشؤون الحوار بين المسلمين والمسيحيين في مصر. لماذا لا نرى مردوداً حقيقياً لتلك الحوارات؟

حوار الأديان يتم بين نخب، وكثيراً ما يضل طريقه ويتكلم عن المسيحية والإسلام، وهو عندما يتناول العقائد لا يقرب بين الأديان. وأنا أتساءل هل هذا الحوار نتاج حالة مجتمعية؟ ليس كذلك. هل من يشاركون فيه من ممثلي التيارات الشعبية الجارفة والكاسحة والمؤثرة في الشارع المصري؟ هذا ليس حقيقياً. هل الذين يشاركون في تلك الحوارات من رجال دين إسلامي أو مسيحي يعودون لجمهورهم بمنتج يوزع بينهم لتغير العقليات التصادمية إلى تصالحية؟ هذا لا يحدث. إذاً هذه عملية نخبوية، ولهذا لا نتاج حقيقياً لها على أرض الواقع.

• هل الخطاب الديني في حاجة ماسة إلى تطويره إن لم يكن تغييره على الصعيدين المسيحي والإسلامي في مصر؟

حتى الأزمات الطائفية التي حدثت في بدايات القرن العشرين بعد سقوط الخلافة وظهور الدولة العلمانية ظل المجتمع المصري لديه تجمعات وقيادات وزعامات قوية، عندما حدثت أزمة ١٩١١ الطائفية بين الأقباط والمسلمين لم تستغرق شهوراً أو سنة، بسبب وجود قيادات مجتمعية فاعلة لها جماهير وشعبية توافقت وشعرت بالخطر وبضرورة إنهاء تلك الأزمة بأسرع ما يمكن.

هذا تغير لأن الدولة المصرية دمرت كل زعاماته وكياناته فلم يعد له رجال ومرجعيات، وبالتالي عندما تحدث الأزمة من يديرها؟

وعليه أقول إنه إذا تحرر المجتمع المصري وأعاد بناء نفسه وأصبح له رجاله ومرجعياته سوف تحل كل هذه القضايا في شهور قليلة.

سياسات التفتيت

• ما الذي حدث بعد سيادة حالة غياب الانتماء العام للدولة العربية بمفهومهما الحديث؟

رمزية الانتماء العام أننا جميعا ننتمي لدولة واحدة، وإذا كانت الدولة لا تنتمي إلينا فنحن بدورنا لن ننتمي إليها، وهنا يبحث كل منا عن مشروع آخر ينتمي له ويوليه اهتمامه على المستوى الاجتماعي.. ولهذا ظهرت الحركات الإسلامية لتعبر عن الجماعة المسلمة، والجماعة المسيحية ذهبت إلى الكنيسة.. وكذلك حال المجتمعات العربية التي راحت تعاني من الهويات الفرعية بعيداً عن أي حد أدنى لمستوى انتماء عام..

حدث بالفعل، في سبعينات القرن الماضي أثناء المواجهات بين شنودة والسادات، أن ثبت لدى بعض الجهات الداخلية والخارجية أن هناك نوعاً من التواصل الذي يتم بين مؤسسات المجتمع المدني الذي يعمل في الداخل والخارج وبين مؤسسات يهودية أو صهيونية لها اهتمامات سلبية بملف الأقباط وتحاول هذه التعاطي إما مباشرة أو من خلال دفع مؤسسات وسيطة للدفاع عن الأقباط، وثبت لدى الدولة والكنيسة ذلك.

والثابت كذلك أن الكثير من المظاهرات الاحتجاجية القبطية في الخارج مؤخراً تجد دعماً من منظمات صهيونية، وهذا تناولته صحف غربية ولا نتجنى على أحد، وحدث شكل من أشكال التضامن بين منظمات قبطية وأخرى صهيونية.

وتصوري أن جماعات الضغط الصهيوني عادة تعمل في المنطقة العربية والإسلامية لدعم حركات الانفصال أو الغضبات الداخلية أو الاحتجاجات لدى الأقليات العددية في مصر ولبنان والعراق.. لكن، يجب أن نقول: إذا لم تكن هناك أزمة مجتمعية، وإذا كانت وحدة الجماعة الوطنية في أحسن صورها، ما استطاعت أي جماعة خارجية أو قوى مغرضة التدخل.. اليد الخارجية، أمريكية كانت أو صهيونية، عندما تتدخل في العراق مثلاً بين السنة والشيعة، أو بين العرب والأكراد، تتدخل في حالة وجود أزمة مجتمعية قائمة، وهي بذلك تستغل الموجود وتحاول منع وعرقلة حله.

الأعداء الحقيقيون لمسيحيي المنطقة

• في ظنك هل التقارير الأمريكية الأخيرة الخاصة بالحريات الدينية ساهمت في تأجيج نار الخلافات بين الأقباط والمسلمين في مصر؟

تعلمنا من التاريخ أنه عندما تتدخل يد خارجية لدعم أو مناصرة المسيحيين في مصر فإن العلاقة بين المسيحيين والمسلمين تتأزم؛ وقد جرى العرف أن غالبية الأقباط يرصون صفوفهم لرفض أي تدخل خارجي، وكان هذا هو الحائل دون تعميق حالة النزاع الديني في مصر. لكن منذ السبعينيات أصبح من الواضح أن الجماعة المسيحية تستظل بالدعم الدولي وتعتبره مفيداً لها، وأصبح عامة المسلمين يرون أن المسيحيين هم المستفيدون من التدخل الخارجي. يحدث هذا في الوقت الذي تناصر فيه الولايات المتحدة إسرائيل، وتحتل العراق وأفغانستان. إذاً التدخل لمصلحة الأقباط يأتي من طرف عدو للمسلمين أو شبه عدو في أفضل حال، وبالتالي عندما ينافح هذا العدو ويدافع عن المسيحيين فهو يعمق المشكلة بشكل أكبر. وإجمالاً أستطيع القول إن هذا التدخل الغربي شجع الأقباط على الحركة في مستوى طائفي سياسي في مواجهة الدولة، شجع الكنيسة أن تتعامل مع الدولة ليس بندية كاملة، ولكن بخلفية تعرف من خلالها أنها محمية بدرجة أو بأخرى؛ وبالتالي شجعها أن تحتج في وجه الدولة عدة مرات. في الوقت نفسه أدى إلى أن عامة المسلمين أصبحوا يعتقدون أن الأقباط جزء من الهيمنة الغربية، وبالتالي جزء من التحالف المعادي للمرجعية العربية والإسلامية والمعادي للإسلام أيضاً.. والخلاصة أن كل تقارير الحريات الدينية أدت إلى الإضرار بوضع الأقباط في مصر، ولم تفدهم بأي درجة من الدرجات. والملاحظ أنه حيثما وجد الاحتلال سواء أكان إسرائيلياً أو أمريكياً أو حتى التدخلات الأجنبية الخارجية سياسية أو عسكرية، ينقرض الحضور المسيحي العربي!.

ففي ظل الاحتلال الإسرائيلي يتآكل المسيحيون الفلسطينيون، وفي ظل الاحتلال الأمريكي للعراق ينقرض ويهجر المسيحيون الكلدان والأشوريون والسريان، وفي ظل التدخلات الخارجية الأمريكية في لبنان يتناقص عدد المسيحيين هناك من ٦٠٪ إلى ٣٠٪ تقريباً. الوضع في مصر مختلف بسبب العدد الكبير لكنه يتناقص بدوره، وفي هذا خطر على التركيبة المصرية.

❖ ابن رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر. حاصل على دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. وهو باحث متخصص في الشخصية المصرية والحضارة العربية والإسلامية.

■■

عن الجريمة ضد كنيسة الاسكندرية

إبراهيم البدراوي - القاهرة

جريمة التفجير التي أودت بحياة عدد كبير من المسيحيين، وإصابات لعدد آخر، ليلة عيد رأس السنة الجديدة بكنيسة القديسين بالإسكندرية هي حدث غاية في الخطورة سواء من حيث المستهدفون، أو التوقيت، أو التداعيات.

عقب الجريمة مباشرة كانت ردود الفعل الحكومية باهتة، وتوحي بأن المآل هو قيد القضية ضد مجهول! بفعل حدة الاحتجاجات واتساعها من المسلمين والمسيحيين على السواء، شاهدنا على شاشات التلفزيون (المصري أساساً) أكثرية ساحقة من الجهلاء أو المغرضين الذين تم تقديمهم كخبراء استراتيجيين وأمنيين زادوا الطين بلة. بينما لم تعط فرصة لخبراء حقيقيين لكشف الستار عن الكامن وراء الجريمة. وهذا ما يؤدي خدمة للمستفيدين من هذه الجريمة من جهة، وصرف نظر الشعب المصري بعيداً عن كارثة الانتخابات، وكذا عما يدور في الاقليم من جهة أخرى. وبالتزامن مع هذه الهلوسات انطلقت أعداد من السياسيين الحكوميين للقاء رجال الكنيسة للمواساة والعناق (المنافق). وكلها أفعال لا تؤدي إلى أية حلول، ولكن في أفضل الأحوال يمكن أن تهدئ قليلا من الاحتقان لفترة محدودة.

❖❖

في مصر، خاصة في ظروف الأحداث المأساوية الكبرى، كثيراً ما تروج أفكار تتخذ وجهة من اثنتين. الأولى أن الحدث من صنع عدو داخلي، والأخرى أنه من صنع عدو خارجي. وكلتا الوجهتين خاطئ وزائف. فالعدو داخلي وخارجي في آن. جناحاه تابع داخلي ومتبوع خارجي. ولذلك فإن تجاهل أي من الطرفين يقود إلى أخطاء فادحة. ففي مصر وما يماثل ظروفها من بلدان، يتمثل العدو الداخلي في الطبقة الحاكمة وسلطتها السياسية، أما العدو الخارجي فهم السادة الامبرياليون وعلى رأسهم الأمريكيون والحركة الصهيونية وكيان عصاباتها المحتلة لفلسطين، وذلك بحكم المصالح المشتركة والحماية المتبادلة لهذه المصالح، من وضعية التابع والمتبوع ذاتها، أي العبد والسيد. وكلا الطرفين يوجه نيرانه إلى الغالبية الساحقة من جماهير الكادحين مسلمين ومسيحيين ويمتص دماءهم.

استهدف انقلاب السادات عام ١٩٧١ تدمير مشروع التحرر الوطني والانجازات التقدمية. هيأ لذلك كما هو معروف بصنع وإطلاق قوى إرهاب إسلامي في مواجهة الشيوعيين والناصريين، ثم– وبحكم التطور– تم توجيه هذه القوى إلى العداء للمسيحيين. كان ذلك مقدمة لتمرير مشروعه الكامل للردة إلى سيادة الرأسمالية التابعة في مصر وما صاحبها من سياسات اجتماعية وصولاً إلى الصلح مع العدو.

بالتلازم مع ذلك أطلق السادات على نفسه صفة «الرئيس المؤمن» ثم الترويج لطرح نفسه «خليفة للمسلمين» وإعلانه بأنه «رئيس مسلم لدولة مسلمة يعيش فيها مسيحيون». وتصاحب ذلك بتحويل الخطاب الديني الإسلامي من خطاب تعبئة وطنية وعدل اجتماعي إلى وجهة معاكسة بالاستعانة بمشايخ مصريين استدعاهم من السعودية حيث كانوا يقيمون. ونتيجة لذلك تم اختراع عدو داخلي بديل عن الطبقة الرأسمالية التابعة التي نمت، وللعدو الخارجي الصهيو– امبريالي. لكن الأمور أفلتت متجاوزة الخط المرسوم فتم اغتيال السادات. بعدها لم يتعدل الخط المرسوم، إذ استمر المسار نفسه وتعمق في عهد مبارك، حيث تعمقت السياسات الاقتصادية– الاجتماعية المعادية لمصالح جماهير الكادحين وتعمقت التبعية. وفي ظل كل ذلك تفاقم التعصب والانغلاق، ونمت نزعات التكفير لأبعد حد لدرجة أن أحد المشايخ الذين يقودون تيار التكفير في المجتمع لديه طاقم كبير من المحامين لإقامة الدعاوى بتكفير المسلمين خاصة من المثقفين. وساعد على ذلك الفراغ السياسي الناتج عن إضعاف الحياة السياسية وترويض الأحزاب والغالبية الساحقة من النخبة السياسية مقابل مكاسب تافهة حيث فقدت مصداقيتها في المجتمع، إضافة لتأثير التمويل الأجنبي، وشيوع الفساد إلى حدود غير مسبوقة. وتوجيه كل السهام لقوى المعارضة الجذرية ومحاصرتها.

في هذه الظروف المعقدة، وحيث تم اغتيال المشروع الوطني، وغابت الإستراتيجية وحل مكانها أسلوب العمل يوماً بيوم، وتجري عملية استلاب للدولة من مجموعات من اللصوص الذين سلبوا الثروة، وإزاء القمع والإرهاب الجسدي والروحي ضد المجتمع بمكوناته من مسلمين ومسيحيين تحت ضغط أزمة وطنية واقتصادية واجتماعية وسياسية خانقة، فإن حساسية شديدة تصيب المسيحيين خصوصاً إزاء الإرهاب الديني، يشعرهم بالاضطهاد، وتحديداً مع ممارسات تحمل هاجس المواطنة غير المتساوية. وهو ما يدفعهم للتحصن والاحتماء من المخاطر على أساس ديني وطائفي لم تعهده مصر. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتشكل ردود فعل، والدخول إلى الدائرة الجهنمية من الشحن والتعبئة المتبادلة بتأثيراته وتداعياته التي لا يعرف أحد مداها.

في ظل كل ذلك اختلط الحابل بالنابل، وتهيأت الساحة تماماً لتدخلات خارجية مرئية وغير مرئية لتسعير الفتنة عبر اختراق العدو للبلاد خصوصاً على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، وتصاعد توجيه السهام والعداء لكل قوى المقاومة في العالم العربي والإسلامي.

في هذا المناخ يسهل النفاذ للشباب اليائس والبائس والعاطل، الذي تم تجريده من حق الحياة ومن القدرة على التفكير، ومن روح الانتماء، وتحولت قطاعات منه إلى مجرد كائنات يسهل توظيفها لأي عمل خارج إطار الفعل ضد العدو الحقيقي لشعبه وأمته. وفي الجريمة ضد الكنيسة يمكن أن تكون أدواتها مصرية، بينما التدبير والإعداد لجهات أجنبية معادية صهيو– أمريكية كأصحاب المصلحة في الفتنة وتفجير الوطن.

لقد تمت العملية لاحقة ومتزامنة مع عدد من الأحداث الهامة المصرية والعربية، في مقدمتها:

- اكتشاف وضبط شبكة التجسس الإسرائيلية الأخيرة.
- ما كشفت عنه الوثائق التي أذاعها موقع ويكيليكس عن رفض الجيش المصري تغيير عقيدته. إذ أن عقيدة الجيش المصري تتلخص في أن العدو هو الكيان الصهيوني. وذلك الهجوم المنحط الذي تضمنته الوثائق على قيادة جيشنا الوطني الذي يكن له العدو الصهيو– امبريالي كراهية مطلقة.

وهو ما يؤكد ان الجريمة كانت بمثابة رد على هذين الحدثين سواء كانت بأيد مصرية وتخطيط صهيو– أمريكي، أم كانت بكاملها أجنبية تخطيطاً وتنفيذاً.

يضاف إلى ذلك:

- تصريحات مدير «الموساد» السابق عن اختراقه لكل البلدان العربية.
- ما يحدث على المستوى العربي من تمزيق للكيانات الوطنية (السودان نموذجاً).

لقد جاء التوقيت معبراً عن أن الهجمة الصهيو - أمريكية لا تضع أي اعتبار للاعتدال المبتذل، ولا لاتفاقيات السلام المزعومة، وبأن لا أحد سوف ينجو، وأن ما عجزوا عن تمريره بالسلاح وأجهضته قوى المقاومة الباسلة في العراق ولبنان وغزة وأفغانستان والتصدي الإيراني والصمود السوري، يمكن أن يمر عبر الفتن استهدافاً للتفتيت الذي لا يستثنون أحداً منه. وبالرغم من ذلك فقد استقبل مبارك رئيس وزراء العصابات المحتلة لفلسطين، وكأن شيئاً لم يحدث.

إن علاج الجريمة المرتكبة ضد أخوتنا المسيحيين لا يمكن أن يكون أمنياً أو جزئياً أو بالترضيات والأحاديث المنمقة، ولكنه يكمن في تحقيق مشروع وطني يرسي المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص بين جميع المصريين. مشروع يسير باتجاه معاكس تماماً لما قام به السادات ومبارك. وهو الأمر الذي لا يمكن انجازه في ظل السلطة الحاكمة.

■■

بعد سنوات من الدكتاتورية وتجويع الجماهير الشعبية..!

جبران الجابر

كالمعتاد، وكما كان الأمر دائماً، وجدت الأجهزة الأمنية المصرية أن علاج الوضع بعد تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، أن العلاج يكمن في ممارسة مختلف صنوف التعسف والبطش، وكان ذلك ينتهي دائماً إلى إضعاف الوحدة الوطنية وإرهاب المواطنين، خاصة وأن أعمال الاحتجاج الوطني الجماهيري تصاعدت في ساحات المدن المصرية رداً على التزوير المفضوح للانتخابات وقمع كل صوت يعارض خطط مبارك المرسومة لمستقبل السلطة السياسية في مصر.

مرة أخرى يستخلص بوضوح أن تزايد دور البورجوازية البيروقراطية والبورجوازية الطفيلية لا يترافق إلا مع إضعاف الوحدة الوطنية وتعميق الطائفية، ومرة أخرى يتضح أن ما يجري في مقر العلاقات الاجتماعية من تشوهات لا يمكن له أن يترعرع يومياً بعيداً عن خطط السلطة السياسية في مصر، وبعيداً عن دورها الدعائي والثقافي.

إن جماهير الشعب المصري وعبر الأعمال الاحتجاجية على المجزرة الإرهابية في الإسكندرية، تدرك أن تلك التخمرات وذلك التعفن لا يمكن له أن يصيب العلاقات الاجتماعية بعيداً عن الأساليب الدكتاتورية وبعيداً عن دور الأجهزة الأمنية ونتيجة التشوهات الحادة والعميقة التي أصابت العلاقات السياسية في المجتمع المصري والتي فرضتها مصالح الشرائح المرتبطة بالرأسمال المالي، وليس مصادفة أن تعمق تلك التشوهات في العلاقات السياسية تعمقت شيئاً فشيئاً بعد اتفاقية كامب ديفيد التي فرضها السادات على الشعب المصري.

إن زعزعة الوحدة الوطنية في مصر أخذت مسارات خطرة ولم يكن ذلك مصادفة أو بعيداً عن عقابيل تزايد الفقر والجوع والبطالة وتزايد الفساد الذي كان بعده الاجتماعي والثقافي تخريب القيم الوطنية في الوعي الاعتيادي. وقد أسس ذلك لتحقيق أوسع عوامل زعزعة الوحدة الوطنية، ومعروف أن ضعف الديمقراطية وتشديد الخناق على الحراك الجماهيري يؤسس ويكون أفضل مناخ اجتماعي لذئاب الطائفية من كل لون وشاكلة.

مرة أخرى تضيف أحداث الإسكندرية أن أولئك الحكام يقدمون لشعوبهم الثمار المرة، ويهدون الصهيونية والدول الإمبريالية ثمار يانعة تسعفهم وتقويهم لتنفيذ خططهم في تفتيت عميق لكل شعب من الشعوب العربية.

إن الملاحظة الإضافية البارزة موادها تتجلى بصورة فاقعة في أن الطائفية والنشاط الطائفي ومختلف أنشطة الشحن الطائفي تتلازم مع إضعاف الوطنية وإضعاف الوحدة الوطنية وتمهد لأشكال من التفتيت، والأخطر هو أن تلك الأنشطة تؤسس في الوعي الاعتيادي إلى حالة من التحلل الوطني وغياب صورة العدو الأساسي وتمتين فكرة أن العدو الرئيس هو الطائفة الأخرى.

هناك سلاح معروف لإيقاف التفتيت الطائفي، إنه تأمين الحقوق الديمقراطية المتلازمة مع ضرب مصالح البورجوازية الطفيلية والبورجوازية البيروقراطية ومحاربة الفساد ومواجهة التفتيت الطائفي بالثقافة الوطنية، وتوحيد أهدافها الحقيقية ومحاربة الديكتاتورية وتأمين مستويات متقدمة من العدالة لإعادة النظر في توزيع الدخل الوطني.

إن إحداث الإسكندرية تقدم مثالاً فاقعاً وواضحاً على الترابط الديالكتيكي بين الظواهر، فالاعتماد على التبعية للإمبريالية وصيانة مصالح البورجوازية الطفيلية وإطلاق يد الرأسمال المالي يتلازم بسياسات قمع الجماهير الشعبية وتشويه الحقوق السياسية الديمقراطية وبالتالي تكوين المناخ لتنشيط الطائفية، وتقدم الحياة درساً مفاده أن منع أو كبح قنوات التواصل السياسي الديمقراطي يؤدي إلى تنشيط القنوات وخيوط الفواصل والعلاقات الطائفية.

■■

ليس بعيداً عن الاضطرابات المصرية، وخلافاً لأمنيات البشير

استفتاء جنوب السودان يهدد بتمزيق شماله - (وجهة نظر غربية)

◄ **جيم لوب**

حذر مسؤولون وخبراء أمريكيون ونرويجيون من أن نتائج استفتاء التاسع من يناير في جنوب السودان، قد تجدد دوامة التوتر والعنف في المناطق المضطربة الأخرى مثل دارفور وجنوب كردفان ومناطق أعالي النيل بما يهدد كامل شمال السودان

ونبه هؤلاء المسؤولون والمحللون السياسيون إلى أنه من المرجح إلى حد بعيد أن يظل الوضع في كل من شمال السودان وجنوبه هشا لفترة طويلة في المستقبل.

وجاءت هذه التحذيرات وسط اليقين المتزايد بأن الاستفتاء حول استقلال جنوب السودان سوف يؤدي إلى انفصال هذا الإقليم بأغلبية ساحقة عن السودان.

ومن هذا المنطلق، شددوا على ضرورة أن يعلق المجتمع الدولي اهتماما كبيراً ورفيع المستوى على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان.

فصرحت غيل سميث، المستشارة المتخصصة في شؤون السودان في مجلس الأمن الوطني بإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، «إن الخطة (الأمريكية) هي مواصلة الانخراط بصورة مطلقة». وأضافت في خطاب في مؤسسة «بروكينغز» الأمريكية قبل انعقاد الاستفتاء بخمسة أيام، أنه لا يوجد أي توقع بأن تتراجع واشنطن عن هذا الموقف. كما أشارت إلى أن واشنطن ملتزمة أيضاً بحشد الدعم من لاعبين رئيسيين آخرين.

وعن مخاطر تجدد التوتر والعنف في شمال السودان من جراء انفصال الجنوب، صرحت هيلدا جونسون، وزيرة التنمية النرويجية السابقة التي لعبت دوراً حاسما في التفاوض على اتفاقية السلام الشامل، أن الوضع في الشمال «لا يزال هشا للغاية، ولابد من التعامل معه بعناية فائقة».

وحذرت جونسون، التي نشرت كتاباً عن تجربتها بعنوان «إطلاق السلام في السودان» وتشغل حالياً منصب نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، أنه إذا لم يتم التعامل مع هذا الوضع بشكل سليم «فسوف يكمن الخطر ليس فقط في دولة فاشلة (في السودان)، ولكن في دولة مجزأة أيضاً».

وكثفت إدارة أوباما ضغوطها، خاصة منذ شهر آب الماضي، من أجل ضمان إجراء الاستفتاء. ولا عجب، فالرهانات عالية جداً. فكانت هناك مخاوف سابقة من أن ترفض الخرطوم عقد الاستفتاء أو قبول نتائجه، وهو ما كان من شأنه أن يجدد الحرب الأهلية التي توقفت بموجب اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥.

ويذكر أن ما يقدر بنحو مليوني نسمة، غالبيتهم العظمى من الجنوبيين، لقوا حتفهم نتيجة لتلك الحرب. كما أنفقت حكومة الجنوب في جوبا نحو ٤٠ في المئة من ميزانيتها

على شراء الأسلحة وبناء قدراتها العسكرية، في حين فشلت الخرطوم في تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل الخاصة بنزع سلاح الميليشيات القبلية على طول الحدود، وهي التي انحازت تاريخيا لجانبها.

وعلى الرغم من ترحيب المسؤولين والخبراء السياسيين الأمريكيين بتصريحات الرئيس السوداني عمر البشير في جوبا قبل الاستفتاء بخمسة أيام لا أكثر، وإعلانه عن قبول نتائجه أيا كانت، إلا أن مناخ عدم الثقة في البشير وحكومته لا يزال قويا في واشنطن، خاصة في ظل فشله في التوصل إلى اتفاق مع حكومة الجنوب برئاسة نائب الرئيس سالفا كير ميارديت، بشأن العديد من الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقية السلام الشامل.

وتشمل هذه الأحكام، ضمن أمور أخرى، مصير منطقة أبيي الغنية بالنفط والواقعة على الحدود بين الشمال والجنوب، والذي كان من المفترض أن يحسم من خلال استفتاء ثان متزامن.

لكن تنظيم هذا الاستفتاء تعطل بسبب خلافات في اللجنة التي عينها الرئيس البشير حول ما إذا كان سيتم السماح بالتصويت لأعضاء مجموعة الرحل التي تربطها علاقات وثيقة مع الخرطوم.

في هذا الشأن، ورد أن الولايات المتحدة وشريكيها في عملية التفاوض على اتفاق السلام الشامل، وهما بريطانيا والنرويج، ضغطوا على الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن استفتاء حول مصير أبيي في التاسع من يناير الجاري أيضا.

وأكدت الوزيرة النرويجية السابقة جونسون استباقا لاستفتاء الجنوب أن حقيقة عدم إجراء استفتاء أبيي في الوقت المحدد له هو «مصدر قلق كبير».

كذلك فقد فشل الجانبان في إبرام اتفاق بشأن تقاسم عائدات النفط المنتج في كل من الشمال والجنوب في حال استقلال هذا الأخير، علماً بأن الاتفاق الحالي، الذي ينص على تقاسم عائدات النفط من الحقول الجنوبية بالمناصفة مع الشمال، سوف ينتهي سريانه في يوليو المقبل.

وللعلم فإن عائدات صادرات النفط السوداني، التي زادت ستة أضعاف خلال العقد الماضي، تشكل حاليا ٩٠ في المئة من إجمالي إيرادات صادرات البلاد وماليتها، وكل ميزانية جنوب السودان باستثناء المساعدات الخارجية، وحوالي ثلثي ميزانية الحكومة الوطنية في الخرطوم.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٨٠ في المئة من إجمالي إنتاج السودان من النفط يأتي من الحقول الجنوبية، بل وما يزيد عن هذه النسبة في حالة التحاق منطقة أبيي بالجنوب.

مع ذلك، وعلى الرغم من خطط جنوب السودان لشحن النفط عبر طرق بديلة، فسوف يظل يعتمد على الموانئ السودانية في المستقبل المنظور، وهذا يعطي الخرطوم نفوذاً كبيراً في المفاوضات حول مستقبل تقاسم العائدات النفطية، وفقا لريتش ويليامسون الذي شغل منصب المبعوث الخاص للسودان في إدارة جورج دبليو بوش.

وتوقع ويليامسون قبل الاستفتاء أن يطغى الجشع على الجانبين، مضيفاً أنه من المرجح أن تحافظ الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية الرئيسية على مستوى عال من التدخل والضغط للتوصل إلى اتفاق نهائي حول تقاسم الإيرادات وغيرها من القضايا المعلقة، في فترة الأشهر الستة بين الاستفتاء ومولد الدولة جديدة رسميا.

ويجمع ويليامسون ومحللون آخرون على أنه ليس لدى أي من الطرفين مصلحة في إعادة إشعال الحرب الأهلية، ولكن مع التحذير من أن حوادث العنف- كتلك التي تسببت في حرق مدينة أبيي في مايو ٢٠٠٨، أو أي استفزاز متعمد- يمكن أن يطلق دوامة سريعة تخرج عن نطاق السيطرة.

فنبه النائب الديمقراطي دونالد باين في هذا الشأن أنه «يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للرد على أي احتمال».

ودعا باين الذي يشاطر ويليامسون شكوكه في صدق حكومة الخرطوم، إلى وضع «تخطيط شامل للطوارئ» يكون موضع مراجعة مستمرة في المستقبل المنظور.

■ **(آي بي إس)**

هيئة حماية حقوق الشعب الفلسطيني تقر «بيان فلسطين»

عقدت لجنة التوجيه في «الهيئة الوطنية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني» اجتماعاً مطولاً لها في بيروت يوم ٢٠١١/١/٧، ناقشت فيه عمل الهيئة والتطورات التي وقعت منذ اختتام أعمال المؤتمر التأسيسي في دمشق يوم ٢٠١٠/١١/٢٩.

وقد أقرت اللجنة في اجتماعها الوثيقة السياسية (بيان فلسطين) واللائحتين التنظيمية والمالية، واختارت عدداً من المستشارين لحضور اجتماعاتها، بحسب توصيات المؤتمر التأسيسي وانتخبت لجنة العمل المركزي (المكتب التنفيذي) كما انتخبت لجنة مالية برئاسة الدكتور صلاح الدباغ، ومنسقاً عاماً للهيئة (بلال الحسن) وأميناً للسر (محمد الرفاعي).

وناقشت اللجنة إستراتيجية عملها للمرحلة المقبلة، وتوقفت عند حملة التشويه والدس المركزة، والتي تولتها مواقع الكترونية معروفة الانتماء والتوجهات، وكذلك عند ما حكي عن انسحابات جماعية من الهيئة، واحتجاجات واعتراضات. حيث جرى نقاش معمق في كل هذه الوقائع والتطورات. وخلصت اللجنة إلى أن الهدف من مثل هذا الدس الذي يأخذ شكل التقارير الملفقة، والرسائل المفتوحة، يستهدف التشويش على عمل الهيئة.

وقد جرى التمييز بين مستويات مختلفة في هذه الحملة، فمنها ما انصب على التشويه المغرض، وجاء مليئاً بالدس والأكاذيب، وافتعال الوقائع، وسوق الاتهامات دون أي دليل أو سند. فيما عكست رسائل أخرى، استياء له أبعاده الذاتية الواضحة، وجرى هنا خلط نابل ما وصف بالمنسحبين، بحابل من لم يكونوا يوماً أعضاء في الهيئة. وهنا بينت اللجنة أنه قد جرى اختيار وسائط خاطئة في التعبير عن هذه المواقف، وكان الأجدى أن ينصب النقاش على تطوير العمل ضمن الطرق المتبعة والمعروفة، في عمل الجماعات البشرية، عندما يأخذ عملها طابعاً تنظيمياً أياً كان شكله.

إضافة إلى أن هذا النوع من الرسائل خلا من أي نقاش سياسي، أو أي اعتراض سياسي، أو أي اقتراح سياسي، وظهر واضحاً أن «المنتقدين» غير معنيين بالقضايا الحقيقية التي تثور الخلافات عندها عادة.

وقيمت نقاشات اللجنة إيجابياً رسائل أخرى، جاءت مستهدفة التطوير والتحسين، وتضمنت اقتراحات عمل للنهوض بالهيئة، وتمثلت في مبادرات شبابية لافتة. وهي تفتح باباً لنقاش فعال، وغرضه التطوير والارتقاء. ولكن البعض عمد إلى خلط متعمد بين هذه المستويات مجتمعة، لنقف بإزاء ما بدا حملة مركزة، اختلطت فيها الأغراض والغايات.

وقد شددت اللجنة على أن الحوار ضروري وهام. وهو سمة تميز أي عمل تنظيمي ديمقراطي يستهدف في النهاية خدمة قضيتنا وقضية أمتنا التي تتعرض لهجمة تصفية شرسة، وغير مسبوقة. ولكن الحوار لا يستقيم مع الاتهام، ولا يستقيم مع التشويه، ولا يستقيم مع سوق التعريض القاسي بالأخوة والرفاق. وهو يستلزم التقدم نحو خطوات معروفة، والتراجع عن اتهامات مقصودة، إذا كان الهدف لدى الجميع هو خدمة هدف نبيل، وليس التصيد والإساءة والتشويه.

كما أكدت اللجنة على أن الهيئة الوطنية هي إطار عريض يتسع لكل من يوافق على مبادئها وأهدافها ويسعى إلى حماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وهي تدرك أن من واجبها ومهامها، حشد كل الطاقات على المستويين الوطني والقومي، بغية حماية حقوق الشعب والأمة. وهذا يعني حواراً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، مفتوحاً على كل المستويات، لكن ذلك يستوجب أيضاً مستوى من التخاطب الرفاقي والأخوي، وعدم الاعتماد على التشويهات، وتغليب الذات، وخدمة من يتربصون بكل عمل وطني صادق.

إن اللجنة تتطلع لأن يكون اجتماعها الذي شهد توضيح العديد من المجريات والوقائع، وتبيان الالتباسات التي سعى البعض إلى استغلالها بشكل بشع، نقطة انطلاق متجددة لعملها، والسعي لتحقيق أهدافها.

شهد الاجتماع كذلك، استعراضاً للوضع التنظيمي والنشاطات في مختلف الدول العربية، وأماكن الوجود الفلسطيني وأوروبا. وجرت نقاشات مكثفة للأنشطة المستقبلية، وتبادل الأفكار حول مسارات النشاط في الفترة القادمة، بما في ذلك التحضير لفعالية كبيرة في الذكرى السنوية ليوم الأرض.

وأخذت اللجنة علماً بالتوسع الذي شهدته الكثير من ساحات العمل التنظيمي موجهة بضرورة تنشيط المنسقيات وتكثيف الجهود، من أجل رفد الهيئة بالمزيد من الطاقات الفاعلة.

وناقشت النشاط الإعلامي، ووجهت بأهمية تعزيزه، وتسريع إصدار الجريدة الالكترونية.

وانتخبت اللجنة، المكتب التنفيذي (لجنة العمل المركزي) ومن أعضائه بلال الحسن، محمد الرفاعي، معين الطاهر، حلمي البلبيسي، خالد ترعاني، نافذ أبو حسنة. وقد عقد أعضاء المكتب اجتماعاً في اليوم نفسه، برئاسة المنسق العام، جرى فيه توزيع المهام وتشكيل مكتب أمانة السر، ولجان العمل القومي والعلاقات العربية، والعلاقات الفلسطينية، والعلاقات الدولية، والإعلام. أما اللجنة المالية فقد انتخبت من لجنة التوجيه.

إن «لجنة التوجيه» في الهيئة الوطنية، هي قيادة جديدة منتخبة من المؤتمر التأسيسي، وهي تبرز بشكل واضح أنها تشكل امتداداً وتطويراً لـ«اللجنة التشاورية» السابقة التي أدارت العمل وصولاً إلى المؤتمر.

بيروت ٢٠١١/١/٧

■ **المكتب الإعلامي**

أمريكا على حافة الإفلاس
تسارع البطالة في إمبراطوريةٍ منهارة

◄ **بول كريغ روبرتس**
ترجمة قاسيون

ذكر مكتب إحصاءات العمل أنّ الاقتصاد ضمّ وظائف جديدةً مقدارها مائة وثلاثة آلاف وظيفة في كانون الأول -٢٠١٠ لا تتناسب مع معدّل النمو السكاني- لكن معدّل البطالة (U3) انخفض من ٩.٨ بالمائة إلى ٩.٤ بالمائة.

إن أصابك التقرير بالتشويش، فكثيرون أصابهم ما أصابك. في الحقيقة، لم يكن الانخفاض في عددٍ العاطلين عن العمل، بل في عدد العاطلين الذين يبحثون فعلياً عن فرصة عمل.

أمّا أولئك الذين أصبحوا يائسين وتوقّفوا عن البحث عن فرصة عمل، فيعتبرون خارج قوّة العمل ولا يدرجون في أعداد العاطلين عن العمل ضمن المقياس المعتمد (U3).

انخفض معدّل البطالة بسبب ازدياد أعداد العمّال اليائسين من إيجاد فرصة عمل، وليس بسبب ارتفاع عدد الوظائف.

يدرج مكتب إحصاءات العمل عدد العمّال اليائسين في المدى القصير (أقلّ من عام) في المعيار المعتمد (U6) للبطالة... ووفقه يكون معدّل البطالة ١٦.٧ بالمائة.

حين يضيف الإحصائي جون ويليامز (shadowstats.com) أعداد اليائسين في المدى الطويل، فإنّ معدّل البطالة في الولايات المتحدة ارتفع في شهر كانون الأول وأصبح ٢٢.٤ بالمائة.

السؤال المطروح هو التالي: لماذا تركّز وسائل الإعلام على معدّل البطالة الذي لا يتضمّن أعداد العاطلين اليائسين من إيجاد فرصة عمل؟

والجواب أنّ معيار البطالة U٣ لا يحصي إلاّ ٤٢ بالمائة من العاطلين عن العمل ويجعل الوضع أفضل ممّا هو عليه فعلياً.

أين توجد المائة وثلاثة آلاف فرصة عمل؟

كما ذكرت منذ أعوام، تنحصر الوظائف في قطاع الخدمات المحلية غير المنتجة: نادلات وعمّال حانات، وفي الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية (خدمات الرعاية الصحية المتنقلة أساساً) وفي تجارة الجملة والمفرّق.

لدى الولايات المتحدة اليوم فقط ١١.٦٧ مليون وظيفة في قطاع الصناعة، وهي أقلّ من تسعة بالمائة من إجمالي الوظائف.

مع ذلك، وعلى الرغم من اعتماد الولايات المتحدة الكثيف على السلع والدائنين الأجانب، يعتقد الحمقى في واشنطن أنّهم قوّة عظمى تقف راسخة في العالم مثل عملاق.

يذكر جون ويليامز أنّ «مستوى العمالة وفق كشوف الأجور لا يزال دون مستواه منذ عقود، وعلى الرغم من نموّ سكانيّ زاد عن ١٠ بالمائة خلال المدّة نفسها... فالضعف الهيكلي للنشاط الاقتصادي للولايات المتحدة يواصل إعاقة النشاط التجاري المعتاد، ويمنع أيّ تحسّن ملحوظ في الفعالية الاقتصادية».

أي أنّ الشركات الأمريكيّة الكبرىٰ نقلت فرص العمل الأمريكية إلى ما وراء البحار ومنحتها إلى الصينيين... مزيدٌ من وطنية الشركات الكبرى!

يذكر ويليامز أيضاً أنّ المراجعة المعيارية لبيانات العمالة المسجّلة في كشوف الأجور والتي سيصدرها مكتب إحصاءات العمل الشهر القادم سوف تؤدّي، ما لم يكن الأمر خدعة، إلى خفض مستوى العمالة المذكور سابقاً بأكثر من ٥٠٠ ألف وظيفة.

استغل رئيس الاحتياطي الفيدرالي بين بيرنانكة شهادته أمام لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ يوم الجمعة الماضي ليحذّر من أنّه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تسيطر على عجز الموازنة، وإلاّ ستصبح المفاعيل المالية والاقتصادية أكثر حدّةً.

يعترف بيرنانكة بعدم قدرة الاحتياطي الفيدرالي على طبع الأوراق النقدية من دون حدودٍ لتمويل الحروب أو لعمليات إنقاذ المؤسّسات.

لكن كيف يمكن أن تسيطر الحكومة على الموازنة؟

بصرف النظر عن انتماء الرئيس السياسي، تلتزم الحكومة الأمريكية بالهيمنة على العالم.

مؤخّراً، صادق الكونغرس على أكبر موازنة عسكرية في التاريخ، ولا يلوح في الأفق أنّ أياً من حروب أمريكا أو غزواتها العسكرية على وشك الانتهاء.

لم تنته الأزمة المالية بعد، مع المزيد من عمليات الاستيلاء على العقارات المرهونة والمزيد من الخسارات في القطاع المالي، ما يؤدّي إلى مزيد من عمليات إنقاذ أولئك «الأكبر من أن يفشلوا» على حساب دافعي الضرائب.

يقول ويليامز إنّ التحصيل غير المشروع للدخل من مصدرين مختلفين سبق أن حدث، لكنّ الإحصاءات المتناقضة موّهت ذلك، وإنّ نتائج العجز مريعةٌ وستؤدّي على الأرجح إلى فرط تضخّم حين سيكون على الاحتياطي الفيدرالي أن يصدر شتّى حالات العجز التي لا يمكن تمويلها.

الدولار في خطر أيضاً، فقد أدّى إصدار الاحتياطي الفيدرالي للمزيد والمزيد مُن الدولارات إلى تقويض دور الدولار بوصفه عملة احتياطية.

سيد عم الدولار على نحو مؤقّت بلاء بيع وول ستريت لصكوك المشتقّات المالية الخادعة لأوروبا لدعم اليورو.

سيحاول الجمهوريون (والديمقراطيون المتواطئون بقيادة رئيس الولايات المتحدة) تدمير الضمان الاجتماعي والرعاية الصحّية ليتمكّنوا من الإنفاق على الحروب وعمليات الإنقاذ.

إن كان الأمريكيون قادرين على إدراك أنّهم عرضةٌ للخطر على نطاق واسع بسبب اجتثاث الجمهوريين لشبكة الأمان الاجتماعي أكثر مُن تعرّضهم لخطر الإرهابيين، فإنّ انقضاض الجمهوريين على ما يطلقون عليه «دولة الرفاه» سيخفق.

سيكون الهدف الاحتياطي معاشات التقاعد الخاصّة، لاغتصاب ما نجا من نهب مصارف الاستثمار في وول ستريت.

قد تكون صناديق التقاعد مطلوبةً لاستثمارها في دين الخزينة أو تكون عرضة للمصادرة.

اقترحت أليسيا مونيل معاونة وزير الخزانة في إدارة كلينتون مصادرة ١٥ بالمائة من الأصول الإجمالية للمعاشات التقاعدية على أساس أنّها راكمت إعفاءات ضريبية. لاريب أنّ واشنطن ستسرق معاشات الأمريكيين التقاعدية، تماماً كما سرقت حرّياتهم المدنية، كي تتمكّن من مواصلة حروب هيمنتها الإمبراطورية.

وعلى نحو متزايد، ستنظر بقيّة دول العالم إلى أمريكا بوصفها المصدر الوَحيد لمشكلاتها المالية والسياسية. وبينما تذبح القوّة العظمى مسلمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تعلم شعوب بقية العالم من وثائق ويكيليكس أنّ حكومة الولايات المتحدة تتلاعب بحكومات أخرى وترشوها وتهدّدها كي ترغم تلك الحكومات على خدمة مصالح حكومة واشنطن على حساب مصالح شعوبها.

تعتمد الإمبراطورية الإمبريالية الأمريكية على حكومات دميً متحرّكة تتصاعد كراهية شعوبها لها وارتيابها بها (..) وتقع هذه الحكومات الدمى بين القوّة الإمبراطورية وقوّة السكّان المحليين.

وبقدر ما يكون للأوروبيين وعيٌ أخلاقيٌ، ستزداد معارضتهم للسياسة الخارجية الأمريكية.

وبقدر ما يتنامى تضامن المسلمين، ستجد حكومات الدمى الإسلامية، التي تؤيّد ذبح أمريكا و«إسرائيل» للمسلمين، أنّ الخطر يتهدّدها من الداخل.

الإمبراطورية الأمريكية على حافّة الإفلاس، على الرغم من ترسانتها الهائلة من الأسلحة النووية وسيطرتها على السياسات الخارجية والداخلية لحكومات الدمى المذعنة لها في أوروبا الشرقية والغربية واليابان وتايلند وإندونيسيا ودول البلطيق وجورجيا وكوسوفو والمكسيك وأمريكا الوسطى وكولومبيا وأجزاء من إفريقيا والشرق الأوسط ودولٍ أخرى من دون شكّ.

بلدٌ هو منبع الحروب، تقوم سيطرته على حكومات دمى هشّة وواهنة، وينهار اقتصاده، لن تتواصل سيطرته طويلاً.

■ **مساعد سابق لوزير الخزانة الأمريكية**

أفغانستان .. الاختبارات الصعبة

◄ **علي اسماعيل مرهج**

منذ فترة ليست بقليلة تحولت أفغانستان إلى اختبار متعدد الجوانب والأطراف، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلف الناتو إلى دول الجوار، مروراً بالأفغان أنفسهم من طالبان إلى حكومة كرزاي، كما أصبحت اختباراً لقدرة مؤسسات المجتمع الدولي على التعامل مع الأزمات، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية الطالب الأكثر حاجة للنجاح بعد أن استنفدت فرص الإعادة.

لقد كانت الضبابية السمة الرئيسية لتعامل إدارة أوباما مع الملف الأفغاني، ورغم أنها استطاعت إشراك حلف الناتو في المشكلة إلا أنها بقيت تتحمل مسؤولية ما سيحدث هناك بشكل رئيسي، وقد حسمت خياراتها منذ البداية نحو الاستمرار باستخدام الحل الأمني في أفغانستان لضآلة الخيارات الأخرى بعد أن فشلت خلال عشر سنوات من وجودها في أفغانستان، في إيجاد شبكة من العلاقات مع مكونات المجتمع الأفغاني بما يؤمن لها إقامة مشروع النظام الذي سيستمر في خدمة المصالح الأمريكية بعد انسحاب قواتها. كما لم تتمكن الولايات المتحدة من تسويق مشروع «ديمقراطيتها» في الشارع الأفغاني، لا بل تحولت طالبان من شرذم مقاتلين مطاردين ومكروهين شعبياً، إلى مشروع مقاومة حقيقي من وجهة نظر شريحة هامة من الشارع الأفغاني، وكلما كان النجاح الأمريكي ينحسر في أفغانستان، كلما كانت قوة خصومها تزداد مع تصاعد مشاعر الكره والعدائية للوجود الأمريكي، وكلما اقتربت الصورة أكثر من المشهد الفيتنامي.

كما تبين أن مقولة عدم اعتراف أمريكا بأخطائها تجاوزت أسلوب التعامل الإعلامي الأمريكي مع الخارج، وامتدت لتصبح مشكلة في العقل الرأسمالي الأمريكي الذي يبدو لنا أنه لا يدرك أخطاءه أبداً في كثير من الأحيان، وتتعدى هذه المشكلة الملف الأفغاني لتطال صناعة القرار السياسي والعسكري في الولايات المتحدة الأمريكية. ويأتي الفشل الأمريكي في أفغانستان في سياق عام من الانهيار والتراجع الذي تمر به الإمبراطورية الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية في المجمل، مترافقاً مع ضعف الثقة بقدرة الذراع العسكرية الأمريكية على إسناد الموقف الاقتصادي والسياسي عند الانهيار والتراجع كما حصل في محطات تاريخية هامة.

وأفغانستان امتحان أيضاً لبدلاء أمريكا على الساحة الدولية، والمقصود دول حلف الناتو وروسيا، فبالرغم مما يظهر من تمايز بين مواقف هذه الدول مع بعضها من جهة، ومع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، إلا أنها تستخدم الأسلوب الأمريكي نفسه في التعامل على الأرض، ويظهر أن ما يصيب الإمبراطورية الأمريكية من قصور في الرؤية وعدم فعالية ناجمة عن الإفلاس، يصيب أيضاً الناتو ودوله الأوربية، كما يصيب روسيا التي تتخبط بين استنهاض ماض من القوة السوفيتية دون امتلاك أدوات هذه القوة، وبينَ حرصها على أن تظهر بمظهر ليبرالي يستعمل أساليب «الدبلوماسية» الغربية.

وتحيل أفغانستان اختباراً آخر لدول الجوار المطالبة بإثبات قدرتها على ملء الفراغ الذي ينجم عن الفشل الأمريكي الأطلسي الذي يلوح في الأفق، خصوصاً بعد طرح بعض هذه الدول كإيران نفسها كقوة إقليمية قادرة على التأثير في مجريات الأحداث في الإقليم بشكل أفضل من القادمين من خلف البحار.

وقد تطرح أفغانستان اختباراً جدياً للفكر بصيغة سؤال مشروع: هل أصبح فكر طالبان والقاعدة هو البديل الوحيد للمشروع الأمريكي؟ وهل أصبح التطرف من أقصى اليمين الغربي الرأسمالي، إلى أقصى اليمين الديني، الناظمين الأساسيين للحركة السياسية لدول العالم، أم إنها غفوة عابرة ليسار حقيقي سيصحو بعدها ليأخذ مكانه في هذا العالم؟

■■

مورالیس يتراجع عن مرسوم رفع أسعار الوقود

أفاد استطلاع للرأي أجرته «وكالة الإعلام البوليفية» أن إلغاء المرسوم ٧٤٨ الخاص بتسوية أسعار الوقود حسب أسعار الأسواق المجاورة نال رضا الشعب البوليفي وزاد من احترام هذا الشعب للرئيس ايفو مورالیس.

وقال سائق تاكسي يُدعى خوسيه أرواخو إن قرار مورالیس يظهر المستوى الحقيقي للدولة التي تستمع إلى صوت الشعب.

كما قالت البائعة سانت لوسيا كيسبي إن الناس كانت منزعجة وقلقة من ارتفاع أسعار الوقود، لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الغذاء والنقل وغيرها، لهذا الرئيس «ايفو» هو رئيسنا لأنه استمع إلينا.

وأظهر الاستطلاع أن الحياة الطبيعية عادت إلى شوارع المدن الكبرى، منذ أن أعلن الرئيس العزم على إلغاء هذا المرسوم، وذلك استجابة لمطلب شعبه.

وخلال إعلانه إلغاء المرسوم أكد مورالیس أن حكومته خرجت من معاناة الشعب البوليفي، وأن حركته السياسية ظهرت نتيجة الشعور العظيم الذي يكنه الشعب البوليفي لوطنه الحبيب، ولهذا فإن حكومته وسياسته مدينان لهذا الشعب وبصفة خاصة لحركاته الاجتماعية. وشدد على أن جميع التدابير ذات الصلة لاغية، و لا يوجد أي سبب الآن لرفع أسعار تذاكر السفر وأسعار الغذاء والمضاربة، لأن كل شيء سيعود إلى سابق عهده.

يذكر أن المرسوم العالي ٧٤٨ صدر في السادس والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان يهدف إلى «إنهاء نزيف الاقتصاد عن طريق تهريب الوقود»، وتشجيع استغلال وتصنيع النفط.

■■

واشنطن لا تكره هوغو تشافيز!

◄ مايك ويتني
ترجمة وإعداد: موفق إسماعيل

ابتليت فنزويلا بأمطار غزيرة وفيضانات، أواخر تشرين الثاني الماضي، أودت بحياة ٣٥ شخصاً، وشردت أكثر من ١٣٠ ألف إنسان. ولو أن جورج بوش رئيسها لكان نقل المنكوبين إلى معسكرات مغلقة مؤقتة كما فعل إثر إعصار كاترينا! لكن تشافيز، الذي لا يتصرف بهذه الطريقة، أخلى قصره الرئاسي لستين إنساناً من حي مجاور منكوب، أي بما يشبه تحويل البيت الأبيض إلى ملجأ للمشردين، ومرّر بسرعة قوانين «مخوّلة» تمنحه صلاحيات خاصة لتأمين المأوى والمساعدات الطارئة لضحايا الفيضان. وتولت الدولة الاهتمام بضحايا الأمطار الغزيرة وتأمين غذائهم إلى أن يتمكنوا من العودة إلى مزاولة أعمالهم.

ما بين هذا وذاك

كل الجهد الذي يبذله تشافيز تغفله وسائل الإعلام الأمريكي المعتادة على وصفه بالديكتاتور أو «الزعيم اليساري»، رافضة الاعتراف بأن هوغو قلّص تفاوت توزيع الثروة والأجور، واستأصل الأمية، ووفر الرعاية الصحية لجميع الفنزويليين، ورفع مستوى معيشتهم. وبينما كان بوش وأوباما منشغلين بتوسيع نطاق حروبهما الخارجية، وتخفيض الضرائب المفروضة على الأثرياء، انهمك تشافيز بتحسين ظروف حياة الفقراء والمحتاجين، وبسبل التصدي لآخر تعديات الولايات المتحدة ضد بلاده.

تكره الولايات المتحدة تشافيز لأنه يرفض تسليم موارد فنزويلا الضخمة للشركات والبنوك العملاقة. ولهذا حاولت إدارة بوش خلعه بانقلاب عام ٢٠٠٢، ولهذا أيضاً يواصل ذو الحديث الناعم، أوباما، شن العمليات السرية ضد تشافيز، فواشنطن ترغب بتغيير نظام الحكم واستبداله بنظام تابع يسلم احتياطات فنزويلا لكبرى شركات النفط، ويحوّل حياة الشعب العامل إلى جحيم.

الخصم المرعب

تكشف آخر وثائق ويكيليكس أن إدارة أوباما كثفت تدخلاتها في شؤون فنزويلا الداخلية، فحسب ما نقلته الكاتبة والمحامية «إيفا غولينغر» في مدونتها، بعثت السفارة الأمريكية في سنتياغو، عام ٢٠٠٧، برسالة إلى الحكومة الأمريكية والمخابرات المركزية والقيادة الجنوبية في البنتاغون وإلى عدد من سفارات الولايات المتحدة في القارة، يقترح فيها كاتبها «كريغ كيلي»: «ستة مجالات لتحرُك حكومة الولايات المتحدة بغية الحد من نفوذ تشافيز.... واستعادة الولايات المتحدة لدورها القيادي في المنطقة».

ومعترفاً بأن تشافيز «خصم مرعب، إنما يمكن التغلب عليه» واصفاً إياه بـ«العدو»، يقول كيلي (الذي لعب دور «الوسيط» خلال الانقلاب على رئيس هندوراس مانويل زيلايا): «اعرف العدو: يتعين علينا فَهْم كيف يفكر تشافيز وما يعتزم القيام به، بشكل أفضل... ولكي نواجه التهديد الذي يمثله، يتعين علينا أن نستقرئ أهدافه بدقةٍ أكبر، وكيف ينوي تحقيقها. الأمر الذي يتطلب جهداً استخبارياً أعلى في جميع بلداننا».

كما تظهر الوثائق المسربة أن واشنطن دأبت على تمويل المجموعات الفنزويلية المعادية لتشافيز من خلال المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي تتظاهر بالعمل من أجل الحريات المدنية وحقوق الإنسان والترويج للديمقراطية، متسترة بالشرعية بينما هدفها الحقيقي هو الإطاحة بحكومة تشافيز المنتخبة ديمقراطياً. ولا يقل حماس أوباما لهذا النوع من التخريب عن حماس سلفه إلا من حيث أنه أكثر تكتماً.

+ جاسوس

قبل فترة وجيزة ألغت إدارة أوباما تأشيرة دخول السفير الفنزويلي إلى واشنطن، انتقاماً من تشافيز الرافض لتعيين «لاري بالمر» كسفير للولايات المتحدة في كاراكاس، بسبب تصريحات ادعى فيها أن بعض أعضاء إدارة الرئيس الفنزويليّ يقيمون صلات مع القوات اليسارية في كولومبيا، ما يعني اتهاماً غير مباشر لتشافيز بالإرهاب.

والأسوأ أن تاريخ بالمر حافل بما يمكن أن يجعله خطراً على أمن فنزويلا الوطني، فقد سبق له أن عمل مع الطغم الحاكمة التي دعمتها الولايات المتحدة في الدومينيكان وأوروغواي وباراغواي وسيراليون وكوريا الجنوبية وهندوراس. وكما جاءت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة بالرئيس الأفروأمريكي باراك أوباما ليحل محل جورج بوش، يأتي أوباما بلاري بالمر ليحل في كاراكاس محل السفير الأمريكي المعادي للشعب الفنزويلي «باتريك دودي» المتورط في محاولة انقلاب عام ٢٠٠٢، ضد تشافيز.

فما كان من الأخير إلا أن فعل الصواب ورفض بالمر الذي لا يعني قرار تعيينه إلا «المزيد مما كان»: تدخلات وتخريب وإثارة للاضطرابات. خاصة وأن فنزويلا تعجّ مسبقاً بجواسيس للولايات المتحدة لا تنقصهم معونة عملاء ينشطون من داخل السفارة كي تأتيهم زمرة هيلاري الراغبة بإتباع الخطط ذاتها التي نفذتها بالأمس في ما سمي بالثورات الملونة في أوكرانيا ولبنان وجورجيا وقرغيزيا، وغيرها من أحداث افتُعلت خصيصاً للتلفزيونات، لتحقيق مصالح الرأسماليين الأغنياء ضد من تمثلهم الحكومات المنتخبة.

ولأن على تشافيز إيقافهم عند حدهم، أصدر قوانين «تنظم وتضبط أو تمنع التمويل الأجنبي للنشاطات السياسية»، وهي الطريقة الوحيدة لدحر تدخلات الولايات المتحدة في بلاده وصون سيادتها.

قوانين شعبية

كما يستخدم الرئيس السلطات الجديدة الممنوحة له من أجل القيام بإصلاح القطاع المالي. فقد صادق مجلس النواب الفنزويلي على قانون جديد يعرّف العمل المصرفي باعتباره قطاع «خدمات شعبية»، يفرض على البنوك مساهمة أكبر في البرامج الاجتماعية، وبناء المساكن، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، وفقاً لسلم أولويات الحكومة.

ويحمي القانون الجديد ملكيات عملاء المصارف وزبائنه في حال شذوذ مالكي المصارف. ويشترط على مدراء المؤسسات المصرفية أن يأخذوا بعين الاعتبار مصالح زبائنهم، لا مصالح مالكي الأسهم وحدهم، عندما يتخذون أي قرار يؤثر في تعاملات المصارف. فلماذا لا يفعل أوباما الشيء ذاته؟ أهو خائف من التغيير الحقيقي أم هو مجرد خادم لـ«وول ستريت»؟!

ويحدّ القانون الجديد من ضخامة أرباح البنوك. ومن أحجام القروض المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بنسب معينة. كما يحدّ من تشكيل التكتلات المالية ويمنعها عن تملك الأسهم في شركات المقاولات والتأمين. ويفرض عليها ضرائب أرباح في بعض المجالات، ليعاد توظيف مبالغها في برامج اجتماعية مختلفة.

إنما، بعيداً عن المنطق، تصف المعارضة الفنزويلية القانون بأنه «اعتداء على الحريات الاقتصادية»!! إنْ هو إلا ادعاء فارغ وهراء! فتشافيز، ببساطة، يؤمّن الحماية للشعب من نهب أصحاب المصارف مصاصي الدماء. ومعظم الأمريكيين يتمنون لو يقتدي أوباما بتشافيز ويحميهم.

أعذر من أنذر

وحسبما ذكرته «وول ستريت جورنال» فقد لوّح تشافيز في الماضي «بإمكانية مصادرة البنوك الكبرى ما لم تُقدم على زيادة مبالغ القروض لأصحاب الأعمال الصغيرة، وللراغبين بإقتناء منزل سكني، وها هو اليوم يكثف ضغطه علناً ليظهر مدى اهتمامه بحل قضية سكن الـ٢٨ مليون فنزويلي».

يُذكر أن فنزويلا تعاني مشكلة جدية في قطاع بناء المساكن، زاد الفيضان من سوئها، فعشرات الآلاف من الناس يحتاجون إلى مأوى، ولهذا السبب يشدد تشافيز ضغوطه على البنوك بغية دفعها لتقديم المساعدة. وكعادتها، لا ترغب البنوك بمد يد العون للناس، وتفضّل «كسر يدها والشحادة عليها»! لكن تشافيز هزّ كتفيه غير عابئ بنحيبهم ووضعهم «تحت نظره»، موجهاً لهم في الأسبوع الفائت إنذاراً صريحاً: «سوف أصادر أي بنك يتهرب، سواء كان مصرف بانكو بروفينشال أو بانسكو أو بانكو ناسيونال دي كريديتو».

طوبى لهوغو. ففي فنزويلا تشافيز، تأمين احتياجات شغيلة الشعب أهم من فحش أرباح أصحاب المصارف القساة.

أمنٌ قليلٍ تكرهه واشنطن؟

■■

لبنان: إلى التوتير در!

◄ حمزة منذر

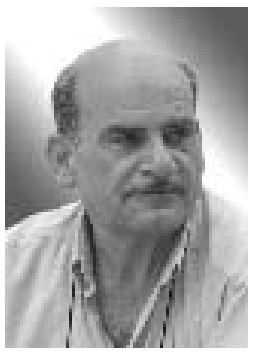

احتار البعض في تفسير مرض العاهل السعودي واضطراره للعلاج والنقاهة كل هذا الوقت في الولايات المتحدة، بعدما كان الحديث عن قرب إشهار بنود المبادرة السعودية- السورية بشأن الوضع في لبنان وتلافياً مسبقاً لمفاعيل ما يسمى بـ«القرار الاتهامي»، قد أصبح متداولاً على ألسنة ومنابر فريقي ١٤ و٨ آذار، خصوصاً بعد بعض التصريحات الفرنسية التي أوحت بإمكانية الوصول إلى حل ما في لبنان «يرضي جميع الأطراف»!.

بقي الخطاب السياسي يرتكز على ما أسلفنا أعلاه إلى أن أبلغت وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الحريري والملك السعودي في نيويورك صراحةً بـ«أن الولايات المتحدة لن تقبل على الإطلاق أي حل يسبق صدور القرار الاتهامي»!.

.. وإذا كان تصريح كلينتون يفسر «لغز» وجود العاهل السعودي كل هذه الفترة في بلاد العم سام، حيث تحول مركز نقاهته في نيويورك إلى قاعة اجتماعات واستقبال وإجراء محادثات وضغوط بهدف التراجع رسمياً عن «المسعى السعودي- السوري»، فإن التجارب علمتنا أن النظام في السعودية- بغض النظر عن شخصية الجالس على العرش- لا يخرج مطلقاً عن طوع وإملاءات الإدارة الأمريكية ومراكز اتخاذ القرار في واشنطن! وكل ما قامت به السعودية بعد نجاح الضغوط الأمريكية هو اعتذار هاتفي لسورية عن عدم إمكان تطبيق ما التزمت به السعودية لجهة التسوية فيما يتعلق بالملف اللبناني- بحسب جريدة الأخبار اللبنانية في ٢٠١١/١/١٢!.

وكذا طفح الكيل، ما اضطر المعارضة في لبنان إلى استقالة وزرائها من الحكومة بعد أن أيقنت بعدم جدوى «طولة البال» في حين أن الطرف الآخر يعمل- وفق النصائح الأمريكية- على تقطيع الوقت ريثما يصدر «القرار الاتهامي» وإبقاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وسيلة رئيسية لتفجير الفتنة في المجتمع اللبناني وانتظار الوقت الملائم لشن عدوان جديد ضد المقاومة والشعب اللبناني وقواه الوطنية كافة، والضغط على سورية، دون استثناء القيام بعدوان عسكري ضدها.

إن من يستثني فرضية الدور الإسرائيلي في جريمة اغتيال الحريري وسلسلة الاغتيالات اللاحقة لا يمكن الوثوق لا في وطنيته ولا في مشاركته في الحكم، خصوصاً بعد انكشاف الشبكات الجاسوسية في لبنان وصولاً إلى السيطرة على قطاع الاتصالات اللبناني منذ أمد بعيد.

وفي الوقت ذاته، يؤخذ على المعارضة في لبنان أنها استهلكت وقتاً كبيراً في الجدال مع فريق ١٤ آذار دون الاهتمام اللازم بمصالح الفقراء من الشعب اللبناني، وخصوصاً أولئك المحكومين بنفوذ طواغيت المال الحريري وحلفائه الذين بسياساتهم الليبرالية المتوحشة ليس فقط سيطروا على وسط بيروت بالترغيب والترهيب، بل راكموا أكثر من ستين مليار دولار ديوناً على الشعب اللبناني ذهب أكثره إلى جيوب الطبقة السياسية الفاسدة وحلفائها من التجار الكبار المحليين والأجانب.

إن الاستفادة من التجارب المريرة للتسويات في لبنان تقتضي من المعارضة عدم الوقوع في مثل هذا «الفخ» مرةً أخرى.

إن ميزان القوى اليوم في لبنان، خصوصاً بعد صمود وانتصار المقاومة في حرب تموز ٢٠٠٦ يفرض على المعارضة السير إلى الأمام، لأن التحالف الإمبريالي- الصهيوني والرجعي العربي لا هدف له أكبر من ضرب المقاومة في كل مكان، بالترغيب والترهيب واستمرار نهج التفتيت وتسعير الصراعات المذهبية والطائفية ليس في لبنان وحسب، بل في كل بلدان المنطقة. ولا يجوز اعتبار ما يجري في فلسطين والعراق والسودان واليمن ومصر وتونس والجزائر اليوم على اختلاف مسبباته وأطرافه ومفاعيله، مفصولاً عما يخططه الأعداء في لبنان.

ومن هنا نكرر ما قلناه وأصبح واضحاً إن النظام الرسمي العربي ليس نصيراً لشعوبنا، بل تابعاً لمخططات التحالف الإمبريالي الصهيوني.

وبالمقابل، هناك فرصة تاريخية أمام المقاومة والقوى الوطنية الجذرية في لبنان ليس فقط لإبطال وإنهاء كل مفاعيل قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والمسيطر على قرارها وأهدافها من واشنطن وتل أبيب، بل لتعمق وجودها أكثر بين فقراء وكادحي الشعب اللبناني، ولاستعادة حقوقهم من ناهبيها والاستعداد للمواجهة المرتقبة مع العدو الصهيوني.

إن التغيير الحقيقي في لبنان مرهون ليس فقط باستمرار الالتزام بخيار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، بل بترابط المهام الوطنية والاجتماعية- الاقتصادية والديمقراطية، والتي في جوهرها هي الترجمة الحقيقية لشعار: المقاومة الشاملة وعلى كل الأصعدة.

h.monther@kassioun.org

إرهاب أبيض

جوان كول
ترجمة قاسيون

من الواضح أنّ بارد لي لاوبنر الذي اغتال القاضي الفدرالي جون إم رول وخمسة آخرين وحاول اغتيال النائبة الديمقراطية عن ولاية أريزونا غابرييل جيفوردز كان مختلاً عقلياً. لكنّ الأفكار السياسية الكامنة خلف اختلاله كانت أفكار اليمين الأمريكي المتطرّف.

كان لاوبنر يتحرّك سياسياً مع أنّه لا ينتمي إلى ذلك اليمين. قيل إنّه صاح بأسماء ضحاياه، مثل رول وجيفورد، أثناء إطلاقه النار.

وكما هي العادة، حين يقوم شخصٌ أبيض بفعل مثل هذه الأمور، لا تطلق عليها وسائل الإعلام الجماهيرية تسمية إرهاب. من جانب آخر، ربّما كان لاوبنر (لا يسعنا حتّى الآن أن نقول إلا «ربّماً») ليبرالياً في المدرسة الثانوية قبل سنوات.

إن كان ذلك صحيحاً، فقد تغيّر. كانت لاشرعية «الدستور الثاني» من بين المشاغل التي سيطرت عليه وهو ينتقل إلى الجناح اليميني، «الدستور الثاني» (أي التعديل الرابع عشر، الذي يمنح المواطنة لكلّ الذين ولدوا في الولايات المتحدة، البند الذي حاول أعضاء الجناح اليميني في ولاية أريزونا إسقاطه على مستوى الولاية).

كما أنّ لاوبنر اعتقد أنّ التمويل الفدرالي لكلّيته كان غير دستوري، وقد دفعته هذه المسألة للارتماء في أحضان العنف.

منذ عهد قريب، تحدّث بصخبٍ عن فقدان معيار الذهب، فكرة الجناح اليميني.

ومن الواضح أنّه شارك الجناح اليميني في أريزونا الافتتان بالأسلحة النارية. وقيل إنّ الشاب المختلّ الذي كانت له مناوشاتٌ مع القانون تمكّن من الحصول على مسدّس آلي.

قيل إنّه يتعاطى الماريغوانا، لكن لا صلة لذلك بأفكاره السياسية. قد يكون متناغماً مع شكلٍ من أشكال مناهضة الحكومة، ليبرالية الجناح اليميني.

لا أظنّ أنّه يجب علينا أن نأخذ على محمل الجدّ قائمة الكتب التي قيل إنّه يميل إليها، بوصفها موجهاً لتفكيره السياسي.

قد تكون مجرّد مجموعة منتزعة عشوائياً من قائمة الكتب الشهيرة المتوفرة على شبكة الإنترنت، طالما أنّ الاختيارات متنافرة.

من الواضح أنّ ما أثار غضب شريف مقاطعة بيما كلارنس دانبيك، الرجل الذي انشغل بلاوغنر بعد اعتقاله، ما سمعه من القاتل:

«حين تنظر إلى مختلّين، كيف يردّون على الانتقادات اللاذعة التي تنطق بها أفواهٌ بعينها حول تفكيك الحكومة، الغضب، الكراهية، التعصّب... يصبح الوضع غير محتمل... ولسوء الحظ، أصبحت أريزونا، على ما أعتقد، ضرباً من ضروب قمّة ذلك كلّه. أصبحنا قبلة التحامل والتعصّب».

حين ساعدت جيفوردز على تشريع قانون الرعاية الصحّية، وفقاً لسوزي كيم، «شجّع المتطرّفون الجمهور لاحقاً على قذف الآجرّ على نوافذ المشرّعين». اضطرّت جيفوردز مرّةً إلى استدعاء الشرطة حين لوّح أحد المتجمهرين ببندقيّة.

اشتكت جيفوردز في مقابلة مع MSNBC من أنّ رسماً لسارة بالين قد صوّر منطقتها داخل دائرة تصويب منظار بندقية... «عليهم أن يدركوا أنّ هنالك عواقب لذلك»، وقالت: «ارتفعت حدّة الخطابات ارتفاعاً لا يصدّق».

المقابل الآخر للقلق من إطلاق النار على جيفوردز هو أنّ لاونر كان في الأشهر الأخيرة يقول عن الحكومة الفيدرالية أموراً تشبه ما تقوله حركة «حفلة الشاي».

خلقت اللغة العنيفة، من قبيل «التصفية»، «التصويب على» (كما في ملصق بالين المذكور آنفاً)، «الاسترداد»، «الانتزاع»، والتي غالباً ما يلجأ إليها أعضاء تلك الحركة، مناخاً انفعالياً يتسرّب بسهولة إلى لاوعي المختلّين عقلياً... تلك هي وجهة نظر دانبيك.

هنالك على ما يبدو مؤشّرٌ على أنّ للاونر شريكا، وسوف يسلّط اعتقاله وما يتعلق بهويّته مزيداً من الضوء على دوافع المذبحة السياسية. هل يختفي وراء لاونر راسبوتين ما؟

بطريقة ما، يوازي انعطاف لاونر نحو أفكار اليمين الأمريكي المتطرّف ما حدث لمايكل إنرايت الذي نحر حنجرة سائق سيارة أجرة بنغلاديشي في ذروة حملة لإشاعة كراهية المسلمين انطلقت في الصيف والخريف الماضيين وقادها ريك لازيو وروبرت مردوخ.

كان علينا جميعاً أن نتعلّم من تلك المأساة ما مفاده أنّ للخطابات الحماسية عواقبها الوخيمة. مدوّنو اليمين الذين يريدون صرف الأنظار عن لاونر بوصفه مجرّد مختلّ ليسوا سوى منافقين، طالما أنّهم لا يريدون على نحو مشابه صرف الأنظار عن مسلمين من الواضح أنّهم مختلّون ويتحوّلون إلى العنف مثل من يطلق عليهم تسمية «وطني» في الولايات المتحدة.

(زكريا موسوي على سبيل المثال لا يمتلك كامل قواه العقلية، وإلقاء اللوم على الإسلام بسببه أمرٌ بالغ الغرابة).

حقيقة الأمر أنّ المختلين من كلا الجانبين، المسلمين اليمنيين والأمريكيين اليمينيين، تنتابهم أعراض القلق المرضي عينها، من حكومة قويّة في واشنطن تقوّض تصوّراتهم المحلّية عن الحياة الأمثل.

■■

الشيوعي التشيلي: على المعارضة أن تتحد

أكد رئيس الحزب الشيوعي في تشيلي جيرمو تيلير أن تحقيق الوحدة الوطنية هو التحدي الأكبر الذي يواجه القوى المعارضة في البلاد خلال العام الحالي، مشددا على أن هذه الأحزاب يجب عليها معاودة إقناع الناخبين والشعب التشيلي.

كما شدد على قيامه بتوجيه دعوة مماثلة لتقارب الأحزاب والجماعات وحركات اليسار في تشيلي في ختام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي التشيلي يوم ١٢ كانون الأول ٢٠١٠، مؤكداً أن هذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قدماً في النضال من أجل تشكيل حكومة جديدة وجيدة، من خلال هزيمة حكومة اليمين المهيمنة الآن على السلطة، وأن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو الوحدة.

ودعا تيلر خلال لقائه مع الصحافة النقابات العمالية والحركة الاجتماعية في تشيلي أن توجه نضالها من أجل تحقيق تلك الوحدة الحتمية.

وأشار قائد الشيوعية في تشيلي إلى أن الإضراب عن الطعام الذي قام به ٣٤ من عامة الشعب المابوتشي- السكان الأصليون في تشيلي- كان أحد أسبابه الاحتجاج على تطبيق قانون الإرهاب، والدفاع عن حقوق آبائهم وأجدادهم.

ومن هذا المنطلق حذر هذا السياسي من الديون التاريخية لتشيلي مع السكان الأصليين واستنكر عدم قيام الدولة بتنفيذ المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تحمي المجتمعات الأصلية.

■■

مقدمة كتاب: «الأزمة الاقتصادية العالمية.. والكساد الكبير في القرن الحادي والعشرين»..

الأزمة الاقتصادية العالمية ستتفاقم.. والتعافي المزعوم مجرد وهم!

ميشيل شوسودوفسكي*
أندرو غيفن مارشال*

النص التالي هو مقدّمة كتاب «الأزمة الاقتصادية العالمية، الكساد الكبير في القرن الحادي والعشرين»، الصادر عن مركز أبحاث العولمة في مونتريال ٢٠١٠، وقد كتبها كلٌ من«شوسودوفسكي» و«مارشال».

يميط المؤلفون في هذه المجموعة من الكتابات اللثام عن شبكة معقّدة من الأكاذيب والأضاليل التي أطلقتها وسائل الإعلام، فساهمت في تمويه آليات النظام الاقتصادي العالمي وتأثيراته المدمّرة على حيوات الناس.. وقد تفحّص المؤلّفون الواردة أسماؤهم لاحقاً، تفحّصاً عميقاً المسبّبات المعقّدة للأزمة الاقتصادية وعواقبها المدمّرة. ومؤلفو الكتاب هم: إلين براون، توم بورغارت، ميشيل شوسودوفسكي، ريتشارد كوك، شاموس كوك، جون بيلامي فوستر، مايكل هدسون، تانيا كارينا هسو، فريد ماغدوف، أندرو غيفن مارشال، جيمس بتراس، بيتر فيليبس، بيتر ديل سكوت، بيل فان أوكن، كلوديا فان فيرلهوف، مايك ويتني.

على الرغم من تنوّع وجهات النظر المعروضة ضمن هذا المجلّد، فقد توصّل المساهمون جميعاً في نهاية المطاف إلى الاستنتاج نفسه: الإنسانية في مفترق طرق أمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر خطورةً في التاريخ المعاصر.

• يتمّ التمويه بعنايةٍ شديدة على المأزق الاجتماعي الذي يمثّله تصاعد البطالة في الولايات المتحدة وبقية الدول الرأسمالية، وينظر الاقتصاديون إلى الإفلاس بوصفه ظاهرةً اقتصاديةً جزئية!.

المقدمة..

الركود الاقتصادي متأصّلٌ في مناطق العالم الرئيسية كافّةً، ويسبّب بطالةً شاملةً وانهيار البرامج الاجتماعية الرسمية وإفقار ملايين الناس. رافقت الأزمة الاقتصادية عملية «عسكرة» واسعة النطاق، «حربٌ بلا حدود» قادتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو. إدارة حرب البنتاغون طويلة الأمد وثيقة الصلة بإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

لا نتعامل مع أزمة اقتصادية أو ركود محدّدين بدقّة. فالبنيان المالي العالمي يعزّز أهدافاً أمنيةً قوميةً واستراتيجية. في المقابل، تدعم أجندة الناتو. واشنطن العسكرية نخبة رجال الأعمال المتنفّذة التي تحجب بلا هوادة وظائف الحكومة المدنية وتقوّضها. يتيح هذا الكتاب للقارئ التجوّل في دهاليز الاحتياطي الفدرالي ومجلس العلاقات الخارجية، ووراء الأبواب الموصدة لبنك التسويات الدولية ولغرف الاجتماعات الفاخرة الخاصة بالشركات الكبرى في وول ستريت حيث تعقد الصفقات المالية على نحو روتيني على حواسيب مرتبطةٍ بأسواق الأوراق المالية الرئيسية، وبلمسة زر.

يحفر كلّ مؤلّف في هذه المجموعة تحت السطح المموّه لفضح الشبكة المعقّدة من الأكاذيب والأضاليل التي أطلقتها وسائل الإعلام وساهمت في حجب عمل النظام الاقتصادي العالمي وتأثيراته المدمّرة على حيوات الناس. تركّز تحليلاتنا على دور الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين الأقوياء في بيئة منسوجة من الفساد والتلاعبات المالية والخداع.

وعلى الرغم من تنوّع وجهات النظر المعروضة ضمن هذا المجلّد، فقد توصّل المساهمون جميعاً في نهاية المطاف إلى الاستنتاج نفسه: الإنسانية في مفترق طرق أمام الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الأكثر خطورةً في التأريخ المعاصر. كان انهيار الأسواق المالية في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حصيلة خداع ممأسس وتلاعبات مالية. حدثت «عمليات إنقاذ المصارف» استجابةً لتعليمات وول ستريت، وأدّت إلى أكبر عملية نقل للثروة النقدية في التاريخ المكتوب، وخلقت في الوقت عينه ديناً عاماً يستحيل تحمّل أعبائه.

مع التدهور العالمي لمستويات المعيشة وهبوط الإنفاق الاستهلاكي، أحاق الخطر بكامل بنية تجارة السلع الدولية. أصبح نظام مدفوعات التعاملات النقدية في حالة فوضى. بعد انهيار العمالة، تعرقل دفع الأجور، ما تسبّب بدوره في هبوط الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والأساسية. هذا الانهيار في القوّة الشرائية أثّر عكسياً على نظام الإنتاج، مؤدّياً إلى سلسلة من التسريحات المؤقّتة وإغلاق المنشآت والإفلاسات. كذلك ساهم هبوط الطلب الاستهلاكي، بعد أن فاقمه تجميد التسليف، في إنهاء تحفيز الموارد البشرية والمادية.

اتّخذ مسار الانحدار الاقتصادي منحىً تراكمياً، وطالت آثاره جميع فئات قوّة العمل. الأجور المستحقّة لا تُدفَع، التسليف معرقَل، استثمارات رأس المال متوقّفة... في الوقت الحالي، في بلدان الغرب، يحيق الخطر أيضاً بـ«شبكة الأمان الاجتماعي» الموروثة من دولة الرفاه والتي أمّنت الحماية للعاطلين عن العمل خلال فترات الانكماش الاقتصادي.

أسطورة التعافي الاقتصادي

يتمّ إخفاء وجود «كساد كبير» من مستوى كساد ثلاثينيات القرن الماضي، رغم الاعتراف به، بإجماعٍ حازم: «الاقتصاد في طريق التعافي».

وفي حين يجري الحديث عن تجدّد اقتصادي، يتغاضى معلّقو وول ستريت بإصرار وتعمّد عن حقيقة أنّ الانهيار المالي لا يتألّف فحسب من فقاعة واحدة. فقاعة العقارات السكنية - سبق لها أن انفجرت. وأقع الحال أنّ للأزمة عدّة فقاعات، أقلّها شأناً فقاعة العقارات التي انفجرت في العام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من عدم وجود تباينات أساسية داخل التيّار السائد من المحلّلين حول ظهور تعافٍ اقتصاديً، لكنّ نقاشاً حاداً يدور بينهم حول اللحظة التيً سيحدث بها، هل في الربع القادم، أم في الربع الثالث من السنة القادمة... وهلمّ جرا. تمّ التنبّؤ مسبقاً بـ«تعافٍ» اقتصاد الولايات المتحدة في مطلع العام ٢٠١٠. وتمّ تأكيده من خلال وابل من التضليل الإعلامي البليغ. في هذه الأثناء، يتمّ التمويه بعناية شديدة على المأزق الاجتماعي الذي يمثّله تصاعد البطالة في الولايات المتحدة، وينظر الاقتصاديون إلى الإفلاس بوصفه ظاهرةً اقتصاديةً جزئية.

ومع أنّ التقارير الإعلامية المتعلّقة بالإفلاسات تكشف وقائع على المستوى المحلي تؤثّر على مصنع أو أكثر، لكنّها تخفق في تقديم صورة كلّية عمّا يحدث على المستوى الوطني أو الدولي. عندما تجمع معاً كلّ عمليات إغلاق المنشآت المتزامنة تلك في المدن والبلدات، ستبرز صورةٌ مختلفة: يتمّ إغلاق قطاعات كاملةٍ من الاقتصاد الوطني.

يتواصل تضليل الرأي العامّ فيما يتعلّق بأسباب الأزمة الاقتصادية وعواقبها، ناهيك عن الحلول السياسية. يدفع الناس للاعتقاد بأنّ للاقتصاد منطقه الخاصّ الذي يعتمد على التفاعل الحرّ لقوى السوق، وأنّ الفاعلين الماليين المتنفّذين الذين يحرّكون الخيوط في مجالس إدارات الشركات لا يستطيعون بتاتاً أن يؤثّروا عمداً على مجرى الأحداث الاقتصادية.

فالاستيلاء على الثروة بالاحتيال والبطش مشروعٌ بوصفه جزءاً من «الحلم الأمريكي» ووسيلةً لنشر منافع النموّ الاقتصادي. وكما يخبرنا مايكل هدسون، تصبح الأسطورة محصّنةً بأنّه «دون ثروة في القمّة، لن يكون هنالك فتاتٌ في القاع». يخفي مثل هذا المنطق الخاطئ عن دورة الاقتصاد الأصول التاريخية والبنيوية للأزمة الاقتصادية العالمية.

الاحتيال المالي

يخدم التضليل الإعلامي على نحو واسع النطاق مصالح حفنة من المصارف العالمية والمضاربين المؤسّساتيين الذين يستخدمون سيطرتهم على أسواق المال والسلع لتكديس مقادير هائلة من الثروة النقدية. تسيطر هيئات الشركات الكبرى ومن ضمنها المضاربون على أجهزة الدولة. تيسّر «عمليات إنقاذ المصارف» حالياً، والتي سوّقت للجمهور بوصفها من ضرورات التعافي الاقتصادي، المزيد من عمليات الاستيلاء على الثروة وتشرعنها. تكتسب مقادير هائلة من الثروة النقدية من خلال التلاعب بالأسواق، وغالباً ما يشار إلى ذلك بوصفه «إلغاءً لقيود التنظيم»، حيث طوّرت الأدوات المالية وسائل بالغة التعقيد للتلاعب والاحتيال الصريح. فمن خلال المعلومات السرّية والمعرفة المسبقة، يمتلك الفاعلون الماليون الرئيسيون، باستخدام أدوات تجارة المضاربة، القدرة على العبث بحركة الأسواق والتلاعب بها تحقيقاً لمصالحهم، معجّلين في انهيار المنافسين ودافعين اقتصادات البلدان النامية نحو الخراب. لقد صارت أدوات التلاعب هذه جزءاً مكمّلاً للبنيان المالي، وأصبحت جزءاً لا يتجزّأ من النظام نفسه.

إخفاق علم الاقتصاد السائد

نادراً ما تعالج مهنة الاقتصاد، وخاصّةً في الجامعات، عمل الأسواق في «عالم الواقع» الحقيقي. تصلح التركيبات النظرية القائمة على النماذج الرياضية لتصوير عالم خياليٍ مجرّدٍ يكون الأفراد فيه متساوين، حيث لا يوجدُ تمييزٌ نظريٌ بين العمّال أو المستهلكين أو الشركات، ويشار إلى الجميع بوصفهم «متعاملين أفراداً». وما من فرد وحيد يملك قوّة أو قدرة التأثير على السوق، ولا يمكن في مثّل هذا العالم المجرّد أن يوجد نزاعٌ بين العمّال والرأسماليين.

حين نعجز عن تفحّص تفاعل الفاعلين الاقتصاديين الأقوياء، لا يمكننا ملاحظة عمليات التلاعب بالأسواق والاحتيالات المالية. مركزة وتضييق مواقع اتّخاذ القرارات الاقتصادية، دور النخب المالية، مراكز البحوث الاقتصادية، مجالس إدارات الشركات: جميع هذه القضايا خارج نطاق بحث مقرّرات علم الاقتصاد الجامعية. لا يصلح التركيب النظري، ولا يمكن استعماله للإحاطة بالأزمة الاقتصادية وفهمها.

علم الاقتصاد مجرّد بنيان إيديولوجي يساعد على التمويه ويسوّغ النظام العالمي الجديد. وهو مجموعةٌ من المسلّمات العقائدية، تساعد على مساندة رأسمالية حرّية السوق من خلال إنكار وجود التفاوت الاجتماعي وإنكار أنّ السعي وراء الربح هو جوهر النظام. فدور الفاعلين الاقتصاديين المتنفّذين وقدرة تأثيرهم على عمل أسواق السلع والمال هما خارج نطاق اهتمام الباحثين الأكاديميين. نادراً ما تعالج القوى التي تتلاعب بالأسواق وتجني جراء ذلك أموالاً طائلة. وحين يُعترَف بها، تُنسَب إلى علم الاجتماع أو العلوم السياسية.

ذلك يعني أنّ السياسة والأطر المؤسساتية التي يتوارى خلفها النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكّل في العقود الثلاثة الأخيرة خارج تحليل تيّار الاقتصاديين السائد. وبالتالي، لا يقدّم علم الاقتصاد، بوصفه حقلاً معرفياً، التحليل اللازم لفهم الأزمة الاقتصادية، إلاّ باستثناءات قليلة. حقيقة الأمر أنّ المسلّمات الأساسية لحرّية السوق تنكر وجود أزمة. يركّز علم الاقتصاد النيوكلاسيكي على التوازن واختلال التوازن و«تصحيح السوق» أو «الإصلاح» من خلال آلية السوق، بهدف إعادة الاقتصاد إلى «درب النموّ المستدام ذاتياً».

الفقر والتفاوت الاجتماعي

الاقتصاد السياسي العالمي نظامٌ يثري قلّةً من البشر على حساب الغالبية العظمى منهم. كما أنّ الأزمة الاقتصادية العالمية تساهم في توسيع التفاوت الاجتماعي داخل البلد الواحد وبين البلدان المختلفة. في ظلّ رأسمالية عالمية، لا يعدّ تصاعد الفقر نتيجة ندرة الموارد البشريةً والمادية أو فقدانها. العكس تماماً هو الصحيح. فقد تميّز الكساد الاقتصادي بعملية انفكاك عن الموارد البشرية ورأس المال الطبيعي. حيوات الناس تدمّر. الأزمة الاقتصادية تستحكم.

لم يؤدّ تعزيز التفاوت الاجتماعي على نحو متعمّد إلى عملية إفقار معمّم فحسب، بل كذلك إلى زوال أصحاب الدخل المتوسّط وفوق المتوسّط.

كما أنّ استهلاك الطبقة الوسطى الذي قام عليه هذا النموذج الجامح من التطوّر الرأسمالي مهدّدٌ أيضاً. إذ اجتاحت الإفلاسات العديد من أكثر قطاعات اقتصاد الاستهلاك حيويةً. كانت الطبقة الوسطى في الغرب، ولعقود خلت، عرضةً لتآكل ثرواتها المادية، مع أنّها موجودةٌ نظرياً، لكنّها طبقةٌ تحيا على القروض العائلية وتستمرّ بها.

سرعان ما أصبح الأثرياء هم الطبقة المستهلكة بدل الطبقة الوسطى، ما أدّى إلى نموّ متصاعد في اقتصاد السلع الكمالية. علاوةً على ذلك، ومع تقلّص السلع المصنّعة من أسواق الطبقة الوسطى، ظهر تبدّلٌ مركزيٌ وحاسمٌ في بنية النموّ الاقتصادي. مع زوال الاقتصاد المدني، بلغ تطوّر اقتصاد الحرب الأمريكي، تدعمه ميزانية دفاع هائلة تقارب ألف مليار دولار، سقوفاً خيالية. وحين قداعت الأسواق المالية وعمّ الركود، تنعّمت صناعات الأسلحة المتطوّرة ومقاولو الأمن القومي والجيش وشركات المرتزقة (بين آخرين) بازدهارٍ ونموٍ غير مسبوقين في أنشطتها المتنوّعة.

الحرب والأزمة الاقتصادية

ترتبط الحرب ارتباطاً وثيقاً بإفقار الناس في الوطن وأرجاء العالم. تتلازم العسكرة والأزمة الاقتصادية، حيث تحلّ «آلة القتل» التي تدرّ الأرباح لمساندة «الحرب العالمية على الإرهاب» بقيادة واشنطن محلّ تأمين السلع الأساسية. الفقراء مخلوقون لمحاربة الفقراء، لأنّ الحرب تزيد ثراء الطبقة العليا التي تسيطر على الصناعة والجيش والنفط والمصارف. في اقتصاد الحرب، الموت مفيدٌ للشركات، والفقر مفيدٌ للمجتمع، والقوّة مفيدةٌ للسياسة. تنفق دول الغرب، وبصورة خاصّة الولايات المتحدة، مئات مليارات الدولارات سنوياً لقتل الأبرياء في البلدان المفقرة، بينما يعاني مواطنو دول الغرب من الفقر والانقسامات العرقية والطبقية والجنسية. تنفّذ «حربٌ اقتصادية» صريحة، تؤدّي إلى البطالة والفقر والمرض، من خلال حرّية السوق. تتهاوى حيوات البشر وتتدمّر قدراتهم الشرائية. واقعياً، أدّى العقدان الأخيران من اقتصاد «حرّية السوق» العالمي إلى تعميم الفقر والإملاق على حيوات ملايين البشر.

بدلاً من معالجة كارثة اجتماعية وشيكة، نصبت حكومات الغرب، التي تخدم مصالح النخبً الاقتصادية، دولة «الأخ الأكبر» البوليسية، مع تفويض بمقارعة وقمع كلّ أشكال المعارضة والتحرّكات الاجتماعية المناوئة. بلغت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية ذروتها دون شك، وأصبحت بلدانٌ بكاملها، من بينها اليونان وإيسلندا، عرضةً للخطر. يكفي المرء النظر إلى تصاعد حرب الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتهديدات الناتو - الولايات المتحدة الموجّهة إلى الصين وروسيا وإيران ليدرك مدى تلازم الحرب والاقتصاد.

تحليلنا في هذا الكتاب

يعرض المساهمون في هذا الكتاب تعقيدات العمل المصرفي العالمي وعلاقته الماكرة بالمجمع الصناعي العسكري وتكتّلات النفط. يقدّم الكتاب مقاربةً متعدّدة الأوجه والحقول المعرفية، كما أنّه يولي اهتماماً بفهم الأبعاد التاريخية والمؤسساتية. كذلك، تمّ تسليط الضوء على العلاقات المعقّدة بين الأزمة الاقتصادية والحرب وبين الإمبراطورية والفقر. لقد بلغت هذه الأزمة مدىً عالمياً وسيتردّد صدى عواقبها في بلدان العالم ومجتمعاته كافّةً.

يعرض الجزء الأوّل الأسباب العامّة للأزمة الاقتصادية العالمية، إضافةً إلى إخفاقات الاقتصادات السائدة. يركّز ميشيل شوسودوفسكي على تاريخ إلغاء قيود التنظيم والمضاربات المالية. في حين تحلّل تانيا كارينا هسو دور الإمبراطورية الأمريكية وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية. كما يجري جون فوستر وفريد ماغدوف مراجعةً شاملةً للاقتصاد السياسي للأزمة، وشرحاً للدور المركزي الذي تلعبه السياسة النقدية. أمّا جيمس بتراس وكلوديا فون ويرهوف، فيقدّمان مراجعةً مسهبةً ونقداً للنيوليبرالية، ويركّزان على النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإصلاحات «حرّية السوق». كذلك، يعاين شاموس كوك الدور المركزي للديون، العامة منها والخاصة.

أمّا الجزء الثاني، الذي يتضمّن فصولاً لشوسودوفسكي وبيتر فيليب، فيقوم بتحليل المدّ المتصاعد للفقر والتفاوت الاجتماعي حصيلة الكساد الكبير.

بمساهمات من شوسودوفسكي وبيتر ديل سكوت ومايكل هدسون وبيل فان أوكن وتوم بورغارت وأندرو غيفن مارشال، يبحث الجزء الثالث في العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والأمن القومي والحرب التي تقودها الولايات المتحدة والناتو وبين حكم العالم. في هذا السياق، كما ذكر بيتر سكوت، تخلق الأزمة الاقتصادية أوضاعاً اجتماعيةً تشجّع على إعلان حالة الطوارئ.

كما يركّز الجزء الرابع على النظام النقدي العالمي، تطوّره وتحوّل دوره. يبحث أندرو غيفن مارشال في تاريخ البنك المركزي، فضلاً عن شتّى المبادرات لخلق منظومات عملات إقليمية وعالمية. من جانبها، تركّز إلين براون على خلقً بنك مركزيٍ عالميٍ وعملة عالمية من خلال بنك التسويات الدوّلية. أمّا ريتشارد كوك، فيبحث في النظام النقدي القائم على الديون بوصفه نظاماً للسيطرة، ويقدّم إطاراً لدمقرطة النظام النقدي.

يركّز الجزء الخامس على عمل نظام الظلّ المصرفي الذي تسبّب في انهيار الأسواق المالية في العام ٢٠٠٨. تصف الفصول التي كتبها مايك ويتني وإلين براون بإسهاب كيف استخدمت مكيدة بونزي الخاصّة بوول ستريت للتلاعب بالسوق ونقل مليارات الدولارات إلى جيوب أصحاب المصارف.

٢٥ أيار ٢٠١٠

---

*ميشيل شوسودوفسكي: أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة أوتاوا، ومدير مركز أبحاث العولمة في مونتريال. مؤلّف كتاب: عولمة الفقر النظام العالمي الجديد، ٢٠٠٣، وكتاب: حرب أمريكا على الإرهاب، ٢٠٠٥.

*أندرو غيفن مارشال كاتبٌ مستقلٌ متخصّصٌ ببنى الرأسمالية المعاصرة وبتاريخ الاقتصاد السياسي العالمي كما أنّه باحثٌ مساعدٌ في مركز أبحاث العولمة.

■■

احذروا « النيم باز» وأخواتها

◄ عمر بريك

منذ فترة ليست بالقريبة أرشدني صديق لي إلى برنامج «ماسنجر» خاص بالموبايل يدعى «النيم باز»، ومن منطلق عدم نكران الجميل، أشيد بما كان لهذا البرنامج من فضل في النواحي الاقتصادية في بدايات استخدامي له، أو عندما كنت أستخدمه بالشكل السوي الصحيح، وكنت أستغرب من عدم محاربة شركات الخلوي لهذا البرنامج فقد كنت أقضي ما يقارب الساعة من الزمن، وأنا أستخدمه بتكلفة لا تكاد تتجاوز قيمتها قيمة مكالمة مدتها دقيقة واحدة في الهاتف الخلوي، لكن لم تمض فترة وجيزة من الزمن حتى زال كل استغراب، وتجلت الأمور واضحة حين أدركت حقيقة أن النفس أمارة بالسوء، ولا سيما حين تكون داخل بيت دعارة عذراً للتعبير لكني لم أجد وصفاً أفضل لشيء يعج بغرف الجنس، وتفوح منه رائحة النزوة كهذا البرنامج.

هنا لا أريد أن يؤخذ من كلامي بأن جميع الغرف هي غرف لا أخلاقية، فهناك الكثير من الغرف التي تحمل عناوين راقية، وتنطوي على مضامين نبيلة، ولكن لا يفصلها عن الغرف أنفة الذكر سوى جدران وهمية لا تحجب حتى النظر، وهنا نعود إلى النفس البشرية، وما تنطوي عليه من فضول وحب للاستطلاع، ورغبة لكل ما هو ممنوع إضافة إلى عامل الكبت الذي يجعلنا نتصيد الفرصة المناسبة للتنفيس عن نوازع أنفسنا. وهنا يكمن خطر هذه الغرف التي تقدم لروادها حيزاً من السرية تجعلهم يفعلون ما يشاؤون في هذا العالم الافتراضي دون أن يخشوا عواقب أفعالهم فهم عبارة عن أرقام في واقع رقمي لا مسؤولية تطالهم، ولا رقيب يهابونه حتى الرقيب الأخلاقي، فهم لا يقومون عملياً بأي عمل ينافي الأخلاق لكنهم يعيشونه بمخيلتهم عن طريق التحريض الكلامي أو الصوري للخيال البشري، لكن مع الزمن يتحول الخيال إلى فكرة جاهزة للتطبيق، وهنا يتحول الافتراضي إلى حقيقي والرقمي إلى مادي، وذلك من منطلق أن أي عمل مهما كنت تهابه حين تقدم على القيام به أكثر من مرة يصبح شيئاً اعتيادياً. لذا قد يكفي أن تدخل إلى إحدى هذه الغرف مرة واحدة، ومن دون قصد حتى تعيدها مراراً وتكراراً عامداً متعمداً، وننتقل هنا إلى العامل النفسي الثاني؛ ألا وهو طلب المزيد، وعدم الاكتفاء فما كان يشبع الرغبات سابقاً يصبح مع الوقت بحاجة إلى نقلة جديدة للأمام، وهنا نقطع شوطاً كبيراً في مرحلة التحول من الخيال إلى الواقع، فربما كنا نهاب أن نتجاوز خطوتين مرة واحدة، أما بخطوة وراء خطوة نستطيع أن ننجز أعتى الأعمال غير متغافلين عن سياسة الخصوصية التي ينتهجها الجوال وملازمته لنا أينما ذهبنا، وبالتالي فهناك دوماً وقت مناسب أو مكان مناسب لنمارس به الدردشة بسرية تامة، وهذا ما يساهم بالانحدار السريع إلى الهاوية، فما يتم في الخفاء يستفحل من دون أن يخضع لعلاج أو تصحيح لعدم الدراية به، وهنا وجب أن أشير ولو بلمحة لما يحدث داخل هذه الغرف حيث هي لا تفرق عن غيرها من الغرف الدردشة سوى بنوعية الكلام المعرى من أي حياء تسودها أحاديث قد لا يُنطق بمثلها حتى على فراش الزوجية في الليالي الحمراء ثم يتصاعد الحديث ليصبح ممارسة للجنس (الكتابي) بحرفية عالية على الطريقة الهوليودية.

وعلى الرغم من خطورة كل ما ذكر سابقاً، فذلك ليس سوى وجه واحد لما يساهم به هذا البرنامج من انحلال أخلاقي في المجتمع.

فلا يخفى على أحد أسلوب الكذب، أو التورية إذا أردنا تلطيف الأمر قليلاً، فنادراً ما تُرى معلومات صحيحة أو حقيقية لأي مستخدم، وذلك لشعور مسبق بإمكانية الممارسة الخاطئة لهذه التقنية، وما ينتج عنها من تمادي في التأليف والتحريف، ولعل جل ما يؤلم هو ذلك الأسلوب المبتكر للتسول الذي ينتهجه الكثيرون من المستخدمين عن طريق طلب رصيد من الوحدات لمتابعة الحديث أو مقابل بعض الصور الإباحية الشخصية، وغالباً ما تكون من الفتيات أو الذكور المنتحلين شخصيات أنثوية. بذريعة أنه لم يعدّ لديهم رصيد نتيجة لما يتطلبه هذا الإدمان من إمكانات مادية، وما يحتاجه من مصاريف تنفق كلها في سبيل إشباع الغرائز الدنيوية، وتلك أولى الخطوات لنيل شهادة بنات الهوى بامتياز فاليوم يقدمن صور أجسادهن مقابل رصيد من الوحدات، وغداً يقدمن أجسادهم مقابل بعض النقود، وبالتالي يصبح لدينا أرشيف غني بالكذب والميول المنحرفة، وهذا ما يؤدي بشكل أو بأخر إلى انتهاج منحى ملتو دخيل على ثقافتنا وعاداتنا وقيمنا يقودنا بخطا ثابتة نحو التفسخ الأخلاقي، ونحو ثقافة استهلاكية تنمو يوماً بعد يوم لتصبح جزءاً من المستقبل المرسوم لشعوبنا الفتية.

فأي غد ينتظرنا وأي حلم عربي تكلمنا عنه أنا لا أتحدّث عن نظرية المؤامرة بل عن الطموح المنحط للشباب العربي الذين استطاعوا أن يستحوذوا على مساحة خالية من الفضاء الالكتروني ليشيدوا عليه قصور الدعارة وبساتين الشهوة، ويقطفوا ثمار الخطيئة؟ هل هذا ذنب جيناتنا الوراثية التي مازالت تختزن كماً غنياً بمضامين الحرية نحن أحفاد أولئك الأبطال الذين قدموا أرواحهم لينالوا تحررهم من الاستعمار نقدم أجسادنا اليوم لننال تحررنا من الأخلاق؟ أم ذنب حكوماتنا المتعاقبة التي عودتنا أن نعمل سراً في الظلام، وأفرغتنا من الحياة الاجتماعية والسياسية لتبقي لنا الحياة الجنسية طريقاً معبداً لا حواجز تفتيش تؤرق سالكيه؟؟

■■

(سين ـ سين)

◄ جهاد أسعد محمد

انشغل الإعلام السياسي العربي وقتاً طويلاً بمبادرة (سين.. سين).. قسم منه معها، وقسم عليها، قسم يراهن على نجاحها، وقسم على فشلها.. وطال الانتظار، وكثرت الأقاويل والتخمينات.. ولم ينتبه أحد إلى أن السينين مختلفتان، ولم يجمعهما إلا وصول التباين بينهما إلى ذروة قصية تشبه الاشتباك وليس الاتحاد.. وإن تشابهتا بالشكل واللفظ واللسان القديم..

وبينما كان الانتظار السياسي يوشك على الوصول إلى نهايته الحتمية، انضم الإعلام والشارع الرياضي العربي إلى جوقة المنتظرين فجأة، من خلال ترقبه لقاء (سين – سين) رياضياً في كأس للضعفاء.. ومرة أخرى، كثرت التوقعات المتباينة، وتوالت التحليلات، وحدثت المراهنات، وفات المحللين والمراهنين والمنتظرين أن إحدى الـ«سينين» صرفت على سمعتها الرياضية خمسة وثلاثين مليار دولار طوال خمس وثلاثين سنة، بينما لم تستطع «السين» الثانية، التي لم تفز على «السين» الأولى منذ خمس وثلاثين سنة، أن تنفق على مجموعاتها الرياضية المنتقاة عشوائياً على الأغلب طوال خمس وثلاثين سنة، أكثر من خمسة وثلاثين مليون ليرة متراجعة القيمة على الدوام..

الغريب أن نتيجة ثنائية (سين - سين) المتناقضة، ظهرت بشقيها السياسي والرياضي، في يوم واحد، وبشكل فيه الكثير من المعاني.. فسياسياً عادت (السينان) إلى التفرق، كل إلى مواقعه الاحترازية الدفاع- هجومية، أما رياضياً فانهارت الخمسة والثلاثون مليار دولار وتبددت فجأة أمام الخمسة والثلاثين مليون ليرة، لكن في الحالتين، لم يربح العرب أي شيء.. فسياسياً ما يزال معظمهم يتلقى الصفعات والضربات والتقسيم والتفتيت، إلا قلة بعضها يقاوم وبعضها يحاول الممانعة، ورياضياً خسر الجميع تقريباً أمام الفرق «الأجنبية» الأخرى بطريقة محزنة..

الخطير أن اللعب بأنواعه يجري في أرضنا وبين جمهورنا بتخطيط وتوجيه غيرنا.. والمذل أن الخصم هو الحكم غالباً..

فمتى نغيّر قواعد اللعبة؟

mjihad@kassioun.org

أيها «المثقف الثوري» !!

◄ صابر الكشر

❖ يا من كنت تحسب نفسك مثقفاً ثورياً، «في تلك الساعة من شهوات الليل»، إذ يقطر قلمك حزناً صوفياً جارفاً، «فكر بغيرك»!!. لا مفر..

❖ «المثقفون الثوريون» هجروا متاريسهم.. سقوا ورودهم الثورية نبيذاً معتقاً، وبكوا على الأطلال.. ليسوا آلهة.. شكراً..شكراً.

❖أيها المثقف الثوري، إن كنت غريباً تقتات بحزنك، فاعلمْ، ليس كل الحزن حزناً ثورياً.. الحزن بمعظمه ذلٌ تتعفن فيه الروح..إن رأيت إلى نفسك غريبة لا يفهم كلامك أحدٌ، فلأنك لا تفهم كلام أحد!. لأنك «لم تصل اللب». ألق عنك كراريسك الخجولة، واجعل ثورتك هاجساً مشاكساً طيب القلب، ادخل كل البيوت، بيتاً.. بيتاً، اعبر مدارات الطاقة مداراً.. مداراً، ارقص مع الراقصين بين أكوانهم المتكافئة ونصوصهم المتناصة، ولكن ارقص بطريقتك، ارقص رقصاً ثورياً.. لا تترك شارعاً إلا وعطره بالغضب، اكتب شعراً عن الدفء المفقود، عن الدفء الثوري المنتظر!.

❖أيها المثقف الثوري، عرِّ واقعنا القميء، اجعل منه كموناً صفرياً، وقدم حلمك الثوري ليكون واقعنا المنتظر.. ليكون كموناً عالياً، على الناس أن تفهم كلا الواقعين، تلك مهمتك. عليك أن تصل الطريق بين الكمونين لتصعده الناس، بل لترتقيه، ذلك هو الإطار.. وتلكم هي الثورة.

❖أيها المثقف الثوري، اكتب عن الوحل. الوحل الذي ستزرع فيه ثورتك.. لا تكتب قصيدتك وتمضي.. القصيدة دون صاحبها، لقيطة تثير الشفقة، اكتب قصيدتك واقرع بها الأبواب، ولا تطل السهر، فالثورة لا تأت إلا في الصباح، وكل يوم ثورة. ساعة الصفر تمتد وتمتد ويطول ظلها.. الثورة، هي «العمل الرتيب الممل الأسود»، وليست استعراضاً بطولياً، ولا خطابات، ولا مسيرات حاشدة... هذا كله سيأتي يومه، لكن إن صنعته بيديك، بعملك اليومي الرتيب الممل الأسود، وحينها سيكفيك من الاحتفالات أن تنزوي بين أصدقائك، وترسم ابتسامتك المتواضعة الراضية، لا تنتظر مديحاً ولا شكوراً..

■■

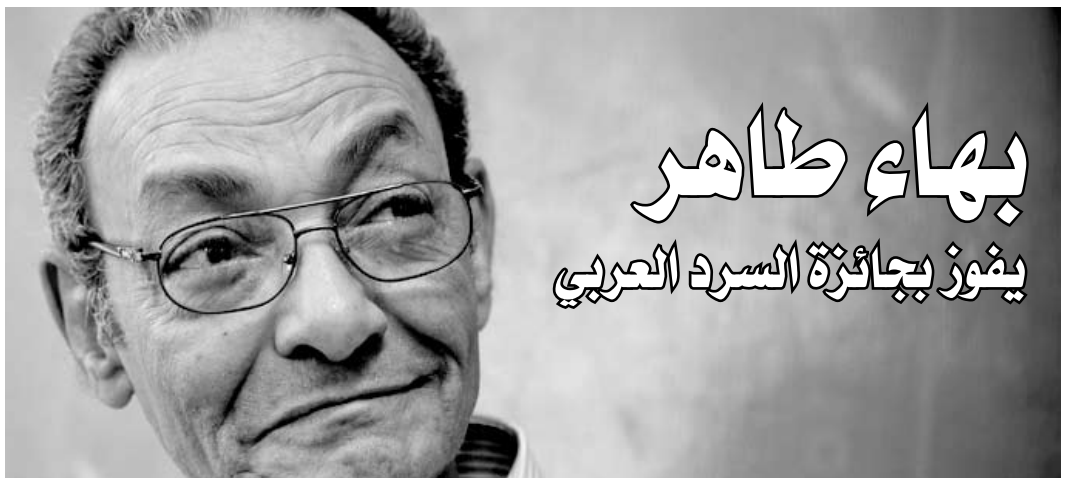

بهاء طاهر
يفوز بجائزة السرد العربي

أعلنت رئيس رابطة الكتاب الأردنيين فوز الروائي المصري بهاء طاهر بجائزة «ملتقى السرد العربي - دورة مؤنس الرزاز ٢٠١٠». وبحسب صحيفة «الدستور» الأردنية سوف تسلم الجائزة التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف دينار خلال حفل خاص تقيمه الرابطة في الثامن من الشهر المقبل، وهو التاريخ الذي يتزامن مع ذكرى رحيل مؤنس الرزاز، العلم الكبير الذي انعطف بالكتابة الروائية الأردنية وأدخلها مدخلا جديدا يتصل بالتطورات الجذرية التي أصابت جسد الرواية في العالم خلال القرن العشرين، فكتب انطلاقاً من الاحتكاك والتفاعل مع الروايات الكبرى في ميراث الحداثة العالمية والعربية.

وجاء في حيثيات فوز طاهر بالجائزة أنه تم اختياره لإنتاجه الروائي والقصصي الرفيع، ولتميز إنتاجه بالتنوع والتطور والاستمرار منذ ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم، إلى جانب التزامه بالثقافة وقرنها بالحرية وقضايا الإنسان العربي، ودفاعه عن مكانة المثقف العربي ودوره في التنوير، وتمسكه بمواقفه واستقلاله والذي يتناغم مع كثير مما دافع عنه الأديب الراحل مؤنس الرزاز في رواياته وكتاباته.

كذلك ترى الرابطة في الروائي بهاء طاهر مبدعاً ومثقفاً تنويرياً، كما تعاين فيه بوصفه روائياً وقاصاً، مجدداً بكل معنى كلمة التجديد..

■■

ركن الوراقين

نقد الخطاب القومي

يُعْنَى «نقد الخطاب القومي» لمؤلّفه الدكتور عبد الله بلقزيز بالخطاب الفكري الذي أنتجته نخبة من المفكرين والمثقفين العرب الملتزمين القضايا القومية، سواء انتموا إلى حركات سياسية أو لم ينتموا.

ويرى المؤلّف أن لاختيار «الخطاب القومي» بدلاً من «الفكر القومي» صلة بما جاء في الكتاب من نقد ينتهي إلى التمييز بين معنى الفكر كمنظومة من المعارف مبناها على التماسك النظري والتأسيس المنهجي، والخطاب كمنظومة من الرسائل الأيديولوجية الموجهّة لأداء أغراض اجتماعية، وإلى تصنيف القول القومي ضمن منظومة الخطاب.

وقد تناول المؤلّف بالمراجعة والنقد طائفة من أهم مفاهيم الخطاب القومي العربي، مثل: الهوية، العروبة، الوحدة العربية، الثقافة القومية، الأمة، الدولة.

الكتاب صادر عن «مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٠».

حبات ومحبات

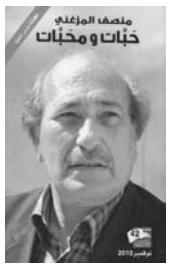

صدر حديثاً ديوان «حبات ومحبات» للشاعر التونسي منصف المزغني وذلك مع مجلة «دبي الثقافية»، ويضم الديوان مختارات للشاعر كتبها بين عامي ١٩٨٧ - ٢٠١٠، ويقع في ١٩٩ صفحة.

يقول المزغني في نص «أفلام»: «أحلام الفقراء أخرجها الأغنياء»، ويقول في «الهضم»: «في بطن القاموس/ الكلمات عوانسٌ/ وتصير عرائسٌ/ بفم الشاعر». كما يشتمل الديوان على قصائد أخرى منها: «استراحات، ومحبات، وشخصيات، وأغنيات»، وأخيراً نصوص «نساءات» التي اختتمت بـ«أغنية امرأة عائدة من الحرب».

يقول الشاعر في مقطعها الأول: «أنا أختكن..أغني لكن..أنا يا صبايا..أخيات يا.. يا سفيرات حواء حذرتكن.. من الحب فالحرب نار ونار ونار و.. هيا ابتعدن».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2011/1/12) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الرقص الفلسطيني المعاصر.. المقاومة بالجسد

◄ شرف دارزيد

في معظم المجتمعات القديمة كانت هوية الفرد تعرف من خلال الأشكال الفنية التعبيرية التي تدل عليه، كما في نماذج ملابسه ومطرزاته وزخرفة الجسم وزينته وعادات الرقص. فالرقص بحد ذاته يعبر بشكل كبير عن مؤديه بغض النظر عن نوع الرقص إن كان فلكلورياً أو غير ذلك. هناك العديد من أنواع الرقص، كل له خاصيته ونمطه وأسلوبه ورسالته، وبالتالي فهناك العديد من أشكال وأنواع الحركة التي يتم اختيارها حسب رؤية المصمم وهدفه ونوع الرقص المستخدم.

لتأخذ الدبكة الشعبية الفلسطينية – كنوع من أنواع الرقص التراثي العربي عموما– فهي تنتمي إلى نمط الرقص الفلكلوري الشائع في بلاد الشام، ولكنها تختلف في بعض التفاصيل إذ تظهر فيها ملامح محلية خاصة، تتنوع من موقع إلى آخر في فلسطين التاريخية. كما تميزت فلسطين في تسميته بفن المقاومة وأدب المقاومة. فللمقاومة أشكال متعددة، ولكل أسلوبه وطريقته الخاصة بالمقاومة، فالرّسام يقاوم بريشته وألوانه والكاتب بقلمه وفكره، والفلاح يقاوم بصموده في أرضه، والطالب والمعلم والطبيب والمهندس. الاحتلال يحاول دوما طمس الهوية الفلسطينية وسرقة التراث الفلسطيني. وما نقوم به من خلال الرقص الشعبي، ولاسيما بعد النكبة والتطهير العرقي، يهدف إلى التمسك بهذا التراث ونقله من جيل إلى آخر. إن انفتاحنا على العالم بثقافاته المتعددة وتواصلنا مع تلك الثقافات يستوجبان امتلاكنا لهوية واضحة نعتز بها ونسعى إلى تطويرها باستمرار، من خلال الحوار مع ثقافتنا العربية والثقافات الأخرى.

فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية فرقة راقصة غنائية تستلهم التراث الفني الإنساني عموماً والتراث الشعبي العربي – الفلسطيني خصوصاً، لبناء أعمال فنية فلكلورية ومعاصرة تعبر عن مشاعر وأحاسيس مبدعيها وتساهم في إحداث التغيير في الإنسان والمجتمع من خلال ممارسة فنية جمالية.

ولكن هل توجد طريقة واحدة لتقديم الوجه الثقافي الفلسطيني للعالم؟ باعتقادي هناك عدة طرق نستطيع من خلالها «المقاومة فنياً بالرقص». ومن قال إن الدبكة الشعبية هي الطريق الفني الوحيد لذلك؟ فلماذا لا يمكننا أن نحافظ عليها ونستوحي من تراثنا ومخزوننا الثقافي من جهة، وأن نقدم أيضاً فناً معاصراً يعبر عن قضايانا المعاصرة ويقاوم محتلنا من خلال رقص عربي– فلسطيني معاصر من جهة أخرى؟ المهم أن لا ينفصل مشروعنا الإبداعيّ عن المشروع الوطني وألا ينقطع عن الجذور الثقافية الفنية التي نما منها. المحك هو أن ننجح في الجمع المبدع والخلاق بين الأصالة والمعاصرة.

ولكن ما هو مفهوم الرقص المعاصر؟ وهل يمكن نسبه إلى منطقة جغرافية محددة، أم هل هو بلا «لون» وطني؟ هل يوجد تكنيك واضح للرقص المعاصر كما في الباليه الكلاسيكي الغربي مثلا؟ بالتأكيد لا توجد له هوية واحدة. ولا أعتقد أننا نستطيع تعريف شكل محدد لنمطه الحركي، فربما يتأثر بجميع اللغات التي تحتك به والتطورات التي تعاصره. بدأ الرقص المعاصر يأخذ موقعه بين أشكال الرقص السائدة في مجتمعاتنا العربية مؤخراً، مما أثار جدلاً حول الأصالة والمعاصرة وأسئلة متشابكة حول التقليد والتجديد. فهل يصلح أن يكون الرقص المعاصر واحداً في كل مكان؟ أين الطابع العربي الخاص؟ أين أوجه التشابه والاختلاف عن الغرب؟

في كانون الأول من العام ٢٠٠٩، كنا (زميلتي في فرقة الفنون❖، نورا بكر، وأنا) في هولندا لإعطاء ورش في مجال رقصنا الشعبي الفلكلوري، وقمنا بتقديم عروض فنية (رقص معاصر) ضمن مشروع فلسطيني، أردني وهولندي. كما قمنا بمشاهدة عدد من فرق الرقص المعاصر هناك. وخلال شهر شباط ٢٠١٠ قمت بحضور مهرجان بريطاني للرقص المعاصر، شاهدت خلاله عدداً كبيراً من فرق الرقص المعاصر الأوروبية بالأساس. خلال تلك الفترة تبين لي مدى الاختلاف في مفهوم الرقص المعاصر بيننا كعرب فلسطينيين وبين بعض الشعوب الأوروبية. فما نؤديه من رقص معاصر يحمل بالضرورة فكرة وقضية تعبر عن مجتمعنا وقضيتنا، تجسد معاناتنا وتجسد مرحنا، تجاري ثقافتنا وتجاري تعليمنا وتظهر فننا كوسيلة تعبيرية تحمل فكرة ليس فقط تقنية استعراضية دون مغزى! لذا فهو رقص فلسطيني معاصر.

إن تخصيصه كرقص عربي– فلسطيني ينبع من اختلافنا، اختلاف ثقافتنا ومجتمعنا وأساليب تعبيرنا المعاصرة. كما لا يمكن لما نقدمه من رقص معاصر أن يكون معزولاً عما يجري من حولنا وفي عالم الرقص الواسع بشكل عام. الاختلاف لا يعني التناقض ولا التناحر ولا الانعزال، فقط يعني الخصوصية والهوية الخاصة المتواصلة بشغف ومثابرة مع العالم.

لا بد أن يكون لنا طابعنا الخاص في التصميم المعاصر وفي الأداء، وألا يتحول تأثرنا بالتقنيات الغربية المتطورة إلى تقليد أعمى للغرب، فالنمذجة تقتل الإبداع كما قال «باولو فريري» فليس كل ما يقومون به جميلاً ورائعاً، ولا نحن فقراء فنياً لا حول لنا ولا قوة! فنحن شعب مبدع فنياً ولدينا العديد من الطاقات والإمكانات أيضا. لذا لا بدّ من احترام تفكيرنا وتطوير أدواتنا وتحدي صعوباتنا والابتعاد عن التماهي مع الغير إلى درجة فقدان الذات وفقدان الهوية. فما بالكم إذا كان عدونا لا يعترف بحقوقنا وهويتنا. فلدينا دبكتنا الشعبية التي نعتز بها ونحترم تمسكنا بها، كما رقصنا التعبيري المعاصر بطابعه الفلسطيني.

■■

نساء على حافة الوقوع في أزمة عصبيّة

◄عتاب لباد

مرّة أخرى يلتقي المخرج المثنى الصبح والكاتبة المرموقة أمل حنا في عمل درامي جديد هو «جلسات نسائية»، بإنتاج من شركة «سورية الدولية للإنتاج الفني». العمل الذي انتهت المرحلة الأولى من تصويره في سورية، لتبدأ الثانية في دبي ليتم الانتقال بعدها إلى بيروت من أجل تصوير المرحلة الأخيرة منه.. سيتناول حياة عائلة سورية عبر أربع أخوات يلتقين أسبوعيا في أحد مقاهي دمشق، وعبر قصص وحكايا هؤلاء الأخوات يدخل العمل في خطوط دراميّة متشابكة يرصد خلالها مشاكل الهجرة الداخلية، والعلاقات الإنسانية بين المرأة والرجل في العالم العربي، وما يتخللها من كذب وصدق وحب وكره وضرورة العيش المشترك، وحاجة الطرفين لبعضهما.

في موقع التصوير التقت «قاسيون» الفنانتين أمل بوشوشة ويارا صبري، فحيث تؤدي بوشوشة دور مهندسة سورية متزوجة من طبيب أسنان، علاقتها به متوترة دوماً، فنراها في حياتها الزوجية المضطربة للغاية تترنح بين الانفصال ثم العودة، ثم الانفصال مرة أخرى لتنتهي بأن تتزوج من عامل لديها يستغلها ثم تنفصل عنه. تجسّد يارا صبري المرأة التي تعاني من العقم بحيث تدفعها هذه المشكلة إلى التفكير في تبنّي طفل، وهو الأمر الذي يعارضه الزوج الذي لا يفكر كثيراً، لا بل لا يهتم، لموضوع الأطفال، لأنه أب لطفلين من زواج سابق. هذا الأمر سيؤزم الزوجة، وبالتالي سيدفعها إلى ترك المنزل وتنفيذ رغبتها..

بالإضافة إليهما يشارك في بطولة العمل كل من: نسرين طافش، سامر المصري، باسم ياخور، ميلاد يوسف، والنجم اللبناني رفيق علي أحمد، والوجه الجديد نظلي الرواس.

■■

لامرئي الأمومة

يحمل معرض الفنانة سارة شمة في «آرت هاوس» عنوان «ولادة» لأن لوحاته في فترة حمل الفنانة، فجاءت الأعمال، حسب تعبير شمة، تحت تأثير مشاعر الأمومة الدافقة.

سارة لا تحيد عن أسلوبها الذي بات هوية تمثلها في المحترف السوري، لاسيما في دأبها المستمر على تحميل البورتريه الشخصي شعرية، واستلهام الحركة، واللعب على الإيهام. وهنا في تجربة «ولادة» نراها تأخذ شخصيتها الفنية إلى مطارحة أخرى، فمع فكرة الولادة تذهب العين إلى رؤية ما يحدث في الداخل، من امتزاجات شعورية مختلفة، نراها تترجم حالات وألواناً، ولعل إحساس الأمومة اللامرئي أكثر ما يجد تعبيره في الحليب.. وفي هذه التجربة اللا مرئي هو من يتكلم.

يشار إلى أن سارة شمة من مواليد عام ١٩٧٥، بدأت ممارسة الرسم في سن الرابعة. تخرجت من كلية الفنون الجميلة عام ١٩٩٨، وحققت حضوراً لافتاً محلياً وعالمياً.

بين قوسين

عش كريماً!

◄ خليل صويلح

هل يلعب المكان دوراً في توجهات الكاتب؟ على الأرجح نعم، فمن يقطن في غرفة معلّقة في بناية وسط العشوائيات مثلاً، ليس كمن يتمتع برفاهية الفضاء الرحب. بالطبع فإن هذا الأمر لن يصح على كاتب ليس لديه ما يقوله في الأصل، حتى لو كان يغوص بين بحر الكتب، أو يدخّن غليوناً، لكن قراءة كتاب اسمه «أين كانوا يكتبون: بيوت الكتّاب والأدباء في العالم» أيقظ الظنون لدي، وشعرت بكآبة طويلة من أحوال الكاتب العربي مقارنة مع عشرين كاتباً من العالم. الكتاب أنجزته الصحفية الفرنسية فرانسيسكا بريمولي– دروليز، والمصوّرة إريكا لينارد، إذ قامتا بجولة للتعرف عن كثب على الأماكن التي شهدت ولادة أعمال عظيمة بتواقيع كتّاب أمثال همنغواي وجانّ كوكتو وهيرمان هيسه وفرجينيا وولف، من دون أن نجد كاتباً عربياً واحداً، وهذا أمر طبيعي، طالما أن هذا الكاتب بالكاد يجد مكاناً لطاولة الكتابة في بيت مستأجر غالباً. المثير أن معظم هؤلاء الكتاب سكنوا قصوراً، من إيراد كتاب واحد. تقول مارغريت دوراس إنها ابتاعت بيتها في ضواحي باريس مما حصلت عليه من حقوق كتابة سيناريو فيلم «جسر على المحيط الهادئ»، ثم عاشت عزلة كاملة لكتابة رواياتها «أظن أن هذا البيت هو الذي أوحى لي بالكتابة». بالقرب من كنيسة «سان بلاز ليسامبل» الباريسية، يرقد جان كوكتو (١٩٦٣)، فيما بقي الزمن معلّقاً في بيته المجاور، وكأن صاحبه لم يغادره قط. كتابات ورسوم على الجدران، ومكتبة تحتشد بالكتب والأوراق والمخطوطات، ولوحات لصديقه الحميم بابلو بيكاسو. بالنسبة لكاتب جوّال مثل لورانس داريل تبدو الأمكنة مجرد ذكريات عابرة، فصاحب «رباعية الإسكندرية» لم يستقر في مكان إلى أن استهواه أخيراً، بيت عتيق في الجنوب الفرنسي. هناك شعر بحميمية الجدران ورحابة حديقة المنزل، فانكب على الكتابة والرسم إلى آخر يوم في حياته (١٩٩٠). بعد حصوله على جائزة نوبل للآداب ١٩٤٩ أضحى بيت وليم فولكنر في الجنوب الأمريكي مزاراً للفضوليين على أمل رؤية صاحب «الصخب والعنف» يتمشى في الممرات المكتظة بشجر الصنوبر، لكنه كان يهرب من زواره ويتجنب رؤيتهم، ورغم ذهابه إلى هوليوود لكتابة سيناريوهات للأفلام، إلا أن شغفه بالجنوب تفوّق على ما عداه. هناك انطفأت شمعته الأخيرة (١٩٦٢)، وبقي منزله صامتاً يعج بأشباح الماضي بظلاله وأسراره ومشهد حزين «من القناني الفارغة المصطفة تحت المدفأة وكلمات لا تزال تتنفس فوق جدران مكتبه». سيضيع زائر مزرعة الروائي النرويجي كينيت هامسون بين ثمانية هكتارات من الأشجار، وعشرات الغرف، إذ تمكن هذا الرجل المتشرد أن يحقق حلمه بأن يكون كاتباً، وكانت روايته «الجوع» طريقه إلى الثراء والشهرة، فهو لم يتردد باقتناء كرسي لويس السادس عشر، لكنه كان يفضل أن يخلو بنفسه داخل كوخ بناه في حديقة قصره في «نورهولم». لن نذكّر أن الألف نسخة التي يطبعها الكاتب العربي المشهور تحتاج إلى نحو ثلاث سنوات كي تخلو منها رفوف المكتبات، وأنه غالباً ما يعيش مديوناً إلى آخر سطر يكتبه في حياته، فيضطر الورثة إلى بيع مكتبته على الرصيف!!

khalil.s@scs-net.org ■